



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

كاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • الثمن (1500) ل.س • دمشق ص.ب (35033) • تليفاكس (00963 11 3321775) • بريد الكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

الهدنة: بداية الاعتراف بالانتصار الفلسطيني

واصل الكيان الصهيوني طوال عدوانه الأخير على غزة، رفض أي حديث عن وقف إطلاق النار، بل وأيضاً رفض الحديث عن أية هدنة، ولكنه خضع في نهاية المطاف لهدنة مؤقتة من أربعة أيام بدأت يوم الجمعة الماضي، وتتضمن تبادلاً للأسرى.

إنّ خضوع الكيان لهذه الهدنة، وخاصة خضوعه لشروط وإنذارات المقاومة الفلسطينية بكسر الهدنة في حال لم ينفذ شروطها، بما في ذلك معيار الأقدمية ضمن الأسرى الفلسطينيين المحررين، إنّ هذا الخضوع هو بداية الاعتراف الصهيوني بالهزيمة، والذي لن يطول الوقت حتى يغدو اعترافاً كاملاً بحكم الأمر الواقع.

فلنتذكر، أنّ الكيان بدأ حربه مع سقف أهداف جنوني، تضمن تهجير أهل غزة إلى مصر، ومن ثم تهجيرهم جزئياً من شمال القطاع إلى جنوبه، القضاء على حماس، تدمير الأنفاق، منع إطلاق الصواريخ من غزة، تحرير أسراه دون إطلاق أي من الأسرى الفلسطينيين، محاصرة دخول المساعدات، ومنع دخول الوقود نهائياً.

والآن، ما الذي تحقق من هذه الأهداف حتى يقبل الكيان بالهدنة؟ لا شيء إطلاقاً، بل على العكس، فإنّ قبول هذه الهدنة يعني اعترافاً ضمناً بالطرف المقابل الذي يتم عقد الهدنة معه، أي المقاومة الفلسطينية، وفي القلب منها حماس. وهو اعتراف بأن جنوده يرتعدون رعباً في كل زاوية دخولها من زوايا غزة، ويتلقون ضربات من كل صوب، من فوق الأرض ومن تحتها، وعبر الأنفاق التي يريدون تدميرها. ويعني اعترافاً بأنه عاجز عن وقف إطلاق الصواريخ من غزة، والتي كانت آخر رشقاتها قبل ساعات فحسب من بدء سريان الهدنة. واعترافاً بأن أسراه لا يمكن أن يعودوا إلا عبر مبادلة أسرى، أي كما قالت المقاومة منذ اللحظة الأولى. وأنّ حديث العدو عن الإجهاد على حماس محض هراء لا أمل في تحقيقه.

وإنّ المساعدات دخلت وستدخل رغباً عنه بما فيها الوقود، وسيزداد تدفقها مع الوقت شاء أم أبى. وبكلمة واحدة، فإنّ كل الأهداف التي أعلنها الصهيوني ومعها الأمريكي قد باءت بفشل ذريع، ولم يتحقق أي منها، بل وتحقق ويتحقق عكسها مع كل يوم إضافي يواصل فيه حربه الإجرامية الخاسرة. ولهذا كله، فإنّ الهدنة هي إعلان انتصار أولي للفلسطين ومقاومتها، وهو توطئة لانتصارات أكبر لاحقة، رغم كل التهديد والوعيد الفارغ والهستيري الذي يطلقه سياسيو وعسكريو الكيان.

إضافة إلى إفشال أهداف العدو، فإنّ طوفان الأقصى والصمود العظيم الذي تلاه، وكذا البطولات الهائلة على الأرض في غزة، كل ذلك قد تثبتت نتائجه الإيجابية العديدة، وبينها:

أولاً: تم تجميد موجة التطبيع، بل وتم عملياً دفن اتفاقات أبراهام، وتم وضع الاتفاقات السابقة من نمط كامب ديفيد ووادي عربة، موضعياً وبغض النظر عن رأي الأنظمة، تم وضعها على طاولة البحث التاريخي مجدداً.

ثانياً: الحملة العالمية غير المسبوقة المناصرة للحق الفلسطيني، والحبلى بتغييرات كبرى قادمة بوصفها بداية موجة حراك شعبي عالمي جديد، مرتبط بفلسطين، ولكن مرتبط بالقدر نفسه، وربما أكثر بالأوضاع الداخلية للدول التي تخرج فيها، وخاصة الدول الغربية.

ثالثاً: مرة جديدة، تم تثبيت صحة مقولة، إنّ المقاومة هي دائماً أقل كلفة من الاستسلام والتطبيع.

رابعاً: إذا كان الصهيوني هو المساهم الأنشط من خلف الستار في تدمير الدول العربية وتفتيتها، وخاصة في العقد الأخير، ويفرك يديه فرحاً، فإنه الآن في الواجهة، وتحت نيران المقاومة الفلسطينية، وتحت النيران السياسية والإعلامية للشعوب. وهذا من شأنه عكس الاتجاه العام للأحداث في مجمل منطقتنا، بعيداً عن الدمار والتفتت ونحو الاستقرار والتنمية.

ختاماً، ولأنّ الصهيوني كان منذ 1948 بلطجي المنطقة، وعبر 56، 67، و82 وإلخ وصولاً إلى اليوم، فإننا اليوم مع انتصار المقاومة الفلسطينية، ومع التوازن الدولي والإقليمي الجديد أمام انفتاح لافق الحل الحقيقي، لفلسطين والمنطقة بأسرها، وهذا الحل يقوم على إنهاء الصفة البلطجية والصهيونية للكيان مرة وإلى الأبد، والطريق الأهم بهذا الاتجاه يبدأ بنزع سلاح هذا الكيان بشكل كامل. لأنّ نزع سلاح الكيان الذي كان طوال قرن من الزمن أداة في تخريب المنطقة، هو المدخل الأساسي للاستقرار والسلام، بالتوازي مع إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.

ماذا بقي في السلة الغذائية للغالبية الفقيرة

في ظل استمرار سياسات الإفكار والتجويع؟! [08]

شؤون عربية ودولية



القضية الفلسطينية
وأولويات «دول الجنوب»

19

شؤون اقتصادية



تغير معادلة
«منتجين/مستهلكين» عالمياً

12

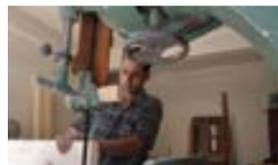
ملف «سورية 2023»



المطلوب: نزع سلاح
الكيان الصهيوني

05

شؤون عمالية



لقاء مع
حرفي مقهور

02

مشقة التوجه إلى القضاء



بصراحة

■ محمد عادل اللحام



لقاء مع حرفي مقهور

الحرفيون بمختلف مهنتهم، المنتشرون في الأحياء والبلدات يعانون الكثير من الصعوبات في تأمين لقمة عيشهم وتأمين متطلبات أطفالهم وأولادهم صغراً وكباراً، والمعاناة التي نتحدث عنها هي مروية على السنة أصحابها، وهم الأصدق في معرفة أحوالهم المعيشية والمهنية التي يتعرضون لها مع مطلع كل نهار.

جرى حديث معهم في ورشهم وقالوا الشيء الكثير الذي سنذكر بعضه والذي يلخص حصيلة قهرهم الذي يعيشون فيه. أبو علي في العقد الرابع من العمر ومهنته النجارة، حيث يعمل في هذه المهنة الكثير من أبناء المنطقة منذ ما قبل الأزمنة وتعرضت هذه المهنة للكثير من الحصار أدت بالعاملين بها إلى إغلاق ورشاتهم أو تقليص إنتاجهم لأن القرارات الحكومية في الزمن الغابر قبل الأزمنة سمحت بالاستيراد لما كانت تنتج هذه المنطقة وغيرها من المناطق الأخرى مثل غرف النوم والموبيليا والديكورات وغيرها من المنتجات التي نافستها الصناعات المستوردة وجعلت الصناعة المحلية على كف عفريت من حيث التسويق والتكاليف، وأدت إلى الأضرار بالصناعة والحرفيين العاملين بها.

يقول الحرفي أبو علي وهو يعد لنا معاناة «وقت بدي اشتري خشب مشان نشغل بنروح لعند التاجر وينطلب منه الخشب بيمسك الإله الحاسبه وفوراً بيحسب على أساس سعر الدولار الي بيحقق له الحماية لبضاعته مشان يرجع يجيب غيرها مع المريح وبيقول السعر بالليرة السورية هيك يعني السعر بالماليين وشوف قديش بدنا نحسب التكلفة على الزبون وهون بتبلس المساومة وكيف بدنا الزبون ما يهرب وهاد الشيء بيخلينا نقرشها على أساس قديش بيطلعنا أجره يومية من ها التجربة والعذاب 15 أو 20 ألف وعلمك كفاية بغلا الأسعار الي ما بيرحم».

المعاناة الثانية مع الكهرباء الي بتهل علينا مثل هالات القمر وهذا بيخلينا نشترك بالأمبيرات لنشغل مكناطنا وما بيخفيك قديش بتكلف علينا الأمبيرات كل جمعه. هاد الوضع الي عمبكيه وضع معظم صحاب الصنعه وقديش بياثر على قدرتنا لنطعمي ولادنا أو ندرسهم أو نلبسهم ونعالجهم إذا مرضو.

أضاف أبو علي «بيصير عنا اجتماعات لنطرح مشاكلنا بس ما بنقدر نحكي غير الي طالبين منا نحكيه مثلاً قلنا ليش الحكومة ما بتبجيع المازوت لأصحاب الأمبيرات بالسعر المدعوم ليعطونا كهربا رخيصه نقدر نشغل كان الرد علينا قوي ونطلب منا نسكت وما نجيب هيك سيره ثاني مره.

هذا غييض من فييض عبر عنه بعض الحرفيين وما قالوه أكثر من هذا وختم أبو علي حديثه بـ«إلا ما الله يفرج».

نص قانون العمل رقم 17 لعام 2010 في الفصل الأول من الباب التاسع على منازعات العمل الفردية، حيث جاء في المادة 203 منه على أنه يقصد بمنازعات العمل الفردية الخلافات التي تنشأ بين صاحب العمل والعامل في معرض تطبيق أحكام قانون العمل وعقد العمل الفردي، وجاء في المادة 204 على أنه إذا نشأ نزاع عمل فردي في شأن تطبيق أحكام هذا القانون جاز لكل من العامل وصاحب العمل اللجوء إلى المحكمة المختصة المشكلة وفق أحكام هذا القانون لتسوية هذا النزاع، وتفصل المحكمة المختصة على وجه السرعة في منازعات العمل الفردية وفق أحكام هذا القانون وعقد العمل الفردي المبرم بين الطرفين.

مديرية العمل أية أداة قانونية لتحوز قراراتها أية حصانة قانونية أو ضمانة لتنفيذها وتبقى قراراتها غير ملزمة لطرفي العلاقة العمالية مما يجعل التوجه نحو مديرية العمل للوساطة بلا فائدة، خاصة أن الكثيرين من أرباب العمل لا يلبون دعوة المديرية لحضور جلساتها للوساطة.

التحكيم الخاص

الحل الأفضل والأفضل هو إعادة سلطة القضاء كاملة للمحكمة العمالية وإلغاء تمثيلها الثلاثي الاستثنائي، وبعد ذلك يتم إحداث غرفة خاصة بالمحكمة مختصة بقضايا التسريح من العمل لكثرة هذا النوع من الدعاوى وما تحتاجه من سرعة للبت بها، كما يمكن إحداث مراكز قانونية مرتبطة بوزارة العمل تكون مهمتها إعداد محكمين بين طرفي العلاقة العمالية يتم اللجوء إليهما للحلول الودية للقضايا العمالية حيث اكتسب التحكيم - كوسيلة لحل وتسوية المنازعات - أهمية كبيرة في العصر الحديث باعتباره عاملاً مساعداً للقضاء ويخفف الضغط على المحاكم كما يساعد الأطراف المتنازعة على اختصار الوقت والمال وتحصيل حقوقهما بأسرع وقت ممكن، ولا يخفى على أحد أن علاقات العمل قد شهدت تطوراً كبيراً نتيجة لتطور الحياة، فلماذا لا يأخذ التحكيم العمالي دوره مثل التحكيم التجاري وغيره؟

على الفترات بعد سنوات كثيرة قضاها بالعمل.

حبذا لو طبق المشرع على قرارات المحكمة العمالية صفة النفاذ المعجل لأحكامها بقوة القانون وبدون كفالة كما نصت عليه المادة 292 من قانون أصول المحاكمات المدنية على ما يلي:

النفاذ المعجل بغير كفالة وأجب بقوة القانون في الأحوال الآتية:

أ. الأحكام الصادرة في المواد المستعجلة أياً كانت المحكمة التي أصدرتها وذلك ما لم ينص في الحكم على تقديم كفالة.

ب. الأحكام الصادرة بالنفقة أو بأجرة الحضانة أو الرضاع أو المسكن أو تسليم الصغير أو إراءته لوليّه.

الوساطة الإدارية

وقد نصت المادة 208 من قانون العمل على الحل الإداري للخلافات التي تتعلق بتسريح العامل أو بإخطراره بالفصل منه فإنه يجوز للعامل أو النقابة المعنية وبناء على طلب العامل أن يطلب من مديرية العمل المختصة التوسط من أجل تسوية هذا النزاع خلال عشرة أيام من تاريخ تبليغه الفصل من العمل أو بإخطراره بالفصل منه، حيث تقوم مديرية العمل بالتوسط بين صاحب العمل والعامل في محاولة لحل النزاع بينهما خلال شهر كحد أقصى، وإذا لم تفلح الوساطة جاز للعامل مراجعة القضاء.

ولكن قانونياً وعملياً لا يوجد لدى

اديب خالد

ولكن التطبيق العملي للمحكمة العمالية التي تشكلت وفق أحكام هذا القانون تمثلت ببقاء هذه المحكمة معطلة لمدة ثلاث سنوات متتالية بسبب طبيعة تشكيلها الثلاثي بين ممثل عن أصحاب العمل وممثل عن التنظيم النقابي برئاسة قاض يسميه وزير العدل بسبب عدم تفرغ أعضاء المحكمة العمالية للعمل ليصدر قانون التفرغ لأعضائها بعد ذلك، حيث بدأت انطلاقها عام 2014.

رحلة القضاء الطويلة

وبالرغم من النص في القانون على أن تفصل المحكمة المختصة على وجه السرعة في منازعات العمل الفردية إلا أن القضايا العمالية تحتاج إلى سنوات لتصل إلى الفصل، مما يضيّع الفائدة من المحكمة وينسف الفائدة من قانون العمل نهائياً، ويهضم حقوق العمال، خاصة في هذه الظروف الاقتصادية التي نمر بها حيث تتراجع بها قيمة العملة وترتفع الأسعار يوماً مما يؤدي إلى ضياع حقوق العمال وعدم استفادتهم من أي تعويض مادي قد يحصلون عليه عبر القضاء، لأنه سيكون فاقداً لقيمته الحقيقية أثناء سير الدعوى، مما يؤدي إلى عزوف العمال عن التوجه للقضاء بسبب طويته الطويل والبحث عن أساليب أخرى للتسوية مع رب العمل حيث لا يحصلون بها سوى

الضمان الاجتماعي

الطبقة العاملة تعاني من ظروف عمل معقدة غير سليمة، وذلك حسب طبيعة وبيئة عمل كل مهنة، وبالأخص منها ما يتعلق في الأجور المناسبة التي تؤمن المعيشة الكريمة للعامل، وعدم توفير وسائل الصحة والسلامة المهنية، بالإضافة إلى قوانين العمل غير المنصفة للعمال، وخاصة عمال القطاع الخاص، مما أفقد العمال الكثير من الحقوق العمالية وفي المقدمة منها الأجور المناسبة والعادلة، التي في حال عدم توفرها تؤدي إلى ارتفاع نسب الفقر والبطالة.

■ نبيك عكام

ظهرت فكرة الضمان الاجتماعي مع بدايات النهضة الصناعية وتطورها وتقدمها، التي كانت تؤدي إلى زيادة الأخطار التي يتعرض لها العمال وتهدد سلامتهم، إضافة إلى أمنهم المعيشي، ومع ظهور الحركة النقابية العمالية، والتي كانت تطالب بضرورة وجود تأمين اجتماعي للعمال، مثل الإجازة المرضية مدفوعة الأجر، وإصابات العمل وتأمين الشيخوخة وغيرها من الحقوق للطبقة العاملة. لمواجهة المخاطر التي تهدد العامل وضرورة تأمين الأمن له.

يعتبر الضمان الاجتماعي من القضايا الاجتماعية والاقتصادية الأساسية في المجتمع، لأنها مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالواقع المعيشي من ظروف اقتصادية واجتماعية. أما من حيث الأولوية لدى العمال اليوم هو حصولهم على أجر عادل يكفل لهم حياة كريمة تلبي المتطلبات المعيشية اللازمة لاحتياجات أسرهم وإعالتهم لها، هذا إضافة إلى حقهم في فرصة عمل لائقة ومناسبة لإمكاناتهم وتطلعاتهم.

تناضل النقابات العمالية التي تمثل العمال قوياً وفعالاً في أرجاء المعمورة من أجل التأمين الاجتماعي المناسب للعمال وأسرهم وحمايتهم من البطالة والمرض والإصابة

والشيخوخة. وتضمنت الوثائق والتشريعات الدولية ووثائق اتحاد نقابات العمال العالمي أيضاً، بأنه لكل شخص في المجتمع، حق في الضمان الاجتماعي، يوفر له الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لا غنى عنها لكرامته. من خلال مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاه له ولأسرته، وخاصة المأكل والملبس والسكن والعناية الطبية الضرورية، كذلك أكدت على حماية العمال من البطالة، والمرض والعجز والشيخوخة أو غيرها من الظروف الخارجة عن إرادته التي تفقده

أسباب عيشه.

من هنا ظهرت ضرورة وجود نظام اجتماعي يضمن للعمال الحماية والأمن، وأصبح أحد مقاييس التقدم في كل الدول، وحسب ما يتضمن من تشريعات تساهم في تعزيز التكافل والحماية الاجتماعية للطبقة العاملة ويهدف إلى ضمان الأمن الاقتصادي للعامل وأسرته من المخاطر وأثارها، من خلال التعويض عن الأضرار الناجمة عن هذه المخاطر مثل تأمين العلاج للعمال المرضى والإصابات الناتجة عن حوادث العمل أو مرض مهني، وتأمين المصاب بعجز جزئي

وتمكنه من مزاوله عمل جديد يتناسب مع قدراته الجديدة بعد العجز، وتوفير الحماية لأسرة العامل من بعده في حال الوفاة أو إصابته بعجز كلي. ومن جهة أخرى يساهم الضمان الاجتماعي في التنمية والسلام الأهلي في المجتمع. وتقع مسؤولية تطبيق الضمان الاجتماعي وحمايته في حياة العمال الأساسية على الحكومة والنقابات كمثلين للعمال سواء في قطاع الدولة أو القطاع الخاص. وعندما بدأت الحكومة بتبني السياسات الاقتصادية الليبرالية بدأت عمليات تقليص الحماية الاجتماعية

وتزايدت خلال السنوات الأخيرة من عمر الأزمة الوطنية الناتجة عن تلك السياسات الاقتصادية. وكانت منظمة العمل الدولية قد أكدت بأنه «لا بديل عن قيام الدولة بمسؤوليتها للحماية الاجتماعية بشكل مباشر ودون وسطاء مثل الجمعيات الخيرية أو منظمات المجتمع المدني أو تبرعات أصحاب الأموال. وأن الحماية الاجتماعية الفعالة والشاملة ليست ضرورية فقط للعدالة الاجتماعية والعمل اللائق، بل وأيضاً لخلق مستقبل مستدام للعمال، وقادر على الصمود أيضاً».

الطبقة العاملة



جمهورية التشيك: العمال النقابيون ينظمون إضراباً متعدد القطاعات

يخطط اتحاد نقابات العمال التشيكي للإضراب العام عن العمل في 27 تشرين الثاني. متعدد القطاعات في جميع أنحاء جمهورية التشيك والغرض من هذا الإجراء العمالي هو التأكيد بالعديد من القضايا، منها زيادة سن التقاعد، وارتفاع أسعار الطاقة وارتفاع التضخم في البلاد، والمطالبة بزيادة أجور ورواتب القطاع العام، ويشارك في هذا الإضراب عمال من عدة قطاعات مختلفة، بما في ذلك النقل والصحة والتعليم، من بين قطاعات أخرى. ويذكر المنظمون أن حوالي 270,000 عامل سيشاركون في هذا الإجراء العمالي. بالإضافة إلى ذلك، يخطط المنظمون لتنظيم احتجاج مصاحب في براغ، وأماكن أخرى في جميع أنحاء البلاد.



إضراب عمال البريد السويديون ضد شركة تسلا

انضم عمال البريد في السويد إلى الإضراب العام عن العمل تضامناً مع إضراب عمال شركة تسلا المستمر، حيث لا تزال إدارة شركة صناعة السيارات الكهربائية الأمريكية متعنتة في رفضها التوقيع على اتفاقية جماعية بشأن الأجور. وأعلن اتحاد عمال الخدمة والاتصالات «سيكو» يوم الإثنين 20 الشهر الجاري قراره بوقف تسليم وجمع البريد والطرود إلى جميع مواقع تسلا في السويد، وأكد أن عدم امتثال شركة تسلا للوائح العمل السائدة في السويد هو محاولة لتقديم أجور وشروط للعمال دون المستوى المطلوب مقارنة بتلك المنصوص عليها في الاتفاقية الجماعية. كما أعلنت تسع نقابات أخرى، عن إجراءات تضامناً مع عمال تسلا، وتخطط لوقف أعمال الصيانة في مواقع تسلا اعتباراً من 28 تشرين الثاني.



كيبك.. المعلمون والعمالون في القطاع العام يبدؤون إضراباً لمدة 3 أيام

بدأ مئات الآلاف من العاملين في القطاع العام إضراباً عن العمل من أجل زيادة الأجور ويشارك أعضاء من أربع نقابات كبرى في القطاع العام تمثل «جبهة مشتركة» تضم حوالي 420 ألف عامل، وأغلقت معظم المدارس لمدة ثلاثة أيام في جميع أنحاء كيبك اعتباراً من يوم الثلاثاء 21 من الشهر الجاري. وتضم المجموعة غالبية معلمي المدارس الابتدائية والثانوية بالإضافة إلى موظفي الدعم المدرسي. ويشمل أيضاً العاملين في مجال الرعاية الصحية مثل المنظمين والفنيين. وأفادت ممثلة موظفي الدعم المدرسي في اتحاد النقابات الوطنية، «لم يكن هذا هو المكان الذي أردنا أن ننتهي فيه». وأضافت أن موظفي الدعم التعليمي هم من بين العاملين في القطاع العام الأقل أجراً.



أيرلندا الشمالية نقابات عمال النقل العام الثلاث في الخطوط الأمامية تدعو إلى الإضراب

أعلنت جميع نقابات النقل العام الرائدة الثلاث يوم الثلاثاء الحادي والعشرين من الشهر الجاري، التي تمثل عمال النقل العام في الخطوط الأمامية بعد التصويت على الإضراب عن وجود أغلبية كبيرة للإضراب، أعلن اتحاد العمال عن تصويت لصالح الإضراب بنسبة أكثر من 95%. وأن نسبة الذين استجابوا في الاقتراع الأخير للإضراب عن العمل تتراوح بين 60% و70%. من أجل المطالبة بتحسين الأجور، وحسب نتائج الاقتراع التي أجرتها النقابات الثلاث على مدى ثلاثة أسابيع التي تمثل عمال خدمات الحافلات والسكك الحديدية في الخطوط الأمامية. أصبح الآن إجراء الإضراب على خدمات الحافلات والسكك الحديدية أمراً لا مفر منه ما لم تقدم الإدارة عرضاً محسناً للأجور.

المشاريع الصغيرة سياسات الهروب من أزمة البطالة



هناك اختلافات كثيرة في تحديد مفهوم المشروعات المتوسطة والصغيرة على المستوى العالمي وذلك لصعوبة الفصل بينهما ولذلك اختلف مفهوم تلك المشروعات من دولة إلى أخرى بحسب خصائصها وطبيعتها اقتصادها واعتمادها على معايير أهمها العمالة ورأس المال.

■ محرر الشؤون العمالية

المشاريع ولكن لماذا؟

انسحاب حكومي من حل مشكلة أساسية

لماذا كل هذا الاهتمام الحكومي بهذه المشاريع وما هي الفائدة المرجوة من وراء هذه المشاريع الصغيرة؟ بصراحة يخفي وراء هذه السياسة إعلان انسحاب حكومي من حل مشكلة البطالة من خلال دعم مثل هذه المشاريع الصغيرة بدلاً من إنشاء مشاريع استثمارية كبيرة لتشغيل اليد العاملة ومكافحة البطالة حيث يتم الاعتماد على حسب زعمهم على مثل هذه المشاريع في مكافحة البطالة والفقر.

ومع ذلك تفيد بعض الأدلة التجريبية بأن المنشآت الكبيرة توفر فرص عمل أكثر استقراراً، وأجوراً أعلى وميزات أفضل من تلك المقدمة من قبل المنشآت الصغيرة والمتوسطة سواء في الدول المتقدمة أو في الدول النامية.

معيقات نجاح هذه المشاريع

هذا عدا حاجة هذه المشاريع كغيرها من المشاريع إلى البنية التحتية الملائمة من أبنية وكهرباء ومحروقات وهو ما ليس متوافراً فبسبب أزمة المحروقات في البلاد هجر المئات من الفلاحين أراضيهم وتركوها من دون زراعة عدا عن ارتفاع تكاليف الكهرباء وعدم توفرها، ومع ارتفاع تكاليف المواد الأولية وحصر استيرادها بجهات معينة والارتفاع الجنوني بأسعار العقارات وتكاليف النقل.

ناهيك عن عدم وجود أسواق لتصريف المنتجات لا داخلياً بسبب انخفاض مستوى المعيشة والقدرة الشرائية للمواطن ولا خارجياً حيث لا تستطيع تلك المشاريع

وتحاول الدول التي انتقلت من سياسة التخطيط المركزي للاقتصاد نحو اقتصاد السوق والتي اعتمدت على قانون السوق العرض والطلب على الترويج لمثل هذه المشاريع، وصاحب ذلك انحسار دور الدولة وعدم قدرتها على توفير فرص عمل لمخرجات المؤسسات التعليمية بمراحلها المختلفة بالرغم من ورود بند البطالة وضرورة التخفيف منها في جميع ميزانيات الحكومة التي تتقدم بها مطلع كل عام على اعتبار أن تلك المشاريع ستحل مشكلة البطالة والفقر وتوطن التكنولوجيا حسب ما تقدمه الحكومات المتعاقبة من دعاية وترويج لهذا الأمر ولكن الواقع على الأرض تقول عكس ما تقوله الحكومة، فالتعقيدات كبيرة أمام المتقدمين للحصول على قروض لإقامة مشاريعهم التي تزعم الحكومات بأنها ستكون مساهمة في دعم الاقتصاد الوطني من خلال مساهمتها برفع الناتج المحلي الإجمالي إلى جانب فروع الاقتصاد الأخرى.

أعلنت الحكومة في ميزانيتها لعام 2022 أنها ستدعم في موازنة العام الجديد المشاريع المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والحديث عن تلك المشروعات ليس بجديد عن حكومتنا فممن أن توجهت الحكومات السورية نحو سياسة اقتصاد السوق ونحن نسمع مثل هذا الكلام عن هذه المشاريع فطالما تحدثت الحكومة عن دعم مثل هذه المشاريع وأهمية هذه المشروعات وقد صدر القانون رقم 8 لعام 2021 الذي سمح بتأسيس مصارف أو مؤسسات تمويل صغير لتمويل مثل هذه المشروعات، وتوجه الدول التي تنتهج سياسة اقتصاد السوق إلى الترويج لمثل هذه

وعدم وجود يد عاملة ماهرة بسبب هجرة الكثير منها خلال الأزمة فهذه المشروعات ستعاني من مشكلات ضعف المستوى الفني للعمالة والنقص في المهارات والخبرات لإدارة عملية الإنتاج والتسويق فهذه المشروعات ليس لديها القدرة والإمكانات المطلوبة لاستقطاب المهارات العليا والعناصر المدربة جيداً.

فسورية كان مشهوداً لها بحرفيتها وبصناعاتهم المختلفة وهم أول من تأذوا من سياسة اقتصاد السوق وفتح الأسواق أمام البضائع الأجنبية الرخيصة مما أدى إلى إفلاس الكثير منهم أو تحولهم إلى عمال لدى أصحاب المنشآت الكبيرة لعدم قدرتهم على منافسة البضائع المستوردة.

الصغيرة المنافسة في الأسواق العالمية بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج ومحدوديته، وعدم توفر التكنولوجيا اللازمة لبعض الصناعات. كل هذا ومعوقات التمويل أو الاقتراض لإنشاء مشروع صغير أو متوسط وهو ما يحول صاحب المشروع إلى أجير لدى البنوك يعمل لحسابها لكي يسد أسنانه عدا عن عواقب فشل مشروعه، التي قد تصل به إلى حد بيع ممتلكاته؟

وانحياز قوانين الاستثمار للمشروعات الكبيرة خاصة في موضوع الامتيازات والإعفاءات الضريبية في حين لا تتمتع هذه المشاريع بمثل هذه المزايا لكونها غير مشمولة بقوانين الاستثمار مما يضعها في موقف تنافسي غير متكافئ.

العمالة الفائضة مجدداً



مجدداً تثار على صفحات ومواقع التواصل الاجتماعي مسألة «العمالة الفائضة» كما يطلقون عليها هذه التسمية وإثارة مسألة العمالة الفائضة ليست المرة الأولى التي تنيرها جهات عدة، فقد تم طرحها مراراً قبل الأزمة وكما صرح طارحوها فإنها لم تلق استجابة من الحكومات السابقة والحالية لحلها كونها ضاغطة على موارد الدولة وتشكل عبئاً يمنع الحكومات من زيادة الأجور أو تحسين الوضع المعيشي.

«العمالة الفائضة في القطاع العام كانت تشكل 30% في القطاع الاقتصادي و6% في الإداري.

العمالة الفائضة» في مؤسسات الدولة والقطاع العام إحدى القضايا الأساسية، التي لم يكن قبل فترة الحرب يختلف اثنان على ضرورة معالجتها بما ينعكس إيجابياً على إنتاجية تلك المؤسسات، ومن دون التسبب بأي تأثيرات سلبية على الوضع المعيشي للعاملين المصنفين ضمن فئة «العمالة الفائضة»، لكن، ورغم الكثير من المقترحات التي قدمت، إلا أن الحكومات المتعاقبة فضلت تجاهل المشكلة ودفعها للأمام».

خطوة باتجاه تصفية ما تبقى من معامل القطاع العام بتصفية العمال المتبقين به لأن هذا الكلام لم يأت من فراغ، بل إن قائل الاقتراحات هذه قد سبق وأن قال قبل الأزمة حول القطاع العام «لماذا نتصارع حول القطاع العام لندعه يموت موتاً سريرياً» ويبدو أن الحكومات المتعاقبة قد أخذت بهذه النصيحة وطبقته على ما تبقى من معامل ومنشآت والآن يجري تطبيقها على ما تبقى من عمال.

الطوعي وهما الأسهل، ثم التسريح الإلزامي ثم تدريب الموظفين والعمال الخارجيين من الخدمة وإعدادهم للتوظيف في القطاع الخاص أو لإقامة أعمال حرة، فضلاً عن التوجيه المهني والسعي لإيجاد وظائف منتجة لهم، ومنح تعويضات البطالة لفترة محدودة».

إن طرح مثل هذه الاقتراحات لحل مسألة «العمالة الفائضة» هو اختلاق مشكلة لا وجود لها خاصة في مثل ظروف بلادنا الحالية، وقد تكون

التي تحدد الفائض، وهو ليس فائضاً من العمال. المطروح لمعالجة هذه المسألة كما هو منشور على صفحات التواصل الاجتماعي، عدة اقتراحات وهي منقولة من تجارب دول أخرى مرت بحالتنا التي تمر بها اليد العاملة الفائضة والاقتراحات قد أشار إليها الدكتور سكر من تجارب «البرازيل وبولندا والإكوادور، وهي سياسات اعتمدت واحداً أو أكثر من السياسات التالية: منح حوافز التقاعد المبكر والتسريح

ولكن السؤال الأساسي المقترض طرحه هو، هل هناك عمالة فائضة أم إن المسألة سوء توزيع للقوى العاملة بما يؤمن شروط عمل تنعكس على الإنتاج إيجاباً؟ وهل طرحها الآن يتلاءم مع الواقع الذي تعيشه المعامل والمنشآت الخدمية من حيث النقص الحاد باليد العاملة؟

جميع التقارير النقابية والتصريحات التي يبدي بها أصحاب الشأن فيما يتعلق بوزارة الصناعة وغيرها من الوزارات تقول إن النقص شديد باليد العاملة وخاصة العمال المهنيين القادرين على إدارة الآلات وصيانتها وأسباب النقص هذا معروفة لدى الجميع وهو ضعف الرواتب والأجور الأمر الذي يجعل العمال المهرة يبحثون عن فرص عمل أخرى، إما في القطاع الخاص الذي يعاني هو أيضاً من هذا النقص أو بالسفر إلى خارج البلاد. وطرح مسألة العمالة الفائضة في هذه الأوضاع الكارثية التي تتعرض لها المعامل والصناعات في كلا القطاعين يعني تصفية ما تبقى من اليد العاملة خاصة مع انتفاء المعايير

المطلوب: نزع سلاح الكيان الصهيوني



عادت إلى التداول خلال الأيام الماضية، الفكرة التي سبق أن أطلقها نتنياهو عام 2009؛ فكرة «دولة فلسطينية منزوعة السلاح».

فاسيون - المحرر السياسي

والثانية والثالثة، وبشكل هامشي جداً في الضفة، ومعوم في القدس وفي ال 48.

ونموذج الضفة الواقع تحت سيطرة السلطة الفلسطينية وسلطة التنسيق الأمني، هي المثال الملموس على ما يمكن أن تكون عليه «دولة منزوعة السلاح»، فهي ليست ببساطة بلا أسنان ولا مخالب في مواجهة أي قوة خارجية، ناهيك عن قوة احتلال لا تكف عن التوسع وبناء مستوطناتها غير الشرعية، بل وأسوأ من ذلك، فهي بأسنان ومخالب وسجون في مواجهة كل من تسول له نفسه العمل ضد الاحتلال وضد إجرامه.

بهذا المعنى، فإن فكرة «دولة فلسطينية منزوعة السلاح»، ليست فكرة حول أفق مستقبلي لحل القضية الفلسطينية، بقدر ما هي فكرة تحمل معاني ملموسة وراهنة ومباشرة؛ فهي تعني نزع سلاح فصائل المقاومة الفلسطينية، وضماً وبالدرجة الأولى حماس. وتعني بالتالي، محاولة تأمين مخرج للكيان الصهيوني لتنفيذ المهمة التي وضعها على عاتقه في الإجهاد على حماس، والتي بات واضحاً لكل عاقل أنها مهمة مستحيلة التنفيذ.

أكثر من ذلك، فإن فكرة دولة فلسطينية منزوعة السلاح، هي إقرار ضمني بالسرديّة «الإسرائيلية» والغربية في «حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها» وفي أنها واقعة تحت التهديد، وفي أنها المعتدى عليه، وليست المعتدي والمحتل.

في الأمثلة التاريخية، كان مفهوماً تماماً أن يتم نزع سلاح ألمانيا النازية بعد ما قامت به من عدوان عالمي، ومع ذلك فإن اتفاقات السلام التي وقعت بعد الحرب، ورغم قسوتها المفهومة على ألمانيا، إلا أنها لم تمنعها من

في تصريحه حول الفكرة في حينه، قال نتنياهو: إنه مستعد للمضي باتجاه خيار «إقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح»، وطبعاً لم يتضمن تصريحه - كما هي العادة «الإسرائيلية» أي حديث عن حدود تلك الدولة، وعن حق العودة، وعن القدس، وعن المستوطنات.

وكانت هناك أيضاً تصريحات متتالية لرئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في السياق نفسه؛ بينها تصريح له عام 2014 في لقاء أجرته معه صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية، وقال فيه: «الدولة الفلسطينية لن يكون لها جيشها الخاص، بل قوة شرطة فقط. ستكون منزوعة السلاح».

وبينها تصريح ثان نقله عن لسانه «أكاديميون إسرائيليون» خلال اجتماعهم معه في عام 2018، أكد عباس، أنه يعتقد أن دولة فلسطين المستقبلية يجب أن تكون منزوعة السلاح، وفق موقع «تايمز أوف إسرائيل».

وقال في حينه: «أنا أدمع دولة في حدود 1967 بدون جيش.. أريد قوات شرطة غير مسلحة مع هراوات، وليس مسدسات، بدلاً من الطائرات الحربية والدبابات، أفضل بناء مدارس ومستشفيات وتخصيص الأموال والموارد لمؤسسات اجتماعية»، حسب ما نقله الموقع عن إذاعة كان «الإسرائيلية».

المعنى العملي لطرح «دولة منزوعة السلاح» إذا نظرنا إلى الواقع الراهن للشعب الفلسطيني على أرضه التاريخية، فإن سلاحه العسكري الوحيد هو سلاح فصائله المقاومة. وهذا السلاح متركز في غزة بالدرجة الأولى

امتلاك جيش، ولكن حددت لها عديده وعتاده. بكلام آخر، فليس هنالك لا في القانون الدولي، ولا في التجربة التاريخية شيء اسمه دولة منزوعة السلاح. هنالك منطقة أو مناطق منزوعة السلاح، وغالباً ما تكون على الحدود بين دولتين متحاربتين. أما دولة منزوعة السلاح فهي اختراع لا أساس له، فمفهوم الدولة بشكلها الحديث والقديم، لا يمكن أن يقوم دون وجود جيش، دون وجود قوة منظمة وظيفتها ردع الاعتداءات الخارجية. وعليه فإن وضع الكلمات الأربع «دولة فلسطينية منزوعة السلاح» مع بعضها، هو تناقض منطقي، المقصود منه هو فقط «منزوعة السلاح»، أما استخدام تعبير «دولة فلسطينية» في هذا السياق، فهو أقرب ما يكون إلى طعم غرضه تحقيق الشق الثاني من الجملة... وإذا افترضنا أن الدفع نحو «دولة منزوعة السلاح» هو دفع باتجاه إبداع حل غير مسبوق تاريخياً لقضية لها استثنائيتها في التاريخ المعاصر، فإن هذا الدفع يمكن أن يكون ذا معنى حين يقول بالدرجة الأولى بنزع كامل لسلاح «إسرائيل»، حينها فقط يمكن الحديث عن «دولة فلسطينية منزوعة السلاح»، وعن ضمانات دولية وإقليمية.

إذا حاولنا توسيع دائرة النظر، فإن نزع سلاح «إسرائيل» ليس ضرورة أمن واستقرار محلي ضمن فلسطين التاريخية، بل هو ضرورة أمن واستقرار إقليمي وعالمي؛ فسلح الكيان وضماً النووي، كان طوال العقود الماضية سلاح بلطجة وتخريب في كل الإقليم، وكان تهديداً مستمراً أعاد تشكيل كامل المنطقة، بحيث بقيت احتياجات الأمن هي الأولى والثانية والثالثة على سلم الأولويات، ما أعاق التنمية بشكل هائل من جهة، وما أعاق تطوراً طبيعياً لمنظومات الحكم وممارسة الحكم في المنطقة، وفتح الباب نحو حالات مزمنة من التسلط السلطوي تحت عنوان، أن لا صوت يعلو فوق صوت المعركة.

نزع سلاح الكيان أمر قابل للتحقيق

القارئ لطريقة العمل الأمريكية خاصة بما يتعلق بالصراع الجاري، لن يكون صعباً عليه أن يدرك أن الخسارة العسكرية والسياسية لـ «إسرائيل» في المعركة الجارية، هي انعطافاً كبير ستمتد أثره إلى كل النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط، بل وفي العالم بأسره؛ ذلك أن العالم بأسره، وفي مخاض انتقاله من توازن دولي سابق إلى توازن دولي جديد، بات معلقاً على ميزان دقيق، يجعل من أي خسارة جزئية في هذه الساحة أو تلك، انعطافاً حاداً في كفتي الميزان، فما بالك أن تكون الخسارة محققة في واحدة من أكثر مناطق العالم حساسية وأهمية بالمعنى الجيوسياسي: الشرق الأوسط وفلسطين بالقلب منه؟!.

ويمكن أيضاً، تأسيساً على هذا الفهم، أن نتوقع أن الأمريكي مصر على عدم وقف إطلاق النار وعلى عدم الوصول إلى مرحلة دفع الأثمان السياسية. وفي الوقت نفسه، مصر على البحث عن وسيلة للالتفاف على تلك الأثمان، ولعكسها إن استطاع إلى ذلك سبيلاً.

ولعل أهم وسيلة يحاول الأمريكي استخدامها، هي الدفع نحو تفجير فوضى شاملة في المنطقة بأسرها، وخاصة في دول الطوق. ومع ذلك، ورغم الهشاشة النسبية لأوضاع هذه الدول، إلا أن الوصول بها إلى انفجارات كبرى هو أمر شديد التعقيد، وصعب التحقيق. في الوقت نفسه، ينبغي أن يكون واضحاً، أن دفع فكرة «دولة فلسطينية منزوعة السلاح» لا يعني فلسطين وحدها، بل إن من سيقبلون بها من العرب سيكفون قد وقفوا في طابور نزع سلاحهم هم أنفسهم بالتالي.

عود على بدء، فإن الظرف الدولي الراهن، بتوازناته الجديدة الدولية والإقليمية والمحلية، وبالتهتك غير المسبوق لبلطجي أمريكا في المنطقة، يجعل الفكرة الواقعية القابلة للتطبيق والصالحة كمدخل فعلي للحل، هي بالضبط فكرة نزع سلاح الكيان... وهذا ما ينبغي الدفع باتجاهه دولياً وإقليمياً... وعلى الخصوص عربياً.

لعل أهم وسيلة يحاول الأمريكي استخدامها هي الدفع نحو تفجير فوضى شاملة في المنطقة بأسرها وخاصة في دول الطوق

في صحافة العدو: رعب متعاضم من آثار



لم يبدأ تاريخ القضية الفلسطينية في 7 تشرين الأول من هذا العام، بل بدأ قبل أكثر من 75 عاماً، ولكن ما حصل قبل سبعة أسابيع كان نقطة تحول مفصلية في تموضع القضية الفلسطينية في الرأي العام حول العالم، وبشكل ملحوظ في الدول التي دعمت حكوماتها الكيان الصهيوني منذ تأسيسه، وتحديداً في أوروبا وأمريكا الشمالية.

مركز دراسات قاسيون

هذا لم يكن خافياً على الكيان، وسبب له قلقاً غير مسبوق، حيث لم يعد الاتهام بما يسمى بـ «معاداة السامية» كافياً لكتم الأفواه وإسكات الأصوات التي تهتف ضد الكيان الصهيوني كاحتلال ونظام تمييز عنصري، وباتت بالفشل كافة محاولات تصوير عملية طوفان الأقصى بالهجوم الإرهابي وتشبيه حماس بداعش. كل هذا أجبر الكيان على فتح جبهة أخرى في محاولة لتخفيف آثار ذلك على المعنويات، من خلال نسب ذلك إلى معاداة اليهود وجهود أعداء «إسرائيل»، وليس لممارساتها وانكشافها بشكل متزايد بالرغم من استمرار الحكومات الغربية والإعلام الغربي بدعم الكيان من خلال تصوير «إسرائيل» كضحية وتغطية حقيقة أنها فعلياً الجالد.

تصوير الكيان كضحية لمؤامرة

يعاني الكيان اليوم من أزمة تتصاعد بشكل يومي مع تصعيد عدوانه وممارساته، وهي أزمة في الرأي العام بين شعوب العالم، ويحاول مواجهة هذا بأساليب مختلفة وملتوية، بما فيها نسب هذا الشيء لأسباب تغييرات في تركيبات المجتمعات، وبالأخص الغربية ولـ «الأكاذيب» المحرصة ضد الكيان، وليس لممارساته وطبيعته، ويحاول تخفيف وطأة هذا الأمر على جمهوره.

الدعم في الرأي العام حول العالم بات أمراً مقلقاً للكيان، وظهر بشكل واضح منذ بدايات الأزمة الحالية، حيث ورد في **مقالة** في «يديعوت أحرونوت» في 11 تشرين الثاني أن استطلاع رأي في بريطانيا كشف أن «الجمهور البريطاني يدعم بشكل متساوٍ إلى

حد ما «إسرائيل» والفلسطينيين، على الرغم من أن الدعم للفلسطينيين منذ 7 تشرين الأول تزايد أكثر من الدعم «لإسرائيل»: 21% يؤيدون الجانب الفلسطيني الآن، و19% يؤيدون الجانب «الإسرائيلي». وقال 32% أنهم يتعاطفون مع كلا الجانبين بنفس الدرجة، علماً أن هذه الإحصاءات باتت قديمة جداً، إذا أخذنا التطورات الملموسة بعين الاعتبار، بما فيها ضمن التطورات المناصرة للفلسطينيين في بريطانيا، والتي كسرت كل الأرقام السابقة تاريخياً، ليس كمظاهرات مناصرة للفلسطينيين، بل وأيضاً كمظاهرات من أي نوع في بريطانيا، مع تقدير عدد إحدى المظاهرات في لندن مؤخراً بـ 1 مليون مشارك.

ما يقلق الكيان أكثر، هو الدعم وفق الشريحة العمرية والميول السياسية للناخبين، حيث يظهر الاستطلاع وجود علاقة واضحة بين الانتماء إلى المعسكر المؤيد «لإسرائيل» أو المؤيد للفلسطينيين، وبين عمر المشاركين وميلهم السياسي العام: بين مؤيدي «إسرائيل» تبلغ نسبة الناخبين الأكبر سناً، والمحافظين ثلاثة أضعاف نسبة الشباب وناخبي حزب العمل، الذين يميلون بوضوح إلى دعم الفلسطينيين».

في **مقالة** نشرتها «كالكايس» وهي صحيفة تصدر عن «يديعوت أحرونوت»، في 23 تشرين الثاني، تربط كاتبة المقالة في المقدمة تصاعد الرأي العام ضد الكيان في الغرب بازدياد عدد المسلمين هناك، حيث تقول: «لقد أثبت تصاعد التعبير عن الكراهية تجاه اليهود في أوروبا والولايات المتحدة منذ الهجوم الإرهابي مرة أخرى مدى عمق أنماط السلوك هذه في الغرب. في العقد الماضي، اشتدت معاداة السامية في أوروبا في الوقت نفسه

الذي اشتدت فيه هجرة المسلمين». إلا أنها تنظر لاحقاً في المقالة في بعض الدراسات التي تحض هذه العلاقة السببية، ولكنها بكل الأحوال تستنتج أن «معاداة السامية» متجذرة في الغرب، وأن هذا الأمر ليس محصوراً في «أي فصيل سياسي. إنه موجود على الجانب الأيمن، وعلى الجانب الأيسر من الخارطة. ويوجد منه الكثير في الدول الإسلامية، ولكن بكميات كبيرة أيضاً في أوروبا. أحياناً يكون مجهولاً وأحياناً منظملاً، لكن الهدف موحد: إعطاء صورة مرعبة لليهود».

في السياق ذاته، يتم نسب التصاعد في الرأي العام المناهض للكيان لـ «الأكاذيب». في **مقالة** في «يديعوت أحرونوت» في 20 تشرين الثاني، يقول كاتب المقالة: «الضحج على الشبكات والمظاهرات المؤيدة لحماس في العالم تخفي الحقيقة: الأكاذيب تمر بأوقات عصيبة. وتفتقر جماهير واسعة أن حماس هي داعش»، ويضيف: «إسرائيل تتعامل مع إمبراطورية الأكاذيب خلال الحرب. أكذوبة أن حماس تعمل على تحرير نفسها من «الاحتلال». كذبة أن هناك احتلال لقطاع غزة أصلاً. كذبة أنها أكبر «سجن مفتوح» في العالم... كذبة منظمات الإغاثة والأمم المتحدة التي اتخذت جانباً واضحاً في الصراع، وبالطبع الصليب الأحمر، الذي تجنّب تحويل مئات المختطفين إلى مسألة إنسانية من الدرجة الأولى. الأكاذيب التي تنتشر في تيك توك، أولئك الذين ينكرون مجازر 7 تشرين الأول، والآن يولمون «إسرائيل». كذبة «وقف إطلاق النار»، من يسمونها، يعرفون جيداً أنها تعني انتصاراً كاملاً لحماس، بعد محاولة إجرامية للتطهير العرقي». ويحاول بعد هذا الكلام رفع معنويات القارئ، حيث يقول: «إن ضحج الشبكات الاجتماعية والاحتجاجات المؤيدة لحماس في جميع أنحاء العالم يخفي حقيقة مهمة: الأكاذيب تمر بأوقات عصيبة. وتفتقر جماهير واسعة أن حماس هي داعش».

وفي ذات السياق، في **مقالة** نشرتها «معاريف» في 25 تشرين الثاني، ينسب الكاتب التعاطف

مع القضية الفلسطينية إلى الجهل، ويهدد بأن مصير الشعوب التي تتجر وراء هذه العواطف سيكون كمصير «إسرائيل»، حيث يقول: «إن العالم يظهر جهلاً ولا مبالاة بمصير شعب إسرائيل، ألا يفهمون أنهم التالون في الدور؟ إن ضمير الرأي العام العالمي، إن وجد، يتأثر بالجهل والجهل بالحقائق - وهذا ما أدى على مدى عقود إلى الموقف المشوه تجاه إسرائيل في صراعها مع الفلسطينيين». ويدخل الكاتب في متاهات من التظليل لتفسير هذا «الجهل»، فيقول: «يتغذى العالم من دقائق قليلة من الأخبار على شاشة التلفزيون، ويشاهد الدمار الكبير في غزة ومعاناة السكان، إلى جانب صور الجيش الإسرائيلي بكامل قوته - الدبابات وناقلات الجنود المدرعة والمدافع والطائرات. لقد تمكنت بالفعل من نسيان أهوال السبت الأسود في السابع من تشرين الأول. إن الدعاية الإسرائيلية... تجنبت إظهار الفظائع التي ارتكبتها مجرمو حماس». وثم يعطي مثالاً آخر من «التاريخ» ساهم في هذا «الجهل»، حيث يتكلم حول حرب النكسة، قائلاً: «هناك سبب آخر للتصور الجزئي لصورة الصراع يتعلق بالجدول الزمني - السرد التاريخي. ومن الأخطاء الشائعة أن تبدأ الإشارة من حرب الأيام الستة عام 1967، عندما احتلت إسرائيل سيناء والجولان ويهودا والسامرة - وبدأ ما يسمى «الاحتلال». لو تحققوا مما حدث قبل شهر واحد فقط، لرأوا الدول العربية تحيط بإسرائيل، وتهدد بإعلانات صريحة وعروض عسكرية بغزوها وتدميرها، بينما ترمي اليهود في البحر. وفي الخامس من حزيران أفسدت إسرائيل خططهم. إن العالم لا يتذكر فترة الانتظار المتوترة والتهديد الوجودي والقلق الذي يعيشه السكان في إسرائيل، ولا يأخذها بعين الاعتبار في تحديد الموقف الصحيح من الأحداث».

ربما أكثر ما يقلق الكيان هو المنظمات اليهودية المناهضة لـ «إسرائيل» وبالأخص تلك التي في الولايات المتحدة، حيث تشكل هذه المجموعات تهديداً حقيقياً للجزء الأهم من السردية الصهيونية التي سادت في

ما يقلق الكيان أكثر هو الدعم وفق الشريحة العمرية والميول السياسية للناخبين حيث يظهر استطلاع وجود علاقة واضحة بين الانتماء إلى المعسكر المؤيد «لإسرائيل» أو المؤيد للفلسطينيين وبين عمر المشاركين وميلهم السياسي العام

الخشارة المدوية في الرأي العام العالمي



علينا أن نفهم أن واجبنا كدولة هو إجراء حوار مع أصدقائنا في الخارج. عدم رفض أي انتقاد باعتباره معادياً للسامية أو مناهضاً لإسرائيل «هناك ما يكفي منها»، بل التمييز بين كارهينا ومحبيننا، وإعطاء أولئك الذين يريدون خيرنا الأدوات اللازمة لمواصلة النضال من أجل حقنا في العيش بأمان في دولة الشعب اليهودي». ضمن مجريات الأحداث والتحرك الشعبي الهائل على المستوى الدولي المؤيد للقضية الفلسطينية والمناهض للكيان وممارساته، المسيرات المؤيدة لـ «إسرائيل» خجولة جداً، كانت أكبرها تلك التي خرجت في واشنطن قبل حوالي الأسبوعين، والتي كان هناك تسريبات حول تحفيز المشاركة فيها بمبالغ مالية بقيمة 250 دولاراً لكل مشترك، ولكنهم بحاجة لأي شيء يرفع من معنوياتهم، بشهادتهم، حيث قال أحدهم في [مقالة](#) في «يديعوت أحرونوت» في 20 تشرين الثاني: «كانت المسيرة المؤيدة لإسرائيل الأسبوع الماضي في واشنطن، والتي جاءت بعد أسابيع لم يكن فيها كل ما يمكن أن تراه سوى مظاهرات مؤيدة للفلسطينيين، بمثابة لحظة ضرورية لرفع المعنويات». ويتكلم كاتب المقالة حول بعض الشخصيات المعروفة التي شاركت في المسيرة، وهم من المعروفين بخطاب الكراهية اتجاه اليهود، أو حسب قوله «معاداة السامية»، ويحذر من تقبلهم بين صفوف المتعاطفين مع «إسرائيل» بالرغم من الحاجة الماسة في هذا الوقت الصعب الذي يمر به الكيان: «هذه ليست حتى حالة «عدو عوي هو صديقي» لأن هؤلاء الأشخاص ببساطة يفعلون ما فعله معادو السامية دائماً: استخدام اليهود لأغراضهم الخاصة. لا شيء من هذا أصلي، فهو موجود في كل كتب التاريخ. لا أحد منهم يحب إسرائيل، وإذا كان صباح الغد يناسبهم أن يكونوا على الجانب الآخر، فسوف يذهبون إلى هناك دون تردد».

لـ «إسرائيل»، تقول الكاتبة: «كجزء من عملية التحرر من الوهم بعد 7 تشرين الأول، يجب ألا ننسى أن إسرائيل استخفت في السنوات الأخيرة بمبدأ الدعم الحزبي وأهملت الديمقراطيين واليهود». وتبدأ الكاتبة كلامها بالتساؤل: «لماذا دعمتنا الولايات المتحدة فعلياً لسنوات؟ الجواب المقبول يشمل المصالح في الشرق الأوسط والقيم المشتركة، مثل: الديمقراطية. أود التركيز على جانب آخر - قدرة المواطنين هناك على التأثير بشكل مباشر على السياسة من خلال أعضاء الكونغرس، وسائير إلى السلوك الإسرائيلي الذي قد يضر بمستقبل الدعم». وتتابع الكاتبة، بأنه ضمن التركيبة للمنظومة في أمريكا والقائمة على حزين بشكل أساسي، «أتى الالتزام بالحفاظ على الدعم من الحزبين لإسرائيل في جميع الأوقات. وهذا هو العرف الثابت الذي عملت عليه أجيال من السياسيين والدبلوماسيين الإسرائيليين». وضمن هذا المشهد، كان هناك تركيز على استهداف القاعدة الشعبية للحزب الجمهوري، وكذلك مثله في الكونغرس، ولكنها ترى أن ذلك أتى «على حساب الديمقراطيين ومؤيديهم اليهود، والذي لا يؤدي أقرارنا فحسب، بل يتعارض أيضاً مع أي سلوك سياسي حكيم، وقد يقوض الدعم المستمر لإسرائيل».

وتصّب [مقالة](#) أخرى نشرتها «معاريف» في 26 تشرين الثاني في ذات الاتجاه، حيث يركز الكاتب على أهمية العمل مع أصدقاء «إسرائيل» في أمريكا، قائلاً: «يجب على إسرائيل أن تقدم للأميركيين ولأنفسنا إجابة، ولو جزئية، عن سؤال اليوم التالي في غزة. إنه ضروري لتعزيز الأمل هنا، وضروري للحفاظ على الدعم في الخارج»، ويضيف «الغالبية المطلقة من أعضاء الحزب الديمقراطي هم من محبي إسرائيل... ويعتبر أعضاء مجلس الشيوخ الديمقراطيون أقوى داعم لإسرائيل في الولايات المتحدة»، وينصح الكاتب: «إذا أردنا الفوز في الحرب،

توصيف ما يحصل تحديد ما يجب العمل عليه لتغيير الأهواء، أو على الأقل الحد من هذه الخسارات والضربات التي يتلقاها الكيان. حول التغييرات في الرأي العام حول العالم اتجاه «إسرائيل»، كتب شخص في [مقالة](#) في «يديعوت أحرونوت» في 24 تشرين الثاني، قال عن نفسه: إنه فرنسي كاثوليكي من أصول بولونية، يحذر فيها «الإسرائيليين من أن الانحطاط الفكري في أوروبا يهددهم»، حيث إنه يرى من حوله «في فرنسا عمى عن خطر الإسلام الراديكالي، ومكارتية مقلوقة ضد مبادئ المحافظين والرسمالية والبيض، والتي تنسب بطريقة أو بأخرى إلى اليهود» وينصح أنه «حان الوقت لأصدقاء جدد». وأضاف «في وجهة النظر المتحيزة، التي كانت تراقب الوضع الجيوسياسي في الشرق الأوسط من خلال نظارات سوداء وبيضاء، تم تقديم إسرائيل باستمرار على أنها الطرف السيئ. منذ الوضع الحاد، وبعد منبحة 7 تشرين الأول، انزلت أوروبا والولايات المتحدة بالفعل إلى موجة معادية للسامية خسيصة، تحت ستار معاداة الصهيونية، وإنكار حق دولة إسرائيل في الوجود». ويربط الكاتب بين «الإسلام المتطرف... بالإسلام المتورط في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني». ويقول «إننا نشهد السقوط البطيء للغرب من خلال المكارتية المقلوقة، واضطهاد كل ما يوصف بأنه يميني أو محافظ، مما يؤدي إلى كراهية الراسمالية والبيض». ويحذر مرة أخرى بأنه «سيكون هناك دائماً في أوروبا والولايات المتحدة أولئك الذين يدعمون إسرائيل دون قيد أو شرط، ولكننا أقلية تنقلص. ويجب على إسرائيل أن تفهم أن العالم قد تغير... إن إسرائيل بحاجة إلى تجديد قياداتها، وأفكار جديدة، وبحث مستمر عن المؤيدين، حتى أولئك الذين كانوا يعتبرون أعداء في السابق». في [مقالة](#) أخرى في «يديعوت أحرونوت» في 24 تشرين الثاني حول الدعم الأمريكي

ضمن مجريات الأحداث والتحرك الشعبي الهائل على المستوى الدولي المؤيد للقضية الفلسطينية والمناهض للكيان وممارساته المسيرات المؤيدة لـ «إسرائيل» خجولة جداً

الخطاب حول «إسرائيل» منذ إنشائها، وهو أنها وطن لكل اليهود، وأن مناهضة «إسرائيل» والصهيونية يساوي «معاداة السامية» والكراهية اتجاه اليهود. سلطت [مقالة](#) نشرتها «كالكايسست» في 12 تشرين الثاني الضوء على أبرز هذه المجموعات، وهي منظمة مناهضة للصهيونية اسمها «الصوت اليهودي من أجل السلام» - Jewish Voice for Peace - والتي نظمت خلال الأسابيع الماضية عدداً من الاعتصامات والمظاهرات في عدة مدن في الولايات المتحدة، تميّزت بارتداء المشاركين فيها قمصاناً مكتوب عليها شعارات، مثل: «ليس باسنا» و«يهود يقولون: وقف إطلاق النار الآن». وفق كاتب المقالة، فإن هذه المنظمة «تجاوزت الخط الأحمر، وتسببت في أكبر قدر من الغضب... وهي منظمة يهودية أمريكية ليس لديها أي انتقاد يذكر للفظائع التي ارتكبت في 7 تشرين الأول... وتتمتع المنظمة بتبرعات من بعض أكبر المؤسسات، وتدعم حركة المقاطعة - BDS أو حركة مقاطعة إسرائيل - وتدعم السياسيين الذين لديهم مواقف معادية لإسرائيل في أحسن الأحوال، ومعاداة السامية بشكل واضح في أسوأ الأحوال». ويتابع كاتب المقالة: أنه وفق مستشارة حول شبكات التواصل الاجتماعي: «تحظى JVP بشعبية كبيرة بين اليهود الذين لا علاقة لهم بإسرائيل. أي أنه ليس لديهم أقارب في إسرائيل و/ أو لم يقوموا بزيارتها مطلقاً... وبالنسبة لهم، هم فقط يهود... وفي السنوات الأخيرة تم دمج المشاعر المعادية لإسرائيل في حزب JVP في الحركات الأخرى المرتبطة بالجناح التقدمي للحزب الديمقراطي، مثل: حركة أنا أيضاً، وحياة السود مهمة... النقطة المهمة هي: أن هناك الآن خسارة كاملة للقيم».

هل يمكن تغيير اتجاه الحركة؟

ضمن هذه الصورة، يحاول البعض من خلال

ماذا بقي في السلة الغذائية للغالبية الفقيرة



تستمر موجات الغلاء والارتفاعات السعرية التي طالت كل السلع الغذائية، وجميع المواد الأساسية وغير الأساسية، بالتوازي مع تعاطي المواطنين من الغالبية الفقيرة معها بالمزيد من التقشف والتقيير وشدة الأحزمة!

أسرة لن تقل عن 75 ألف ليرة، من دون بروتين طبعاً! حتى المشروبات هي الأخرى ارتدت عباءة اللحوم والخضراوات، فالقهوة مثلاً أنيسة الجلسات ورفيقة الصباح والمساء تجاوزت أسعارها 100 ألف للكيلو، والمتمتة تبدأ أسعارها من 14 ألف ليرة، وكيلا السكر 14 ألف ليرة! أما عن فكرة البركة وتعداد أصناف الحلويات والبزورات والتسالي في الزيارات والمجالس، تلك التي كانت عادات عند السوريين، فقد تراجعت على مر السنوات لتتلاشى، حتى أصبحت اليوم حكراً على فئة من ميسوري الحال، في ظل الهوة الشاسعة بين الدخل والأسعار، وكل هذا وسط عجز حكومي وتخبط مستمر وسياسات ظالمة ومجحفة بحق الغالبية من السوريين!

تقارير دولية عن سوء التغذية والأمراض!

الواقع الكارثي الذي تعيشه الغالبية الفقيرة، لم يغب عن التقارير الدولية، مع العلم أن الواقع أكثر قتامة وبؤساً من أي تقرير تكتفي مدعم بالأرقام يمكن أن تعده أية منظمة دولية! فقد دق برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة بداية العام، ناقوس الخطر في بيان له أكد فيه أن 70% من السوريين ربما لا يتمكنون في المدى المنظور من توفير الطعام لعائلاتهم، علماً أن أسعار الأغذائيات كانت حينها أقل بأكثر من 200% عما هي عليه اليوم! كما وأفاد تقرير لبرنامج الأغذية العالمي نشر في 15 آذار من العام الحالي بأن نحو 55% من سكان سورية يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وأن نحو ثلاثة ملايين آخرين معرضون لخطر الوقوع في براثن الجوع! وقد صرحت كورين فلايشير المديرية الإقليمية للبرنامج في الشرق الأوسط لرويترز إن «الوضع أسوأ من أي وقت مضى في سورية». وأضافت فلايشير «نحن قلقون للغاية بسبب

10 آلاف للكيلو، كالأرأس مع الرقبة والعمود الفقري والمؤخرة، وحتى القوانص بلغت 11 ألف وغير منضفة! وعند حديثنا مع بائعي الفروج أكدوا إقبال العديد من المواطنين على شراء أرجل الدجاج للاستهلاك أيضاً، هذا الجزء من الفروج الذي كان يباع لمربي الحيوانات الأليفة! فالسوريون الذين استبدلوا سابقاً لحوم الأغنام والعجول بالدجاج لرخصه، استبدلوا اليوم هذا الصنف أيضاً بعد أن وصلت أسعاره إلى مستويات غير مسبوقه، تفوق قدرة الأسرة ذات الدخل المحدود! بل إن مصادر البروتين النباتية، والتي تعتبر أرخص المصادر، لم تعد يسيرة التناول بالنسبة للأسرة، فأقل مصدر للبروتين النباتي كلفته اليوم 10 آلاف ليرة (عدس- فول أو حمص)!

في ضوء هذا كله أعلنت العديد من الأسر عجزها عن تأمين البروتين حتى من هذه المصادر، ما يهدد النظام الغذائي الخاص بها، وخاصة الصغار!

الخضار تحلق في السماء ولا علاقة للمواسم بالأسعار!

يتساءل العديد من السوريين عن سبب الارتفاع اليومي لأسعار الخضار في مواسمها، حيث باتت السبيل الوحيد لملى البطون الجائعة؟! فالسياسة الجديدة التي تتبعها الأسر السورية الفقيرة نستطيع تلخيصها بـ«شو الرخيض جيب وكول حسب الموسم»، لكن الأسواق تفاجئنا دوماً بالجديد السري المرتفع! إذ بلغ سعر كيلو البطاطا 7000 ليرة و3500 للبنندورة، أما الخيار 8000 ليرة، والكوسا والبانجان 6500 ليرة، وكيلا الزهرة 6 آلاف ليرة، أما الثوم 20 ألف ليرة، والفاصولياء 18 ألفاً والحب منها بلغ 30 ألفاً، حتى الخسة 3500 ليرة، أي إن تكلفة أي طبخة مشبعة

فماذا بقي في السلة الغذائية للغالبية الفقيرة؟؟ فالسوق منفلت استغلالاً ونهباً، ولا تغطي موبقاته ذرائع العقوبات والحصار ومتغيرات سعر الصرف، أو غيرها من المبررات، والحكومة والرسوميون غير مكترثين، مع تكريس سياسات الإفقار والتجوع والتهميش بكل إصرار!

الأسواق تعص بالمنفجرين والموائد تزداد تقشفاً!

باتت الأسرة السورية بحاجة إلى موازنة أسبوعية لشراء النواشف الخاصة بالإفطار والعشاء، لا تقل عن 100 ألف ليرة سورية مع التقنين واعتماداً على الأنواع المتوسطة منها! حيث وصل سعر كيلو اللبنة البلدية إلى 40 ألف ليرة، والجبنة المشللة إلى ما يعادل 65 ألف ليرة أما البقرية بين 40 ل 50 ألف ليرة، والمسبحة بـ25 ألف للكيلو، والمرتبلا الوسط بين 12 ل 15 ألف ليرة!

وتعتبر الأجبان والألبان الأكثر تأثيراً على وجبة الإفطار، فقد اعتاد السوريون سابقاً على تمييزها، أما الآن وفي ضوء هذه الأسعار سيعتاد السوريون على توديعها مستقبلاً! وما يؤكد ذلك هو حديث رئيس الجمعية الحرفية للألبان والأجبان بدمشق لموقع «غلوبال» والذي توقع فيه ارتفاع أسعار مشتقات الحليب متأثرة بسعر كيلو الحليب الذي وصل إلى 8000 ليرة سورية. وأشار أيضاً إلى انتشار الطبقية في استهلاك مشتقات الألبان والأجبان، قائلاً: «المستهلكون انقسموا إلى شريحتين فقط، وانعدمت الطبقة الوسطى بينهما، فإما زبون يشتري بكميات كبيرة

أرجل الدجاج للبيع والاستهلاك!

أغلب العائلات استعدت اللحوم من موائدها، بل وباتت ارستقراطية تلك التي أبقت على وجبة لحم واحدة في الشهر، تترافق وأوله «حلوانة الراتب»! لكن مؤخراً حتى هذه الشريحة بدأت تتقلص مع بلوغ سعر لحم الغنم الهبرة 180 ل 190 ألف ليرة للكيلو الواحد، وكيلا لحم العجل 150 إلى 170 ألف ليرة! حتى الدجاج الذي كان الخيار الثاني للأسر تجاوز 73 ألف ليرة لكيلو الشراحت، ما دفع بعض اللحامين لبيع أجزاء من الدجاجة لم تكن مطلوبة سابقاً للاستهلاك بسعر يتراوح بين 8

السياسات المطبقة المحايية لكبار الناهبين والفاستين في البلاد أوصلت الرسميين على مختلف مستوياتهم مسؤولياتهم إلى حدود العمام المطلق عما يجري بحق الغالبية الفقيرة من كوارث!

في ظل استمرار سياسات الإفكار والتجويع!؟



والإصرار عليها، مع جرعات متزايدة من الإجحاف والظلم والاستهتار والانفصال عن الواقع!

فهل من انفصال عن الواقع أكثر من قول مصدر خاص في مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بدمشق مؤخراً أن «أسعار المواد الغذائية مستقرة إضافة إلى انخفاض بعض أسعار المواد، وبأن أسعار المواد بالأسواق مستقرة منذ أكثر من شهر»؟!؟

وهل من إجحاف حكومي أكثر من أن يتم وضع سقف استهلاك يومي للخبز لكل فرد بواقع 2,5 رغيف فقط لا غير، مع وصول سعر ربطة الخبز بالسوق السوداء أمام الأقران إلى 5000 ليرة؟!؟

وهل من ظلم رسمي أكثر من أن الحد الأدنى للأجور أقل من 200 ألف ليرة شهرياً، بينما تكلفة وجبة غذاء واحدة ومشبعة هي 100 ألف ليرة بالحد الأدنى لأسرة مكونة من 5 أفراد؟!؟ فالتقائمون على أمر البلاد والعباد، والمتحكمون بجملة السياسات المسخرة لخدمة مصالحهم، استسهلوا ممارسات النهب والفساد والاستغلال، واستمروا أو استتاب وانتهاك الحقوق، وتفاجروا بسلوكيات القسوة والظلم، وكل ذلك استقواء بالسياسات الظالمة المطبقة، وبرعاية منقطعة النظير من قبل الحكومة ورسميها!

فالاستمرار بهذه السياسات لا يعني فقط استمرار هذه الأنماط من الاستمرار والاستسهال والفجور بنتائجها الكارثية على الغالبية الفقيرة، بل يعني السير نحو استفاد إمكانية بقاء البلاد نفسها، بناسها ومقدراتها، على قيد الحياة!

فالتغيير الجذري والعميق والشامل وفقاً للقرار 2254 وتنفيذاً لحيثياته لم يعد مطلباً سياسياً من أجل استعادة وحدة وسيادة البلاد وضمان حق تقرير المصير للبلاد فقط، بل بات مطلباً عاجلاً وملحاً لبقاء البلاد والبلاد على قيد الحياة!

فقد بدأت تنتشر بعض الظواهر السلبية في المدارس بشكل أكبر، اعتباراً من تزايد العدوانية وصولاً إلى السرقات، سواء للقرطاسية أو حتى الطعام!

فالتفاحة أو البرتقالة والموزة، وحتى السندويشة، باتت مغرية لبعض الأطفال بسبب الفقر، ومنهم من يضعف أمام هذا الإغراء بكل أسف، ليس بسبب سوء تربيته أو تدني أخلاقه بل بسبب شدة الحرمان.. وأي يؤس؟!؟ فسرقه السندويش بين الطلاب في المدارس أصبحت ظاهرة جديدة وليدة الفقر والحرمان وتدهور الواقع المعيشي!

ومع الأسف تكون معالجة هذه الظواهر في بعض المدارس من خلال المزيد من جرعات التعنيف لهؤلاء المحرومين من أبسط حقوقهم، ما يزيد من نقتهم على واقعهم وعلى مدرستهم ومعلميهم وأقربانهم وأسرهم!

فكيف سيكون عليه المستقبل مع غلبة وتعميم التمييز الطبقي والظلم والإجحاف والتجويع والتهديش والتشوهات والظواهر الهدامة في المجتمع، وكل ذلك برعاية وإدارة رسمية؟!؟

سياسات الحديث بلا حرج!

الحكومة، بجهاتها العامة ورسميها، بعيدة كل البعد عن معاناة الفقيرين وهمومهم اليومية، والتي لا تبدأ عند حدود عدم إمكانية الأسرة من تأمين الوجبة الغذائية وصولاً إلى الجوع، وتتم بتفشي الكثير من الظواهر الهدامة اجتماعياً وخلق المزيد منها، ولا تنتهي عند حدود تزايد معدلات الأمراض مع عدم التمكن من المعالجة والاستشفاء منها وصولاً إلى مشارف الموت!

فالسياسات المطبقة، المحاببة لمصالح كبار الناهيين والفاستدين في البلاد فقط لا غير، أوصلت الرسميين على مختلف مستويات مسؤولياتهم، إلى حدود العماء المطلق عما يجري بحق الغالبية الفقيرة من كوارث بسبب هذه السياسات

المدرسة، وعادة يكون المبلغ كافياً لشراء ما يشتبهه الطفل في المدرسة أو خارجها، فقد حرم منها اليوم الكثير من الأطفال مع وصول أسعار مأكولات الأطفال لما يعادل 4000 ليرة للبسكويت المقبول، في حين يصل سعر كيس الشيبس متوسط النوعية إلى 5000 ليرة!

ففي ضوء هذه الأسعار ما هو مبلغ الخرجية الذي من المفترض أن يمنح للطفل، مع راتب والده المعدوم سلفاً!

فمن من ذوي الدخل المحدود يستطيع إسعاد طفله بخرجية، في حين بات تأمين وجبة الإفطار عبئاً على أغلبية الأسر الفقيرة خاصة في موسم المدارس، التي تتطلب وجبات إضافية ترسل مع الطلاب؟!؟

فشراء ما نسميه «النواشف» بات مرهقاً للجيوب، حتى سندويشة الزعتر باتت مكلفة جداً، والتي كانت تعتبر من أرخص الوجبات المدرسية، حيث وصل سعر لتر زيت الزيتون إلى 80 ألف ليرة وكيلو الزعتر إلى 40 ألف ليرة، ما دفع بعض الأمهات لتخفيض مخصصات الطفل لسندويشة صغيرة، مع إلغاء كل أنواع الفواكه طبعاً، باعتباره إنفاقاً كبيراً فوق طاقة الأسرة على تأمينه، في حين ترسل أسر أخرى أطفالها خاوية الجيوب والبطون، لعجزها أمام غلاء الأسعار ومحدودية الدخل!

على ذلك فإن الحديث عن معدلات سوء التغذية وعن تزايد القزامة وتفشي الأمراض، وخاصة بين الأطفال، قد تجاوزها الواقع بأشواط!

تمييز طبقي وظواهر شاذة!

هذا الواقع الصعب الذي يعيشه الأطفال وفرض عليهم في ظل حرمانهم من حقوقهم ومما يشتبهونه، وبغض النظر عن مساوئ الانعكاسات الصحية عليهم بسبب سوء التغذية، أظهر للعلن التفاوت الطبقي بين الأطفال في المدارس!

فبالإضافة إلى جرح مشاعر الأطفال الفقيرين وانكسارهم أمام أقرانهم من الميسورين،

ارتفاع الجوع بشكل حاد في سورية!! وتظهر البيانات أن سوء التغذية أخذ في الارتفاع، وأن معدلات تخلف النمو وسوء التغذية لدى الأمهات وصلت إلى مستويات غير مسبوقة!

ووفقاً للتقديرات العالمية فإن أكثر من 600 ألف طفل دون سن الخامسة يعانون من التقرم في سورية. وينجم التقرم عن نقص التغذية المزمن ويسبب أضراراً بدنية وعقلية للأطفال لا يمكن التعافي منها. ويؤثر ذلك على قدرتهم على التعلم وإنتاجيتهم في مرحلة البلوغ!

طبعاً مثل هذه التقارير تمر عبر وسائل الإعلام دون أي اكتراث حكومي بها، باستثناء مساعي استثمارها في بعض الأحيان من أجل الحصول على بعض المساعدات من قبل المنظمات الدولية، والتي لا تصل إلى مستحقها بالنتيجة!

«بيضة & كاسة حليب» من المنسيات.. و«لانش بوكس» فارغ!

الأقصى من كل ما سبق أن كل الأسر الفقيرة أوقفت حصص الطفل المفترضة صحياً من البيض اليومي وكأس الحليب صباحاً قبل الذهاب إلى المدرسة منذ زمن طويل!

فقد بات هذا النمط الغذائي نوعاً من الترف، وخاصة عندما تجاوزت البيضة سعر 2200 ليرة وظرف الحليب 2500 ليرة، فمن ذا الذي يقدر على دفع ما يعادل 5000 للطفل مع فجر كل يوم، خاصة أن الطفل بحاجة إلى سندويشة للمدرسة مع خرجية، ثم وجبة غذاء وعشاء في المنزل، مما دفع العديد من الأسر لتحويل البيض من حصص يومية إلى أسبوعية كي لا يجرموا أطفالهم من مصدر مهم للبروتين بشكل نهائي!

ليس هذا وحسب بل طالت خطة التقشف الخرجية، هذا التقليد المقدس الذي لا يمكن المساس به والمتعارف عليه قبل الذهاب إلى

هل من إجحاف أكثر من ان يتم وضع سقف استهلاك يومي للخبز لكل فرد بواقع 2,5 رغيف فقط لا غير!؟

مسيرة الدمج تستكمل مهامها لتصفية ما تبقى من شركات منتجة في القطاع العام!

ما زالت الحكومة تبذل في العزف على أوتار إعادة الهيكلة عبر آليات الدمج المقترحة من قبلها للمؤسسات والشركات العامة، مع غيرها من الآليات الأخرى التي لا تقل عنها سوءاً!



فمن عمليات الدمج المنجزة سابقاً، إلى اقتراح دمج بعض المصارف المطروح مؤخراً، والذي سبق لنا تناوله بتاريخ 2023/11/12 بمادة تحت عنوان: «دمج المؤسسات... أول خطوات التنمية الإدارية أم مؤامرة لتصفية القطاع العام ولصالح من؟؟»، وصولاً الآن إلى الحديث عن دمج مؤسسة عمران مع شركات الإسمنت ومواد البناء، مسيرة مستمرة ببطء ودون توقف، تقضم مهام الدولة بجهاتها العامة تبعاً، مقابل المزيد من التبول المشوه والمشوه على حساب القطاع العام والاقتصاد الوطني لمصلحة كبار أصحاب الأرباح فقط لا غير!

الشركة العامة لصناعة وتسويق الإسمنت ومواد البناء الوليدة!

فكرة دمج المؤسسة العامة للإسمنت بمؤسسة عمران ليست جديدة، فهي قديمة مستجدة، حيث سبق وأن تم طرح الموضوع بشكل جدي مطلع عام 2011 من خلال تبني اللجنة الاقتصادية بحينه لهذا المشروع عبر إحداث شركة قابضة من حاصل دمج المؤسسات، لكن هذه الفكرة لم تر النور في حينه، رغم كل التهليل بالمبررات والذرائع والغايات بوقتها! لكن الحديث الرسمي الآن تجاوز حدود دمج المؤسسة العامة للإسمنت بمؤسسة عمران ليشمل على ما يبدو جميع الشركات العاملة المتخصصة بإنتاج مواد البناء على اختلافها، وهذا ما يثير الحيرة بالعنوان العريض المطروح!

فقد ناقش مجلس الوزراء خلال جلسته الأسبوعية بتاريخ 2023/11/21 مشروع الصك التشريعي الخاص بإحداث «الشركة العامة لصناعة وتسويق الإسمنت ومواد البناء»، وذلك ضمن توجه الحكومة لدمج وإعادة هيكلة المؤسسات ذات الاختصاص المتشابه، بما يساهم في رفع كفاءة العمل وتعزيز النشاط الاقتصادي وزيادة الإنتاج والإنتاجية كما ونوعاً، وتحسين واقع تسويق المنتجات وإدخال التقانات الحديثة في عمليات إدارة مراكز البيع وتلبية احتياجات السوق المحلية، إضافة إلى تأمين احتياطي إستراتيجي من المادة وتدريب اليد العاملة ورفع مستواها المهني!

فإذا كانت المؤسسة العامة للإسمنت معنية عبر شركاتها التابعة بإنتاج مادة الإسمنت بشكل رئيسي بالإضافة إلى بعض المنتجات الأخرى، فإن مؤسسة عمران معنية بتسويق منتجات هذه المؤسسة، بالإضافة إلى منتجات شركات أخرى متخصصة بإنتاج مواد البناء، بالإضافة إلى السماح لها بتسويق المستورد

من هذه المواد ضمن اختصاصها!

الجهات العامة المستهدفة بالدمج!

المؤسسة العامة للإسمنت ومواد البناء يتبع لها الشركات التالية، وعددها 10 جهات، بغض النظر عن واقعها الراهن الآن:

شركة عدرا لصناعة الإسمنت ومواد البناء بدمشق - شركة الرستن لصناعة الإسمنت ومواد البناء بحمص - الشركة السورية لصنع الإسمنت ومواد البناء بحماة - شركة الشهباء للإسمنت ومواد البناء بحلب - الشركة العربية لصناعة الإسمنت ومواد البناء بحلب - شركة طرطوس لصناعة الإسمنت ومواد البناء بطرطوس - شركة حلب لصناعة منتجات الإسمنت الاميانتية بحلب - الشركة الوطنية لصنع الشمينتو ومواد البناء بدمشق - الشركة العربية لصناعة البورسلان والأدوات الصحية بحماة - الوحدة الاقتصادية لتصنيع القطع التبديلية بحلب.

فواقع حال الشركات أعلاه يقول، إن بعضها متوقف بشكل جزئي أو كلي، وبعضها يعمل بطاقة إنتاجية منخفضة، وجميعها تعاني من جملة من المشكلات والصعوبات المترابطة والمستمرة منذ أعوام، وخاصة على مستوى تأمين مستلزمات إنتاجها، وتحديد حوامل الطاقة، وارتفاع تكاليفها بالنتيجة!

أما مؤسسة عمران فهي إحدى مؤسسات التجارة الداخلية التي تقوم بتأمين مختلف مواد البناء لكافة المواطنين عن طريق مراكز البيع المنتشرة في محافظات القطر كافة والبالغة 154/ مركزاً، والمواد التي تتعامل معها المؤسسة لتسويقها هي: «الإسمنت -

الحديد - الأخشاب - مواد العزل - مواد صحية»، ومن مهامها، - تسويق مواد البناء المنتجة محلياً والمستوردة - ممارسة تجارة الجملة والمفرق لكافة مواد البناء والمحصول توزيعها بالمؤسسة - تحقيق الاستقرار في عرض وتداول مواد البناء والمحفوظة على استقرار أسعار تلك المواد والحيلولة دون احتكارها - تأمين احتياطي دائم للمواد.

وقد اقتصر عمل المؤسسة خلال السنين الماضية على توزيع وتسويق مادة الإسمنت المنتجة من جهات القطاع العام، لكن ذلك لا ينفي إمكاناتها بحكم الانتشار الجغرافي بتوزيع وتسويق بقية مواد البناء المنصوص عليها من ضمن مهامها «الحديد - الأخشاب - مواد العزل - مواد صحية» المنتجة محلياً أو المستوردة!

الحديث الرسمي عن الجزء وليس الكل!

الحديث الرسمي عن عملية الدمج يشير فقط إلى مادة الإسمنت إنتاجاً وتسويقاً وتوزيعاً، مع غرض الطرف عن بقية مواد البناء، علماً أن العنوان العريض للمؤسسة المزمعة تحمل هذه المهمة ضمناً!

فماذا عن بقية مواد البناء التي تم استبعادها رسمياً؟! وكيف ستتضمن المؤسسة المحدثة بعد الدمج من ممارسة مهامها في ظل استبعاد الحديد والخشب ومواد العزل والمواد الصحية والسيراميك وغيرها من مواد بناء من هذه المهام؟! وبعبارة ولمصلحة من تم هذا الاستبعاد؟!!

التبريرات الرسمية والإستراتيجية المرسومة!

بحسب وزير الصناعة خلال تصريح لصحيفة الوطن بتاريخ 2023/11/22 قال: «بالتنسيق مع وزارتي التنمية والتجارة الداخلية وحماية المستهلك تمت مناقشة أول مشروع لدمج المؤسسات التابعة لوزارة الصناعة ذات النشاط المتشابه، مبيناً أن البداية كانت بمؤسسة الإسمنت التابعة للوزارة ومؤسسة عمران المسؤولة عن توزيع الإسمنت ومواد البناء التابعة لوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، وبناء عليه تم إجراء العديد من الدراسات والمناقشات التي تم التوصل من خلالها إلى إحداث مشروع «الشركة العامة لصناعة وتسويق الإسمنت ومواد البناء» أي بدل أن يكون هناك مؤسسة للإسمنت سيكون هناك الشركة العامة، والشركات الموجودة بالمؤسسة سوف تتحول إلى أفرع للشركة العامة لصناعة وتسويق الإسمنت ومواد البناء، والمقترح هو أن يكون هناك أربعة أفرع موزعة حسب التوزيع الجغرافي للشركات ومراكز توزيع لمادة الإسمنت في المنطقة الجنوبية والمنطقة الوسطى والساحلية والشمالية». وأضاف، «الهدف من إحداث هذه الشركة هو تكامل نشاط إدارة حلقة الإنتاج بدءاً من المقالع الموجودة في شركات الإنتاج لمادة الكينكر والمواد الأخرى، وتأمين المواد الخام وإنتاجها وتطوير صناعة الإسمنت ومواد البناء، مؤكداً أنه لدى الوزارة خطة للتوسع أفقياً لإحداث معامل وشركات أخرى تابعة بحيث يصبح لدينا منتج بجودة عالية وبأسعار مناسبة، لافتاً إلى أن الهدف الأهم

مشروع الدمج المزمع هو بداية فقط لخطوة مستمرة لاستكمال دمج المؤسسات التابعة لوزارة الصناعة أي لكل ما عامة منتجة تابعة لوزارة الصناعة!



وترقيع المشاكل وتجاوز الصعوبات والمعوقات، وصولاً إلى النهوض والاستقرار «بحال تم التمكن من ذلك» سيكون السوق المفتوح قد سبقها بأشواط، مبتلغاً ما تبقى لها من مهام، وخاصة على مستوى تلبية احتياجات السوق المحلي!

وهكذا ستفقد عملية الدمج فوائدها وأهدافها المعلنة، لتتحول من عملية تنمية وتطوير، بحسب الادعاءات الرسمية، لأداة تجمع للمشكلات والصعوبات مع تزايد تعقيدها، وبالتالي المزيد من التراجع والتفريط، وعدم التمكن من المنافسة مع السوق المفتوح المهيمن عليه من قبل حيتان أصحاب الأرباح!

الغاية الحقيقية

مزيد من التقليل والتجسيم!

دمج المؤسسات والشركات العامة آلية تنفيذية قائمة ومستمرة منذ عقود، وتحديدًا منذ تبني الحكومة للسياسات الليبرالية سيئة الصيت، تحت عنوان عريض باسم إعادة الهيكلة «الذي يندرج تحته آليات تنفيذية أخرى غير الدمج مثل التشاركية»، غايتها العملية تقليص هذه المؤسسات والشركات، بحجمها وبمهامها وواجباتها، بالتوازي مع فسح المجال أمام أصحاب الأرباح من القطاع الخاص غير المنتج لسد الفجوة بسبب هذا التقليل والتجسيم، والنتيجة هي مزيد من تقليص دور الدولة تبعاً، والمزيد من التدهور والتراجع الاقتصادي العام!

فالمثلة التنفيذية لهذه الآلية كثيرة على المستوى الإنتاجي والخدمي، كشركات الإنشاءات العامة والسورية للحبوب والسورية للمخابز والسورية للتجارة والسورية للاتصالات و.. بما لها وما عليها كنتيجة ومال، سواء على مستوى المهام والأدوار بانعكاساتها على الواقع الاقتصادي وسوق الاستهلاك، أو على مستوى العمالة وحقوقها ومصيرها، أو على مستوى التشابكات المالية وأنظمة العمل فيها!

استمرار سياسات

التقويض بعيداً عن المحاسبة!

على الرغم من كل ما سبق لا يزال ما تبقى من شركات ومؤسسات القطاع العام مستمرة بفعل عامل العطالة وليس لأي سبب آخر، برغم كل السياسات التفشيكية والتقويفية

من موضوع الدمج هو تحسين الأداء وإعادة هندسة الأنشطة وتوطينها بما يعزز الإنتاجية الإجمالية، الأمر الذي يساهم في خلق فرص عمل جديدة في صناعة الإسمنت ومواد البناء إضافة إلى ذلك يتم السعي إلى أن تكون هذه الصناعات صديقة للبيئة أي هناك توجه نحو الصناعة الخضراء». وأشار الوزير إلى أن «لدى الوزارة خطة لتسويق الإسمنت من خلال منصات إلكترونية يستطيع من خلالها أن يتقدم المتعهدون وأصحاب مشاريع البناء باستثمارات وتحديد مواعيد وأماكن استلام هذه المادة».

حديث الوزير أعلاه يبين بوضوح أن مشروع الدمج المزمع هو بداية فقط لخطة مستمرة على مستوى استكمال دمج المؤسسات التابعة لوزارة الصناعة ذات النشاط المتشابه، أي لكل ما تبقى من شركات عامة منتجة تابعة لوزارة الصناعة!

أما عن المبررات والأهداف المعلنة أعلاه فهي لغو وحشو إعلامي وتسويقي بغاية تمرير عملية الدمج واستكمال مسيرتها!

فلو توفرت النية على مستوى تأمين المواد الخام وتطوير صناعة الإسمنت ومواد البناء لما وصل حال ما تبقى من شركات قائمة وعاملة بهذه الصناعة لما هو عليه حالها الآن! وكذلك الحديث عن خطط التوسع الأفقي لإحداث معامل وشركات أخرى، في الوقت الذي نرى فيه تراجع عمل الشركات العاملة، بتناقض صارخ يفضح المستور من سياسات موجهة لما تبقى من شركات منتجة!

مع الأخذ بعين الاعتبار أن خطط التوسع الأفقي، بحال جدية نواياها الرسمية، تتعارض مع فكرة الدمج جزئياً، وتسقط كل مبرراتها وذرائعها عملياً!

ولعله قبل الحديث عن فرص العمل الجديدة أن يتم التركيز على الحفاظ على ما تبقى من عمالة في الشركات العاملة، بدلاً من سياسات التطفيش لها، وخاصة السياسات الأجرية الطارئة للعمالة المؤهلة والخيرة!

مجدداً تجميع للمشكلات غير المحلولة!

المؤشرات المبدئية تقول إن عملية الدمج المزمعة للجهات العديدة أعلاه لن تكون إلا تجميعاً لمشكلاتها وصعوباتها الكثيرة وغير المحلولة منذ سنين! فمع نضال الشركة الوليدة لحل التشابكات

المضادة وحلحلة الصعوبات والمعوقات والتشابكات المالية، والأهم على مستوى دورها ومهامها المفترضة على مستوى الاقتصاد الوطني!

فلا رقابة ولا محاسبة للحكومة على نتائج خياراتها وسياساتها تجاه مؤسسات وشركات القطاع العام، والاقتصاد الوطني عموماً، حتى تاريخه!

فجملة السياسات المتبعة رسمياً، بما في ذلك حيال جهات القطاع العام، هي سياسات محابية لمصالح القلة المحظية من كبار أصحاب الأرباح، وتحديدًا الشريحة غير المنتجة من هؤلاء، الذين من مصلحتهم تقويض وإنهاء كل ما هو منتج في البلاد، سواء كان عاماً أو خاصاً، كي تستكمل سيطرتهم على مقدرات الاقتصاد الوطني، وما نلمسه من نتائج كارثية على كافة المستويات هي النتيجة الطبيعية لهذه السياسات الظالمة، التي لا بد من الخلاص منها جملة وتفصيلاً كي تستعيد الدولة دورها ومهامها بما يضمن مصالح العباد والبلاد!

المتبعة حيالها! فالحقيقة الوحيدة الواضحة هي التخطيط لتقويض وتقليل عمل ما تبقى من شركات ومؤسسات عامة وصولاً إلى إنهائها!

فمعالجة الحالات الخاسرة «أو المخسرة بتعبير أدق»، أو المتوقفة جزءاً أو كلاً عن العمل لأسباب عديدة ومختلفة «أهمها عدم توفر النية الجدية لإعادة إقلاعها كما يجب عليه أن تكون»، سواء عبر عمليات الدمج أو من خلال تغيير النشاط أو نقل التبعية، أو من خلال نموذج التشاركية والخصخصة المباشرة وغير المباشرة، لم تكن إلا عمليات ترقيع غايتها تكريس الخسارة والتوقف لهذه الشركات!

مع الأخذ بعين الاعتبار غياب أي دراسة اقتصادية جادة لمآلات الخيارات الحكومية التي يتم فرضها على هذه الشركات والمؤسسات بمسمياتها المختلفة أعلاه، على مستوى ترشيح الإدارة وترشيح الإنفاق وتقليل الهدر ومحاربة الفساد وتحسين الإنتاج والإنتاجية وتعظيم القيمة

أين مخصصات المستحقين من الرز والسكر «المدعوم»؟



تكون بواقع 9 آلاف ليرة عن كل كيلو رز، أي 90 ألف ليرة عن الكمية المستحقة التي لم يتم تسليمها، وبواقع 12 ألف ليرة عن كل كيلو سكر، أي 120 ألف ليرة عن الكمية المستحقة التي لم يتم تسليمها، وبمجموع خسارة وقدره 210 ألف ليرة على حساب كل مستحق! وبحال الحديث عن أسرة مكونة من 5 أفراد، فإن مجموع الخسارة التي تكبدها هذه الأسرة بسبب لا مبالاة السورية للتجارة، واستهتار الحكومة بالحقوق تتجاوز مليون ليرة!

آليات تخفيض الدعم الجائرة لمصلحة الحيتان!

هذا المبلغ الكبير من الخسارة هو نتيجة مباشرة لآليات تخفيض الدعم الجائرة المتبعة، والتي تسير عملياً نحو إنهائه كلياً! فماداً يعني أن يتم استلام مخصصات شهرين فقط، فيما يتم قضم مخصصات 10 أشهر؟ إنه إنهاء الدعم على الرز والسكر بصمت ودون إعلان وبكل فجاجة!؟

بالمقابل، فإن هذه الخسارة الكبيرة من الناحية العملية تتجاوز فكرة تقليص الدعم أو السعي لإنهائه بأشواط، وصولاً لاستنزاف المواطنين من خلال دفعهم وتركيهم تحت رحمة السوق بألياته النهوية والاستغلالية،

فقد نقل عن معاون مدير فرع السورية للتجارة بدمشق سام مرعي قوله في مجلس محافظة دمشق بتاريخ 2023/11/6 حسب صحيفة الوطن: إن «المؤسسة حاولت التعاقد مع العديد من التجار من أجل السكر والرز، ولكن باءت بالفشل، نحن نعمل ضمن الإمكانيات والمواد المتاحة بسبب الظروف الصعبة التي يعيشها البلد!» على ذلك فقد خسر المستحقون مخصصات 10 أشهر من المواد المدعومة (سكر ورز) بدون أي تبرير أو تفسير، اللهم باستثناء الحديث الرسمي أعلاه، والذي لا يمكن اعتباره تبريراً بحال من الأحوال!

مليون ليرة خسارة الأسرة!

الخسارة الرقمية تقول: إن ما تم استلابه من حقوق لمستحقي الدعم خلال العام لحالي هو 10 كغ سكر و10 كغ رز لكل مستحق بموجب البطاقة الذكية!

وطبعاً هذه الخسارة على مستوى الكميات من أجل الاستهلاك تم تعويضها من خلال السوق بأسعاره، وعلى حساب المستحقين اضطراراً! وللمزيد من التفسير الرقمي للخسارة، نوضح أن وسطي سعر الرز في السوق يبلغ 10 آلاف/كغ، ووسطي سعر السكر يبلغ 13 ألف، على ذلك فإن الخسارة التي تكبدها المستحقون

شارف العام الحالي على نهايته، ولم يتم توزيع إلا دفعة واحدة من المواد التموينية الممنونة عبر البطاقة الذكية «رز وسكر» وذلك بداية العام خلال شهر كانون الثاني «عن شهرين فقط»، ولا توجد مؤشرات عن نوايا لإعلان عن دورة جديدة قبل نهاية العام!

هذه المواد، لكن يتبين بالمقابل أن مستودعاتها خاوية الوفاض منها! لتعيد طرح التساؤل المشروع عن الاعتمادات المخصصة للدعم في موازنة عام 2023 بما يخص مواد السكر والرز، بل وعن اعتمادات عام 2024 بظل الاستمرار بهذا النهج الظالم من أليات إنهاء الدعم المتبعة رسمياً؟! فسياسات تخفيض الدعم الجائرة مستمرة بكل صلف وجور، غير عابئة بحال وواقع المنكوبين من الغالبية المفقرة!

مفارقة تفقا العين!

أما المفارقة، فهي أن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، وعلى الرغم من الحديث الرسمي أعلاه حول فشل التعاقد مع العديد من التجار من أجل السكر والرز، توقف العمل بالقرار القاضي بإلزام المستوردين والمنتجين بتسليم 15% من منتجاتهم ومستورديهم إلى المؤسسة السورية للتجارة بسعر التكلفة! فوقف العمل بالقرار أعلاه بشي بأن السورية للتجارة لديها ما يكفيها من

ولمصلحة المتحكمين به من كبار حيتان الاستيراد اضطراراً! فالرز والسكر من المواد الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها، ومع ذلك يتم التفتير بمعدلات استهلاكها للحدود الدنيا!

فالسورية للتجارة لم تكتمف بعدم توزيع مخصصات المستحقين، بل لم توفر هذه المواد بصالتها بسعر أدنى من السوق، من باب التدخل الإيجابي المفترض، وكي تلجم وتحد من أليات الاستغلال عبره!

تغير معادلة «منتجين / مستهلكين»



يملك صندوق النقد الدولي قاعدة بيانات معلوماتية وإحصائية واسعة للغاية، تسمح بتحليل اقتصادات الدول باستخدام العديد من المؤشرات. إلى جانب ذلك، تسمح قاعدة البيانات هذه بإجراء مقارنات دولية، ومقارنة الاقتصادات وفقاً لمعايير مختلفة، ودراسة المسارات الاقتصادية للدول على مدى فترات زمنية طويلة إلى حد ما. فيما يلي سنركز على مؤشرين مهمين يعكسان بطريقة ما جانب من التبدلات التي طرأت على موازين القوى الاقتصادية في العالم. وهما ميزان المدفوعات، وصافي وضع الاستثمار الدولي لكل بلد.

قاسيون

أكبر رصيد إيجابي لميزان المدفوعات، أي أنها كانت أهم «الجهات المغذية» للاقتصاد العالمي. وهي كالتالي «بالمليار دولار»:

1. الصين «352,9». 2. ألمانيا «330,0».
3. اليابان «197,2». 4. هولندا «124,9».
5. الاتحاد الروسي «122,1». 6. كوريا الجنوبية «85,2». 7. سنغافورة «76,4».
8. سويسرا «72,1». 9. أيرلندا «70,9».
10. النرويج «66,3».

أما بالنسبة للعام 2022، فلم يقدّم صندوق النقد الدولي بعد بتجميع قائمة بأفضل 10 دول «الحجة أن معلومات العام الماضي لم يتم جمعها بعد لجميع البلدان». ولكن إلقاء نظرة على المعلومات الموجودة بشكل منفصل عن بعضها البعض على الموقع الإلكتروني ذاته كفيلاً يفهم سبب ذلك. فإن قمنا بأنفسنا بتجميع قائمة أفضل 5 دول بناءً على نتائج العام 2022. نجد أن الترتيب بات على الشكل التالي «بالمليار دولار»: 1. الصين «401,9». 2. الاتحاد الروسي «237,9». 3. النرويج «174,6». 4. ألمانيا «172,5». 5. هولندا «93,8».

أي أن العام الماضي شهد تغييرات جذرية في مجموعة «المغذيين» الرئيسيين: ارتفع فائض ميزان المدفوعات في الصين بنسبة 13,9% على مدار العام. وفي روسيا بلغ الضعف تقريباً «بنسبة 95%»، وفي النرويج يصل إلى 2,6 مرة.

يسمح هذان المؤشران «ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي»، بفهم ما إذا كان بلد ما مانحاً صافياً في الاقتصاد العالمي أو مستهلكاً صافياً. إذا كان بلد ما مانحاً صافياً (أي يصدر من السلع والخدمات ورأس المال أكثر مما يستورد)، فهو يلعب فعلياً دور «المغذي» للاقتصاد العالمي. وإذا كان مستهلكاً صافياً (أي أن وارداته أكثر من صادراته)، فهذا بلد «يتغذى». وبطبيعة الحال، ثمة دول «مغذية» مؤقتاً ودول «متغذية» مؤقتة (أي أنها تلعب بالتناوب في كلا الدورين). وثمة مجموعات مستقرة من البلدان التي «تغذي» أو «تتغذى» باستمرار.

2022 عام التغيرات الجذرية في ميزان المدفوعات

عادة ما يعتبر مؤشر ميزان المدفوعات هو رصيد الحساب الجاري (أي تصدير واستيراد السلع والخدمات بالإضافة إلى رصيد الاستثمار والإيرادات الأخرى). إذا كان رصيد ميزان المدفوعات إيجابياً، فإن الدولة «تغذي» بقية العالم. أما إذا كان رصيد ميزان المدفوعات سلباً، فهذا يعني أنها «تتغذى». يقدم صندوق النقد الدولي قائمة بأكثر 10 دول كان لديها - في نهاية عام 2021-

ترجع الزيادة الحادة في دور روسيا والنرويج كـ«مغذيين» إلى ارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعي، وهما عنصران رئيسيان للتصدير لهذين البلدين. في السنوات الأخيرة، كانت قائمة أكبر 3 مانحين رئيسيين للاقتصاد العالمي مستقرة: الصين وألمانيا واليابان. بالمناسبة، في عام 2021، أما الآن فقد قفزت روسيا إلى المركز الثاني.

روسيا والصين في صدارة المتقدمين

في الوقت ذاته، تراجع العديد من الدول التي كانت سابقاً موجودة في قوائم أفضل 10 دول بشكل كبير في العام الماضي: تراجعت اليابان إلى 90,9 مليار دولار «انخفاض بنسبة 54%». وألمانيا إلى ما يصل قرابة 172,5 مليار دولار «انخفاض بنسبة 48%». وهولندا إلى حوالي 93,8 مليار دولار «انخفاض بنسبة 25%».

في نهاية العام الماضي 2022، بلغ إجمالي الرصيد الإيجابي لميزان المدفوعات في دولتين - الصين وروسيا - ما يقارب 640 مليار دولار. ولكن بالنسبة للبلدان الثمانية المتبقية مجتمعة «التي كانت موجودة سابقاً في قائمة أفضل 10 دول لعام 2021»، تبين أن إجمالي رصيدها خلال العام الماضي 2022، يساوي 790 مليار دولار فقط.

الولايات المتحدة وبريطانيا في صدارة المتراجعين

ما هي الدول التي كانت «مستهلكة / متغذية» رئيسية خلال العام الماضي؟ فيما يلي قائمة جمعها صندوق النقد الدولي «تجدون بين قوسين قيمة الرصيد السلبي لميزان المدفوعات بمليارات الدولارات»:

1. الولايات المتحدة الأمريكية «971,6».
2. بريطانيا «121,4». 3. الهند «79,1».
4. البرازيل «53,6». 5. رومانيا «27,3».
6. شيلي «27,1». 7. نيوزيلندا «21,6».
8. كولومبيا «21,5». 9. بنغلاديش «14,4». 10. مصر «10,5».

تتصدر الولايات المتحدة الأمريكية القائمة بفارق كبير عن بقية الدول. حيث كان لدى الدول التسعة التالية رصيد سلبي إجمالي لميزان المدفوعات يساوي 376,5 مليار دولار. ما يعني أن الولايات المتحدة شكلت حوالي 72% من إجمالي رصيد ميزان المدفوعات السلبي لأكثر 10 مستهلكين رئيسيين للاقتصاد العالمي. ويمكننا أن نضيف إلى ذلك أن الولايات المتحدة «استهلكت» ما يقارب ثلثي إجمالي الرصيد الإيجابي لأكثر 10 مانحين رئيسيين للاقتصاد العالمي. ولسنوات عديدة، احتفظت المملكة المتحدة بالمركز الثاني بين المستهلكين. في العام الماضي 2022، شكلت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا أكثر من أربعة أخماس «81%» من إجمالي الرصيد السلبي لأكثر 10 مستهلكين رئيسيين. تجدر الإشارة إلى أنه خلال عام 2022، شهد الدول الموجودة في القائمة زيادة في أرصدها السلبية بشكل كبير مقارنة بعام 2021. في الولايات المتحدة الأمريكية ارتفع الميزان السلبي بنسبة 17%، وفي بريطانيا ارتفع بحوالي 2,6 مرة، وفي الهند 2,4 مرة. ومن الملاحظ أيضاً أنه بالنسبة للفترة بين 2016-2022، أظهر الرصيد السلبي لميزان المدفوعات الأمريكي زيادة قياسية «مقارنة بالدول الأخرى من قائمة أعلى 10»: حيث ارتفع من 396,2 مليار دولار إلى 971,6 مليار دولار، أي ارتفع بحوالي 2,45 مرة.

ارتفع فائض ميزان المدفوعات في الصين بنسبة 13,9% على مدار العام. وفي روسيا بلغ الضعف تقريباً

عالمياً: عصر التطفل الأمريكي يتهاوى

640

في نهاية العام الماضي 2022، بلغ إجمالي الرصيد الإيجابي لميزان المدفوعات في دولتين - الصين وروسيا - ما يقارب 640 مليار دولار

%81

في العام الماضي، شكلت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا أكثر من أربعة أخماس (81%) من إجمالي الرصيد السلبي لأكثر من 10 مستهلكين رئيسيين

4,292

في نهاية عام 2022، ارتفع الاستثمار الدولي للصين الكبرى إلى 4,292 مليار دولار (وهو أعلى بنسبة 36% من رقم اليابان)



لكن ابتداء من العام الماضي، بدأ دور ألمانيا واليابان بوصفهما يضعف بشكل كبير. أما موقع الصين فأصبح أكثر قوة خاصة إذا كنا نعني بالصين الصين الكبرى». وخلال العام الماضي، تم سد «فراغ» التراجع الغربي «في ألمانيا واليابان وبعض الدول الغربية الأخرى» من خلال التعزيز غير المتوقع لدور روسيا كـ «مغذي / منتج». أما هذا العام، ومن خلال التقديرات الأولية للمؤشرات، فإن دور روسيا كـ «مغذي / منتج» سوف يتصاعد بشكل كبير.

أما بالنسبة للدول «المغذية / المستهلكة»، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تتفوق على الجميع. وتتحول معظم فوائض ميزان المدفوعات والاستثمار الدولي لدى الدول المانحة في نهاية المطاف إلى عجز في ميزان المدفوعات والاستثمار الدولي في الولايات المتحدة.

كانت الدول «المغذية / المنتجة» تخدم الولايات المتحدة لعقود عدة. يمكن تفسير هذه الطبيعة الغربية وغير العادية بوضوح إلى علاقة الهيمنة الأمريكية على بقية العالم بكل بساطة: في أيدي الولايات المتحدة توجد «مطبوعة» الاحتياطي الفيدرالي التي تنتج الدولار الأمريكي بشكل غير محدود، والذي لا يزال يحتفظ بموقعه كعملة عالمية بفعل الهيمنة الأمريكية.

أي أن الولايات المتحدة «تتغذى / تستهلك» عبر ابتلاع قيم حقيقية في مقابل عملتها الخضراء التي لا تملك قيمة حقيقية، وهذا مظهر من مظاهر التطفل الإمبريالي الأمريكي. ومن هنا، يمكننا أن نستنتج أهمية المؤشرات التي تدل على أن عصر التطفل الأمريكي يتهاوى، ويسمح لنا بتوقع الأفاق التي تنتظر غالبية الدول المنتجة في العالم.

«399,7» 9. بريطانيا العظمى «324,2».

10. اليونان «317,7». من اللافت للنظر أن الولايات المتحدة تتقدم بفارق كبير على جميع الدول الأخرى في قائمة أكثر من 10. حيث بلغ إجمالي خطة الاستثمار الوطنية للبلدان التسع التي تلي الولايات المتحدة «ناقص 5,255 مليار دولار». وبالتالي، فإن الولايات المتحدة لديها مؤشر صافي استثمار دولي سلبي أكثر من ثلاثة أضعاف إجمالي مؤشر صافي الاستثمار الدولي السلبي للبلدان التسعة التي تليها. تجدر الإشارة إلى أنه في الفترة 2017-2022، قامت دول عدة من قائمة أعلى 10 بخفيض قيمة مؤشر صافي الاستثمار الدولي السلبي لديها: حيث شهدت إسبانيا انخفاضاً بنسبة 28% تقريباً. وأستراليا بنسبة 23% تقريباً. والهند بنسبة 6,3%.

وزادت دول أخرى من القيمة السلبية لديها. على سبيل المثال: فرنسا بنسبة 21%. المكسيك بنسبة 14%. أيرلندا بنسبة 6%. لكن كل هذه الزيادات تتضاءل مقارنة ببلدين: بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. في بريطانيا، ارتفع مؤشر صافي الاستثمار الدولي السلبي بمعدل 3,45 مرات، وفي الولايات المتحدة ارتفع بمعدل 2,07 مرة. لكن إذا كانت القيمة المطلقة للزيادة في بريطانيا 230 مليار دولار، فإنها في الولايات المتحدة كانت 834 مليار دولار!

الخلاصة: معادلة «منتجين /

مستهلكين» تتغير بتسارع

إذا قمنا بتلخيص الأرقام المذكورة أعلاه وحاولنا ترجمتها إلى لغة أكثر قابلية للفهم، يمكننا قول ما يلي: كانت الصين وألمانيا واليابان تقليدياً «مغذيين / منتجين» رئيسيين للاقتصاد العالمي.

فيها خلال العام الماضي إلى 484,8 مليار دولار.

بطبيعة الحال، ثمة في كل عام تقريباً بعض الحركة صعوداً ونزولاً في قائمة أفضل 10. ويتفاوت معدل نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة تفاوتاً كبيراً بين مختلف البلدان. لذلك، في الفترة 2017-2022 كانت الزيادة في اليابان حوالي 8%، وفي ألمانيا 66%، وفي الصين 23%، وفي هونغ كونغ 24%، وفي النرويج 33%، وفي سويسرا 14%، وفي كوريا الجنوبية زيادة بحوالي ثلاث مرات، وفي هولندا 41%، وفي كندا 13%.

المراكز الثلاثة الأولى في هذا المجال للفترة 2017-2022 بقيت كما هي تقريباً. ففي عام 2017، احتلت الصين المرتبة الثانية «بعد اليابان وقبل ألمانيا»، وفي عام 2022 انتقلت إلى المركز الثالث.

لكن رغم ذلك، إذا وضعنا في اعتبارنا أنه بالإضافة إلى الصين «التي غالباً ما تسمى البر الرئيسي للصين في وثائق صندوق النقد الدولي»، هنالك أيضاً الصين الكبرى، والتي تشمل هونغ كونغ، فسنعرض على تخطيط مختلف. حيث بلغ الاستثمار الدولي للصين الكبرى في عام 2017 3,486 مليار دولار «اليابان كانت في حينه 2,916 مليار دولار». وفي نهاية عام 2022، ارتفع الاستثمار الدولي للصين الكبرى إلى 4,292 مليار دولار «وهو أعلى بنسبة 36% من رقم اليابان». لننتقل الآن إلى قائمة صندوق النقد الدولي لأكثر من 10 دول لديها أكبر قيم سلبية لمؤشر صافي وضع الاستثمار الدولي «مليارات الدولارات / سلبي»:

1. الولايات المتحدة الأمريكية «16,172,3». 2. إسبانيا «864,6». 3. البرازيل «796,5». 4. فرنسا «671,5». 5. أستراليا «633,9». 6. أيرلندا «630,5». 7. المكسيك «615,0». 8. الهند

بماذا يخبرنا

صافي وضع الاستثمار الدولي؟

المؤشر الرئيسي الثاني هو «صافي وضع الاستثمار الدولي للبلاد». وهو الفارق بين قيمة الأصول الخارجية للبلد وقيمة الأصول الأجنبية في البلد نفسه. ويتم تشكيل الأصول الخارجية للبلد نتيجة لتصدير رأس المال بأشكال مختلفة: الاستثمارات المباشرة، والمحافظ الاستثمارية «الأسهم»، والاستثمارات الأخرى «القروض والائتمانات بشكل رئيسي». بينما يتم تشكيل الأصول الأجنبية في البلد نفسه نتيجة لاستيراد رأس المال «بالأشكال المذكورة آنفاً أيضاً».

وثمة علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات في دولة ما ووضع الاستثمار الدولي الخاص بها: كلما زاد فائض ميزان المدفوعات، زاد تصدير رأس المال، وبالتالي زادت الأصول الأجنبية. والبلد الذي يتمتع بفائض مستقر في ميزان المدفوعات يراكم بسرعة الأصول الأجنبية. وبالعكس، إذا كان رصيد ميزان المدفوعات سلبياً، فإن مثل هذا البلد سيسرع من تراكم الاستثمار الأجنبي في اقتصاده المحلي، وسيكون مؤشر الاستثمار الدولي الخاص به سلبياً.

فيما يلي قائمة أفضل 10 دول بأكثر قيم إيجابية لمؤشر صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية عام 2022 «مليار دولار»:

1. اليابان - «3,155,9». 2. ألمانيا «2,901,7». 3. الصين «2,531,3». 4. هونغ كونغ «1,761,3». 5. النرويج «1,178,8». 6. سنغافورة «822,1». 7. سويسرا «797,4». 8. كوريا الجنوبية «771,3». 9. هولندا «768,7». 10. كندا «655,6». كما تتمتع روسيا تقليدياً بقيمة إيجابية كبيرة حيث وصل الرقم

ابتداء من العام الماضي، بدأ دور ألمانيا واليابان بوصفهما يضعف بشكل كبير. أما موقع الصين فأصبح أكثر قوة

اقتصادي «الخضر» في ألمانيا: ليسوا خضراً ولا يهتمهم الاقتصاد!



إن ظاهرة الأجندة البيئية في أوروبا غير مفهومة بشكل جيد بالنسبة للذين يعيشون خارج أوروبا، وربما لهذا السبب، ينظر إليها معظم الناس العاديين على أنها نوع من النضال من أجل خير الكوكب ضد الشر. ولكن ماذا لو أخبرتك أن قضية حماية البيئة كانت مثقلة منذ فترة طويلة بأشخاص بعيدين كل البعد عن الاهتمام برافهية البشرية الاقتصادية والبيئية، ويتبعون أهدافاً مختلفة تماماً؟ يبدو سياسيو حزب الخضر في ألمانيا مثلاً شديد الوضوح على هؤلاء

■ اليكسي بيلوف
ترجمة: قاسيون

إن الناطق الرئيسي للخطاب المناخي في ألمانيا هو حزب الخضر سيئ السمعة. حتى شعارهم الرئيسي يتطلب تبعية القضايا الأخرى بشكل مطلق للإجراءات الصحيحة بيئياً، والذي يمكن ترجمته بشكل فضفاض على أنه «المناخ دون شروط أو تحفظات». السمعة المعلنة لبرنامجهم السياسي هي محاولة الجمع بين التوجه الاجتماعي واقتصاد السوق، وسيطرة الدولة على حماية الطبيعة.

حتى قبل الدخول في التفاصيل، يمكننا أن نبدأ بفهم الفوضى التي يعيشها هؤلاء الناس في رؤوسهم. حتى الشخص البعيد عن معرفة القوانين الاقتصادية يفهم أن الرغبة في تحقيق الربح في كل شيء، وفي كل مكان هي أساس اقتصاد السوق، وأن هذا يتعارض بشكل مباشر مع التوجه الاجتماعي أو الاهتمام بالبيئة. ورغم أن اقتصادي حزب الخضر الألمان لم يقرؤوا بوشكين على الأرجح، لكن قوله الكلاسيكي مفيد هنا: «في عربة واحدة، من المستحيل وضع اللجام لحصان وظيفية ترتجف!»

حسناً، إذا بحثنا قليلاً في تاريخ إنشاء حزب الخضر في ألمانيا، يصبح كل شيء واضحاً للغاية. رسمياً، تأسس هذا الحزب في عام 1979. وكان ظهوره في الساحة السياسية محدداً مسبقاً إلى حد كبير بجمع شتات ما يسمى بـ «اليسار الجديد»، أي الأشخاص الذين اعتنقوا الأفكار الماركسية، لكنهم في الوقت نفسه أدانوا الدول الاشتراكية التي كانت موجودة في ذلك الوقت: الاتحاد السوفييتي والصين وكوريا الشمالية. في عموماً الأمر، فإن فكرة الإنكار هذه، بما في

ذلك إنكار المنطق السليم في بعض الأحيان، سارت كخط مميّز على طول التاريخ السياسي لحزب الخضر. رأى الأبناء المؤسسون في أن مؤسستهم هي كيان بمثابة «المناهض للحزب»، حيث رفضوا الرأسمالية الغربية تماماً. لقد كانوا هيبين بالغبين، وكان معنى حياتهم هو معارضة المجتمع البرجوازي. على ما يبدو، هذا هو السبب وراء تمكن الخضر من توحيد اليساريين والفوضويين الأوروبيين تحت راية واحدة مع الليبراليين - اليساريين من جهة، ومع دعاة السلام المسيحيين من جهة أخرى، بل وحتى بعض ممثلي الطيف السياسي اليميني الألماني.

من المهم أن نلاحظ، أن قضايا المناخ تم اختيارها لتكون الوجه الرائد والمحدد للحزب، ليس بسبب الانغماس العميق في الرسالة البيئية لقادة الحركة السياسية الجديدة، ولكن فقط بسبب شعبية هذا الموضوع بين الشباب في البلاد في منتصف السبعينيات من القرن الماضي. في ذلك الوقت، كان من المألوف جداً بين الهيبين التحدث علناً ضد الحرب والقنبلة الذرية كرمز رئيسي لهم، وبالتالي رفض الطاقة الذرية بشكل عام، الشعار الذي حمله الخضر على مر السنين، وكذلك ضد التلوث البيئي. وكل ذلك بروح «المثالية» الغربية في تلك الأيام.

وبعد أن ترك المحافظون الحزب في عام 1982، تبلورت عقيدته السياسية في رسالة احتجاجية أكثر وضوحاً: المسار الاقتصادي ليسار الوسط، والسلمية، والحياد «طالب الخضر برفض نشر الصواريخ الأمريكية في ألمانيا وانسحاب ألمانيا من الناتو، وبالأممية، وإلغاء القيود المفروضة على الهجرة، والتربية التحررية، وتشريع الماريجوانا، والحق في تقرير المصير، وحق الإجهاض وزواج المثليين.

مجرد ليبراليين متخفين

بشكل عام، إذا قمت باستبعاد النداءات المناهضة للحرب من القائمة، فستحصل على مجموعة من الكليشيهات اليسارية-الليبرالية الحديثة مع التركيز على حقوق الأقليات. لكن حزب الخضر الألماني لم يستمر برفض الحرب. وبدلاً من ذلك، اتخذوا فجأة مسار العسكرة، والتدخل النشط لكتلة الناتو في شؤون الدول الأخرى. في حينه، تحول العضو النشط في مجموعة «النضال الثوري» اليسارية يوشكا فيشر، الذي أصبح رئيس حزب الخضر، ثم نائب المستشار ووزير الخارجية في حكومة غيرهارد شرودر، تحول في مرحلة ما حرفياً إلى أحد الصقور، حيث وجه كل طاقته «الراديكالية» التي لم تستنفد بالكامل للترويج لفكرة استخدام قوة حلف الناتو في يوغوسلافيا وأفغانستان. أليست «شقلبة» سيئة للهيبي السابق؟ بالمناسبة، فإن زميلته في الحزب ووزيرة الخارجية الألمانية الحالية أنالينا بوروبوك شاركت أيضاً في المظاهرات المناهضة للطاقة النووية مع والدها في شبابها، بل ووقفت في «سلسلة بشرية» ضد سباق التسلح، وهو ما لا يمنحها اليوم من أن تكون واحدة من المدافعين الرئيسيين عن عملية إرسال الأسلحة الألمانية إلى أوكرانيا!

لكن ربما تتساءل، أين هي أجندة المناخ والاقتصاد الاجتماعي من كل هذا، والتي يبدو أن كل شيء قد بدأ من أجلها؟ لكن في أي مكان تختبئ؟ لكي تكون أكثر دقة، فقد تم الحفاظ على جدول الأعمال جزئياً، لكن جوهره بعيد عن الجوهر الأصلي.

لم يعد الخضر في ألمانيا يعترضون على نشر الأسلحة النووية الأمريكية في بلادهم، لكنهم نجحوا في إغلاق جميع محطات الطاقة النووية الألمانية التي كانت واحدة من أكثر محطات الطاقة النووية صديقة للبيئة في العالم، وبكل الأحوال هي أفضل من محطات توليد الطاقة التي تعمل بالفحم. الأكثر من ذلك أنه خلال الأزمة، كانت حكومة شولتس،

التي كانت نائبته هي روبرت هايبك: خضراء أخرى، موافقة على اضطرار ألمانيا لشراء الكهرباء المولدة من محطات الطاقة النووية الفرنسية!

لا يبدو أن اقتصادي الخضر الألمان يهتمهم أن المستهلك الألماني، الذي وعدوه بأن حزبهم سيعالج له قضايا الرعاية والعدالة الاجتماعية بشكل عام، يدفع ثلاثة أضعاف السعر الذي يجب أن يدفعه مقابل الكهرباء. فقط في أذهان هؤلاء الاقتصاديين الخضر، صورة العالم تقترب من المثالية!

غني عن القول، بالنسبة لبلد مثل ألمانيا، حيث جميع وسائل النقل التجارية تتم عن طريق البر، ويضطر السكان دائماً إلى استخدام السيارات الخاصة، نظراً لأن شبكة النقل العام في المناطق الحضرية وبين المدن ضعيفة للغاية، فإن عدم توفير الطاقة الرخيصة والبزنجية زهيد الثمن هو ضربة حقيقية لمواطنهم. وإذا ما أردنا أن نحصى نجاحات اقتصادي الخضر قياساً بهذه المحافظ، سنرى بأن أكثر شرائح السكان غير محمية مالياً. لا يبدو أن العدالة الاجتماعية حاضرة هنا.

حتى اليوم، فإن حزب الخضر الألماني أكثر اهتماماً بحصص الأقليات، وحقوق المثليين، والبصمة الكربونية، والطاقة الخضراء، وتقريب الأوزون، والاحتباس الحراري، وكل هراء اليسار الليبرالي الذي لا علاقة له بالحياة الاقتصادية الحقيقية للألمان، أو حماية البيئة والكوكب الفعلية. كمثال: تمت تغطية موضوع «إعادة التدوير» لشفرات توربينات الرياح الخضراء المحبوبة في الصحافة أكثر من مرة، لكن حياة الألمان العاديين اليومية سقطت من الاهتمام، ناهيك عن عدم تأثير ذلك عليها.

كانت الأجندة البيئية لفترة طويلة مجرد وسيلة للاختباء من الاستحقاقات السياسية، وأصبحت اليوم بمثابة بعبع يلوح بها اليساريون - الليبراليون للترويج لأفكارهم الجديدة. يتم صياغة هذه الأجندة وكأن الأشخاص وراءها لا يفهمون، أو لا يهتمهم اقتصاد ألمانيا، أو الحياة الاجتماعية للألمان.

حزب الخضر الألماني
أكثر اهتماماً بك
هراء اليسار الليبرالي
الذي لا علاقة له
بالحياة الاقتصادية
الحقيقية للألمان
أو حماية البيئة
والكوكب الفعلية

رفع سعر الأسمدة ضربة جديدة لتقويض الإنتاج الزراعي!



وافق رئيس مجلس الوزراء على توصية اللجنة الاقتصادية بتأييد مقترح وزارة المالية بتحديد أسعار مبيع الأسمدة حالياً من المصرف الزراعي التعاوني إلى الفلاحين، وذلك بحسب ما ورد على صفحة الحكومة الرسمية بتاريخ 2023/11/23.

دراسته في نهاية الموسم الزراعي وفق التكاليف الفعلية للإنتاج، حيث سيتم لحظ الأسعار الجديدة للأسمدة ضمن دراسة التكاليف لضمان التسعير الاقتصادي». تأكيد الوزير عن لحظ الأسعار الجديدة للأسمدة ضمن دراسة التكاليف لضمان التسعير الاقتصادي للمقحم فيه اعتراف بأن السعر التاشيري المحدد حكومياً أصبح خاسراً بالنسبة للفلاح!

لكن ماذا عن عبارة «ضمان التسعير الاقتصادي» بهذا السياق، وهل المقصود «باقتصادي» للفلاح أم للحكومة، وما هي الرسالة المبطنة خلف كل ذلك للفلاحين؟

حيث يمكن القول، إن الضربة الجديدة الموجهة للزراعة والإنتاج الزراعي وللأحاديث من خلال زيادة أسعار الأسمدة الأخيرة أعلاه هي ضربة موجعة ستزيد من معدلات تراجع الإنتاج الزراعي وهجرة الأرض!

فالتجارب المبررة للفلاحين مع الممارسات والسياسات الحكومية أفقدتهم الثقة بكل ما يصدر عنها بما يتعلق بالإنتاج الزراعي وبالمحاصيل وبمصلحتهم، مقابل ترك الحبل على غاربه بما يضمن مصالح كبار أصحاب الأرباح على حسابهم وعلى حساب استمرار الزراعة والإنتاج، كما على حساب الأمن الغذائي والاقتصاد الوطني!

شهادات أصحاب العلاقة!

أخيراً نختم مع بعض التعليقات التي وردت على صفحة الحكومة تعقيباً على سعر الأسمدة المحدد من قبلها أعلاه:

كثر خير الحكومة عم تشجعنا عالزراعة!!!! إذا بالمصرف ب8 ولا يمكن توفيره صار بالبحر فوق ال12 وبلا زراعه والله مو جايبه هما!!

قرار حكيم لحثي الفلاح ما يعود يزرع أرضو قمح أو قطن الحل يترك أرضو ويشغل شغلة ثانية!

ياسلام أسعار بتشجع المزارع على هجر الزراعة وبرنامج للتجوير من القرى بامتياز وخطط لاستيراد كل ماينتج من الزراعة لنصبح بلدأ يحتاج كل شيء!

إذا بتضلو هيك سنتين كمان ما بقا حدا بيزرع خط ب أرضو! ماتت الزراعة!!

ترك تأمين بقية الاحتياجات من الأسمدة للقطاع الخاص! علماً أن ما تم تأمينه حكومياً من الأسمدة، غير المنتج محلياً من قبل معامل الأسمدة العامة، هو من خلال القطاع الخاص أيضاً، من خلال عقود توريد يتم إبرامها مع البعض من أصحاب الأرباح، وبما يضمن لهم هامش ربح مجز طبعاً!

مع الأخذ بعين الاعتبار أن زراعة القمح كانت قد بدأت، والتأخر بتوزيع الأسمدة من قبل المصرف الزراعي لبداية كانون الأول القادم تعني الاضطرار للجوء إلى السوق من الناحية العملية وهو ما جرى!

فإذا كان هذا الواقع الرقمي بما يخص الاحتياجات لمحصول القمح من الأسمدة، فماذا عن بقية الاحتياجات لبقية المحاصيل الزراعية، وما هو مصيرها!!؟

فالتعويل الرسمي على دور القطاع الخاص بتأمين كميات إضافية من الأسمدة لا يعني التخلي عن المسؤوليات والواجبات تجاه المحاصيل والإنتاج الزراعي أو تجاه الفلاحين والمزارعين فقط، بل يعني الدفع نحو المزيد من التحكم وسيطرة القطاع الخاص على هذا الإنتاج وعلى المحاصيل الزراعية، بما في ذلك الإستراتيجية منها!

فكيف يستقيم ما يقال عنه دور للحكومة وجهودها الكبيرة على مستوى تأمين الاحتياجات من الأسمدة، مع الواقع الرقمي لما تم توفيره فعلاً من قبلها من كميات محدودة، مع ترك الفلاح تحت رحمة التجار والمستوردين بالنتيجة!!؟

محصول القمح

والسعر التاشيري الخاسر!

وبما يخص محصول القمح، باعتباره من المحاصيل الإستراتيجية التي لم تتمكن الحكومة «بالرغم من جهودها» من تأمين حاجته من الأسمدة، بالتوازي مع الزيادة السعرية الكبيرة عليها، وبالمقارنة مع السعر المحدد من قبلها للموسم القادم بواقع 4200 ليرة للكغ الواحد، فهذا يعني أن هذا السعر أصبح أكثر خسارة بالنسبة للفلاحين من كل

وبهذا الخصوص فقد أكد وزير الزراعة أن: «السعر التاشيري لمحصول القمح سيتم

لجنة احتياجات القطر من الأسمدة بواد آخر!

أقرت لجنة تحديد احتياجات القطر من الأسمدة، خلال اجتماعها الذي عقد بتاريخ 2023/11/23 في وزارة الزراعة برئاسة وزير الزراعة، «البدء بتوزيع الأسمدة اعتباراً من بداية شهر كانون الأول الآتي في كافة فروع المصرف الزراعي التعاوني في المحافظات». إقرار اللجنة البدء بتوزيع الأسمدة عملياً أتى بعد أن صدرت موافقة الحكومة على سعرها أعلاه، مع الإقرار عملياً بأنها متوفرة ومتاحة للتوزيع والبيع!

لكن ماذا عن الكميات من الأسمدة التي تم توفيرها فعلاً؟!

بحسب حديث الوزير خلال اجتماع لجنة تحديد الاحتياجات، فإن «الحكومة حددت احتياجات الخطة الإنتاجية الزراعية من الأسمدة وبذلت جهوداً كبيرة لتوفيرها من خلال تأمين كميات منها بالاستيراد لصالح المصرف الزراعي التعاوني، ومن إنتاج معمل الأسمدة التابع لوزارة الصناعة بحمص، ومن خلال قيام القطاع الخاص باستيراد كميات من الأسمدة الأوتية وإنتاج الأسمدة الفوسفاتية محلياً».

وفي التفاصيل بحسب الوزير، «تم تأمين حوالي 50% من احتياج محصول القمح من سماد البوريا حتى الآن، وكامل احتياجاته من السماد الفوسفاتي وفق جدول الاحتياج المعتمد لدى المصرف الزراعي، لافتاً إلى أن بيعها للفلاحين سيتم ضمن برنامج زمني محدد على مدى شهرين اعتباراً من بداية شهر كانون الأول من هذا العام، منوهاً إلى أن القطاع الخاص قام بتأمين كميات إضافية من الأسمدة والتي تمت إتاحتها للتداول في الأسواق».

حديث الوزير أعلاه واضح بأن الكميات التي تم توفيرها من قبل الحكومة محدودة جداً، وهي لا تغطي إلا نسبة 50% من احتياجات محصول القمح فقط بالنسبة لسماد البوريا، وكامل الاحتياج من السماد الفوسفاتي، مع

وقد تم تحديد الأسعار وفقاً للاتية: سماد بوريا 46% بسعر 8 ملايين ليرة للطن الواحد- سماد سوبر فوسفات 46% بسعر 6 ملايين ليرة للطن الواحد- سماد كالينترو 26% بسعر 5 ملايين ليرة للطن الواحد.

أسعار الأسمدة أعلاه، بما تحمله من زيادة على تكاليف الإنتاج الزراعي، تشكل ضربة جديدة موجهة للفلاحين خصوصاً على مستوى تكبيدهم المزيد من الخسائر، وللإنتاج الزراعي عموماً على مستوى تسجيل المزيد من التراجع فيه!

وسطي الزيادة السعرية على الأسمدة خلال عام 187% فقط!

يشار بهذا الصدد إلى أن أسعار الأسمدة بتاريخ 2022/11/29 المباعه من قبل المصرف الزراعي، أي منذ عام، كانت على الشكل التالي: بوريا 46% بسعر 3 ملايين ليرة- سوبر فوسفات بسعر مليونين وخمسين ألف ليرة- نترات الأمونيوم 26% بسعر واحد مليون و650 ألف ليرة.

على ذلك فإن نسبة الزيادة على سعر الأسمدة خلال عام كانت بحدود 166% للبوريا 46%، ونسبة 192% للسوبر فوسفات، ونسبة 203% لنترات الأمونيوم 26%، وبوسطي نسبة زيادة على أسعار الأسمدة من قبل المصرف الزراعي قدرها 187%!

أما عن نسبة الزيادة على أسعار الأسمدة في السوق، المتحكم بها من قبل التجار والمستوردين، فهي أعلى من ذلك بكثير!

هذه النسبة المرتفعة في الزيادة السعرية على الأسمدة تشكل عامل ضغط على الفلاح والإنتاج الزراعي الذي سترتفع تكلفته من كل به، مع كل ما يترتب على ذلك من نتائج سلبية، وخاصة على مستوى المزيد من تراجع هذا الإنتاج وتكريس الخسائر وزيادتها على حساب الفلاح!

ومع ذلك يقال إن الحكومة تدعم الإنتاج الزراعي والفلاح!

لينين ينتصر لـ «الطوفان» ومن «المسافة صفر»

لو كان لينين على قيد الحياة اليوم، ماذا كان ليقول عن معركة «طوفان الأقصى»؟ سنحاول الإجابة هنا اعتماداً على تقييم لينين لظاهرة الحرب عموماً بوصفها استمراراً للسياسة بوسائل أخرى وهو ما تبناه وطوره عن كلاوسفيتس، إضافة إلى كتاب لينين المهم «الاشتراكية والحرب» والذي احتوى موقفاً لا لبس فيه في مناصرة حروب التحرير التي تقاوم فيها الشعوب المظلومة والمستعمرة ظالمها ومستعمرها.

إعداد: د. اسامة دليقات

في رسالة تحمل تاريخ السابع من كانون الثاني 1858، كتب إنجلس إلى ماركس: «أنا الآن أقرأ، من بين أشياء أخرى، عمل كلاوسفيتس عن الحرب. طريقة فريدة في التفلسف ولكن جيدة جداً في الجوهر».

وفي عام 1915، وبينما كان عالماً في بيرن في سويسرا، قرأ لينين عمل كارل فون كلاوسفيتس، حيث سرعان ما انجذب إلى «طريقته الخاصة بالتفلسف» لأنها كانت مشبعة بالديالكتيك، ومثل إنجلس، لاحظ لينين هذه الخصوصية، حتى أنه كتب عن أفكار كلاوسفيتس بأنها «كانت متولدة من هيغل». ولم يكن لينين بعيداً عن الكتابات العسكرية كما يشهد بذلك المقرَّبون منه. وأثناء قراءته كلاوسفيتس كان لينين يدون مقتطفات اقتبسها منه مع إضافة تعليقاته عليها، وبقيت بشكل مخطوط «دفتراً عن كلاوسفيتس» حتى نُشر لأول مرة في صحيفة البرافدا عام 1923. وفي عام 1931، ظهر نصُّ دفتر لينين هذا في طبعة روسية-ألمانية أشرف على تحريرها الباحث السوفييتي بوبنوف، كجزء من مجلد خاص بملاحظات لينين الفلسفية. كتب كلاوسفيتس دراسته الشهيرة في الجزء الأول من القرن التاسع عشر، فلماذا قرأ لينين «كلاوسفيتس العجوز» في الفصل التاريخي عام 1915؟ هذا لسببين، بحسب بوبنوف، انشغال لينين بتحديد موقف البلاشفة من الحرب العالمية الأولى، وعلاقتهم بها وعلى الأخص علاقتهم بالأحزاب الاشتراكية الأخرى. والسبب الثاني أبحاث لينين عن الإمبريالية.

الحرب كاستمرار للسياسة

اشتهر من تعاليم كلاوسفيتس بأن الحرب هي استمرار للسياسة بوسائل أخرى. وتابع لينين بأن الحروب الإمبريالية هي امتدادات عنيفة للسياسة الإمبريالية. إن طابع الحرب، بحسب لينين، يعتمد على النظام الداخلي للبلد الذي يشنُّها. فالحرب تعكس السياسات الداخلية والخارجية للبلدان التي تمارسها. فالحرب إذا ملَّخص مكثف لمجموعة معينة من السياسات. فإذا جرى القتال من أجل الإمبريالية فالحرب إمبريالية، وإذا جرى من أجل التحرر من الاستعمار، ومن أجل الديمقراطية، تكون حرب تحرر وطني وديمقراطية.

بحسب كلاوسفيتس، الحرب تصادم كبير للمصالح يميّز عن نزاعات اجتماعية أخرى بأنه سفكٌ للدماء. وفي الحروب الإمبريالية يصف لينين هذه المصالح بأنها التنافس بين الاحتكارات المالية على أراضي المستعمرات. إنها تستعمل أساليب عنيفة وغير عنيفة وتمثل السياسة العسكرية خلاصة المصالح المالية للمجتمع الرأسمالي الذي يقوم بتقاسم العالم بالعنف عندما تفشل المزاومة الاقتصادية السلمية. فالسياسة الإمبريالية هي التي تُؤطر الحروب الإمبريالية. لقد لاحظ كلاوسفيتس بأن الحروب لها قواعدها الخاصة من ناحية التكتيك، ولكن منطقتها السياسي لا يستمد منها بالذات كحروب، بل تفرسه سياسة الحقيبة الخاصة التي في سياقها تدور رضى الحرب. وبإعادة صياغة لكلاوسفيتس بروح ماركسية-لينينية، يمكننا القول، إن دراسة



وينبغي الانتباه إلى القاعدة اللينينية التالية في تقييم أية حرب، وهذا له أهميته الكبيرة ويمكن تطبيقه على تقييم حروب المقاومة الشعبية ضد الاحتلال، ومعاركها بما فيها عملية «طوفان الأقصى» التي شنتها المقاومة الفلسطينية من غزة في السابع من أكتوبر الماضي. يكتب لينين في الكراس نفسه: «نحن الماركسيين، نمتاز عن المسالمين والفضويين بأننا نقر بضرورة دراسة كل حرب على حدة دراسة تاريخية «من وجهة نظر مادية ماركس الديالكتيكية»». ويتابع «فقد عرف التاريخ جملة من الحروب كانت تقدمية، رغم كل الفظائع والأهوال والكوارث والعذابات التي تنطوي عليها حتماً كل حرب، أيًا كانت، بمعنى أنها كانت مفيدة لتطور الإنسانية وساعدت في تحطيم أشد المؤسسات ضرراً ورجعية (مثلاً الأوتوقراطية أو القنائة) وأشد الأنظمة المستبدة إغراقاً في البربرية في أوروبا «النظام التركي والروسي». ولذا كان من المهم دراسة الخصائص التاريخية التي تنطوي عليها الحرب الراهنة بالذات».

حرب دفاعية بتكتيك هجومي

في موضع لاحق من الكراس نفسه يؤكد لينين بهذا المعنى بالذات أن الاشتراكيين «كانوا يقرّون ولا يزالون بما يتّسم به «الدفاع عن الوطن» أو «الحرب الدفاعية» من طابع شرعي، تقدّمي، عادل... فإن هذه الحروب ستكون حروباً «عادلة»، «دفاعية»، «أيًا كان البادئ» - وهنا شدّد لينين على عبارة «أيًا كان البادئ». ونلاحظ أن هذا بالضبط ينطبق على عملية «طوفان الأقصى» التي هي في جوهرها «دفاعية» شعبية ضد الهجوم العدوانى المستمر من الاحتلال على مدى عقود «الاحتلال الصهيوني هو البادئ بالاعتداء تاريخياً، ولا يغيّر في شرعيّتها ودفاعيتها الجوهرية شيئاً أن يكون شكلها التكتيكي «هجوماً» من المقاومة على كيبوتسات العدو في غلاف غزة. وكما قال لينين «كل اشتراكي سيتمنى انتصار الدول المضطهدة، التابعة، التي لا تتمتع بكامل حقوقها، على الدول الكبرى، المضطهدة المستعبدة النهائية».

الذي تتخطى فيه إحدى الإمبراطوريات حدود إمبراطورية أخرى، أو عندما تُثور إحدى المستعمرات على مستعمرها. فضلاً عن ذلك، فإن منظومة لينين حولت الماركسية نفسها عبر تفسير وسائل الإنتاج بإطار التجمعات الاحتكارية «الكارتيلات» ووصف العملية الديالكتيكية للتناقض بين الإمبرياليين والمستعمرات المُستغلة. وسعى منهج لينين إلى اكتشاف محتوى كل من التوازن واختلال التوازن «أو الحرب»، كما سعى إلى ذلك منهج كلاوسفيتس، ولكن المنهج اللينيني فعل ذلك بتحليل الطابع الطبقي ضمن الشرط التاريخي الاقتصادي لأوروبا والعالم ما قبل الحرب العالمية الأولى.

ومن هذا التحليل تنبأ لينين بالثورات في المستعمرات كاستجابة للظلم الذي انطوى عليه إخضاع الشرق غير الصناعي أو شبه الصناعي إلى احتياجات الغرب الصناعية والمالية. رؤية لينين هذه لاقت قبولاً وتبنيًا واسعاً من أتباعه بوصفها بياناً صحيحاً عن الانتفاضات العظيمة للمستعمرات وتنبؤاً بالشكل المساند للحرب الثورية المعاصرة، حروب الشعوب من أجل التحرر الوطني. وبذلك يمكن تفسير الثورة البلشفية بأنها كانت أول تحقيق لنبوءة لينين هذه وبشيراً بحروب التحرر الوطني الثورية خلال قرن من الزمان، قرن من الحروب الإمبريالية التي رأى لينين بأنها القاسم المشترك لظروف الثورات المعاصرة. وينبغي هنا أن نتذكّر تعريف ستالين لـ«اللينينية» بأنها ماركسية عصر الإمبريالية والثورة البروليتارية.

الاشتراكية والحرب

في كراس «الاشتراكية والحرب» الذي كتبه صيف 1915 بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى، قال لينين إن «موقفنا نحن، من الحرب يختلف مبدئياً عن موقف المسالمين البرجوازيين «أنصار السلام ودعاته» والفضويين. فنحن نمتاز عن الأوائل بأننا نعترف تماماً بالصلة الحتمية الرابطة بين الحروب والنضال الطبقي في داخل البلاد؛ ونذكر أنه يستحيل القضاء على الحروب دون القضاء على الطبقات ودون بناء الاشتراكية».

السياسة الإمبريالية هي شرط مسبق لفهم تلك المناسبات التي يكون ضرورياً فيها استخدام «الرثة الحديدية» للإمبريالية بدلاً من وسائلها الأخرى «الناعمة» أو «السلمية». إن السياسة الإمبريالية في حريتها وسلميتها جزء من البنين الفوقي للرأسمالية المتعفنة «الإمبريالية»، التي حدّد لينين سمتها بالتمركز الشديد للإنتاج ولرأس المال لدى الطغمة المالية، التي تصدّر المال أكثر من البضائع. وتؤدّي الكارتيلات إلى زيادة الفروق بمعدلات النمو بين البلدان، وهذا التطور المتفاوت، المتأصل في طبيعة الاستغلال الذي تمارسه الدول المتقدمة جداً على المستعمرات المتخلفة، لا يمكن حلّه سوى بعنف النضال الذي يخوضه الرأزحون تحت الاستعمار لنيل حريتهم. ولذلك أصبحت الزراعة العسكرية الأداة السائدة لقمع المستعمرات بواسطة رأس المال الاستثماري المرتبط بالصناعة الإمبريالية المزدهرة في قطاع الأسلحة.

نظرية كلاوسفيتس-لينين العسكرية

استعار لينين وعدل نموذج كلاوسفيتس للحرب، بحيث يجعله ملائماً للإطار الأوسع لنظريته عن الإمبريالية. يرى كلاوسفيتس أن النظرية العسكرية تبحث في مكونات الحرب وتفصلها إلى فئات «مقولات» عبر تفسير خصائصها وتأثيراتها. الحرب ليست شيئاً قائماً بذاته بل استمراراً للسياسة، وهذه الأخيرة بدورها يفسرها كلاوسفيتس بأنها توليفة من الأفكار والعواطف والشروط الاقتصادية-الاجتماعية، وهي العوامل الثلاثة الأساسية ضمن المجتمع التي تنظّمها سلطة الدولة. ويحدث العنف، بحسب كلاوسفيتس، نتيجة لاختلال التوازن في واحد أو أكثر من مكونات السياسة هذه، مما يتطلب استعادة التوازن بالقوة. ولذلك يعول نموذج كلاوسفيتس على تقييم هذا التوازن وتنظيمه عبر العناصر المختلفة للقوى في النظام المحلي والدولي. استعار لينين نموذج التوازن الكلاوسفيتسي ولكنه أدخل عليه تنقيحاً ماركسياً. فالإمبريالية باتت بنية السياسة التي تتشكّل مكوناتها من قوى المركز الاستعماري ومستعمراته، في توازن هش. وتأتي الحرب نتيجة لعدم التوازن

«طوفان الأقصى»
عملية دفاعي
شعبي بشكل غاري
هجومية مشروعة
وتقدمية ضد عدوان
الاحتلال المتواصل

بايدن.. الولايات المتحدة لن تتراجع... ولكن؟



نشر الرئيس الأمريكي جو بايدن مقالاً في صحيفة «ذا واشنطن بوست» في الـ 18 من الشهر الجاري، بعنوان «الولايات المتحدة لن تتراجع عن تحدي بوتين وحماس»، عرض فيه موافقه ورؤيته الحالية من الملفين الأوكراني بشكل مختصر، والفلسطيني بشكل خاص، ومستقبل الأخير وقطاع غزة ما بعد الحرب الجارية.

■ ملاذ سعد

افتتح بايدن مقاله بأن «العالم يواجه نقطة انعطاف» حالياً، وأن «خياراتنا ستحدد اتجاه المستقبل لأجيال قادمة» تابعاً ذلك بمجموعة أسئلة، منها: «كيف سيبدو العالم بعد هذه الأزمات؟» والرئيسي منها «هل سنواصل دفع رؤيتنا الإيجابية للمستقبل، أم سنسمح لأولئك الذين لا يشاركوننا قيمنا بدفع العالم إلى مكان أكثر خطورة؟».

إن هذه الافتتاحية والأسئلة من الرئيس الأمريكي تؤكد مجدداً حجم التحديات الهائلة التي يواجهها النظام العالمي المصاغ غربياً، والتغيرات الدولية الكبرى الجارية التي تفرض على واشنطن الاعتراف بأنها نقطة انعطاف فعلاً قد تنهي الهيمنة الغربية خلف عبارات «اتجاه المستقبل» و«رؤيتنا الإيجابية له» عالمياً.

وبنى بايدن مقاله استناداً لهذا الأمر، واضعاً الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مثالاً عن هذه التحديات عموماً عبر تكرار ذكره في كل فقرة وأخرى، بينما المقصد الفعلي من ذلك هو العالم الجديد الناشئ وزوال «الامبراطورية الأمريكية»، وإن عرج على الملف الأوكراني شكلياً، كان المقال يناقش الملف الفلسطيني والحرب الجارية فيه بشكل أساسي.

بمعرض حديثه عن المجريات، حمل بايدن مسؤولية ما يجري لـ «حماس» وحدها، وبعد ذكر ما وصفه بـ «جرائمها» في الـ 7 من تشرين الأول، كان من الملفت حديثه عن الجرائم الحاصلة بحق المدنيين في غزة من نساء وأطفال وعجائز بأشكال مختلفة وبالآلاف، رغم تبريره لهذه الجرائم بـ «الردع البشرية» وتبرير استهداف المستشفيات والجوامع والمدارس وغيرها، بوجود «أنفاق لحماس تحتها» كما أشار إلى جرائم المتطرفين الصهاينة في الضفة الغربية، وهو ما يعكس من جهة عدم قدرة الأمريكيين عن إنكار هذه

الجرائم، ومن جهة أخرى ضغطاً أمريكياً على «الإسرائيليين» لحد منها، لا لدواعي إنسانية بطبيعة الحال، وإنما سياسية مفروضة بعد كل رد الفعل السياسي والشعبي الحاصل دولياً. كما أكد بايدن، أن الحل الوحيد الممكن بعد الحرب الجارية هو حل الدولتين، وإقامة دولة فلسطينية تعيش بسلام بجانب «دولة إسرائيلية»، دون التطرق إلى كيفية الوصول إلى ذلك، وخصوصاً أن بلاده كانت المعنية ضمن إطار اللجنة الرباعية للوصول إلى هذا الحل، لكنها لم تصل إلى أي نتيجة، لكن بايدن أشار أن هذا الحل سيكون مرتبطاً بالقضاء على حماس، وإنهاء أي تهديد من قطاع غزة، ودمجه مع الضفة الغربية في إشارة ضمنية إلى أن النموذج المقبول هو نموذج السلطة الفلسطينية، التي لا تعتبر بأي شكل من الأشكال نواة جنية لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة.

كما اعتبر بايدن، أن الهدن في الوقت الحالي مفيدة لحماس عبر إعادة تموضع قواتها وإعادة بناء ذخيرتها وما شابه ذلك، مما

يعكس ويشير إلى أن الهدن الجارية يجري انتزاعها من الأمريكيين والصهاينة رغماً عنهم كتنازلات حالية وسط «الحرب» لا مفر منها. وبشكل مكثف، يشير بايدن بمقاله عموماً إلى أن الأمريكيين لن يتراجعوا وسيفعلون ما

مقياس التراجع

مقال رئيس الولايات المتحدة الذي عرّج بشكل واضح عن طرح تيار كبير داخل إدارته، جاء في لحظة مهمة على المستوى العالمي، إذ لم تمض ساعات قليلة حتى أثبت الواقع حجم مآزق هذا التيار، وفشله في فرض أجندته لا في فلسطين وحدها، بل على المستوى العالمي، إذ بدت «ثوابت بايدن» قلقاً ومتغيرة في وجه رياح التغيير العاصفة، وإن شهدنا اليوم فرض هدنة بشروط المقاومة الفلسطينية على واشنطن، سنشهد قريباً تراجعاً في ساحات النزاع الأخرى، التي يفشل فيها «صقور واشنطن» في وقف التغيير الموضوعي، الذي لن يهدأ قبل بناء عالم جديد، تتغير فيه القواعد التي فرضها الغرب على العالم، فمنذ أن أعلنت روسيا عن إطلاق عملياتها في أوكرانيا كان واضحاً أن المرحلة النهائية في هذا التحول قد بدأت بالفعل، وأن نطاق تأثيرها سيتجاوز حدود أوكرانيا ليشمل العالم كله، وفي كل نزال جديد من هذا النوع، سنرى أن حدوده واسعة وتشمل العالم بأسره، فالهزائم المتكررة ستشكل مجتمعة أساساً للمرحلة اللاحقة. ولذلك تبدو الهدنة التي جرى انتزاعها يوم الجمعة 24 من الشهر الجاري مؤشراً جديداً على مقياس التراجع الأمريكي، وخطوة جديدة في اتجاه عالم جديد بملامح جديدة.

بوغدانوف وجميل يبحثان الأوضاع بفلسطين والمنطقة والتسوية السورية وفق 2254



ونشرت وزارة الخارجية الروسية الخبر التالي عن اللقاء: التقى المبعوث الخاص لرئيس روسيا الاتحادية لشؤون الشرق الأوسط ودول إفريقيا، نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف، بالممثل عن قيادة جبهة التغيير والتحرير السورية المعارضة، رئيس منصة موسكو للمعارضة السورية قدرتي جميل.

وجرى خلال اللقاء تبادل متعمق لوجهات النظر حول تطور الوضع في سورية وما حولها، بما في ذلك على ضوء التدهور الحاد للأوضاع في منطقة الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. وتم إيلاء اهتمام خاص لقضايا التسوية الشاملة في الجمهورية العربية السورية على أساس قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254 ودور هيكل المعارضة في هذه العملية. وأكد الجانب الروسي دعمه المستمر للجهود الرامية إلى إقامة حوار وطني بناء بين الأطراف السورية على أساس مبادئ الاحترام غير المشروط لسيادة ووحدة وسلامة أراضي الجمهورية العربية السورية.

التقى السيد ميخائيل بوغدانوف، الممثل الخاص للرئيس الروسي لشؤون الشرق الأوسط ودول إفريقيا، ونائب وزير الخارجية الروسي، مع الدكتور قدرتي جميل، أمين حزب الإرادة الشعبية، وممثل قيادة جبهة التغيير والتحرير السورية المعارضة، رئيس «منصة موسكو» للمعارضة السورية، اليوم الخميس 23 من تشرين الثاني 2023.

الأرجنتين وتحديات كبيرة مقبلة



فاز الأرجنتيني اليميني المتطرف خافيير ميلي بالانتخابات الرئاسية في البلاد في 20 من الشهر الجاري، محققاً، 55,95% من الأصوات بمقابل منافسه اليميني سيرجيو ماسا الذي حصل على 44,04%، وستجري مراسم التنصيب في 10 كانون الأول، وإلى ذلك الحين، يطلق ميلي تصريحاته المعبرة عن برنامجه ومواقفه بالشؤون الداخلية والدولية، بما يحمله هذا البرنامج من مخاطر كبرى على البلاد، والشعب الأرجنتيني الذي يعاني الأمرين أساساً.

■ يزن بوظو

تعاني الأرجنتين من أزمة اقتصادية حادة، حيث وصل التضخم في البلاد إلى 142% خلال شهر تشرين الأول، وارتفع الدين، وتخفض قيمة العملة الوطنية البيزو باستمرار، بينما تتضاءل قيمة الأجور الفعلية للسكان وتخفض قيمتها الشرائية، وتتزايد نسب البطالة بشكل ثابت، وغيرها من المشكلات الاقتصادية التي تعكس بمجموعها أزمة عميقة داخل البلاد.

برنامج ميلي

من هذا الواقع، وصل خافيير ميلي من الحزب الليبرالي الأرجنتيني إلى رئاسة البلاد، ببرنامج سياسي واقتصادي متطرف للغاية، يدعو فيه إلى دولة الاقتصاد عبر تعويم وإلغاء عملة البيزو واعتماد الدولار، وإلغاء البنك المركزي الأرجنتيني، وخصخصة ما أمكن من القطاع العام بما فيه التعليم والرعاية الصحية، وفي هذا السياق صرح ميلي أن من بين المؤسسات العامة التي سيعمل على خصخصتها شركة النفط الوطنية «إي بي إف» ووسيلتي إعلام حكوميتين، كوكالة «تيلي أم» وقناة «بي بي»، وخفض الإنفاق العام بنسبة 15%، وإنهاء العمل بالدعم بالعديد من المجالات، منها: الطاقة والنقل، وتحرير الأسعار، وإلغاء الضرائب على الصادرات، ووعده ميلي بالسيطرة على التضخم في فترة ما بين 18 و24 شهراً، ويعتبر ميلي أن حل أزمة البلاد هو ما وصفه بـ «العلاج بالصدمة».

مواقفه المعادية لروسيا والصين وإيران والبرازيل والفلسطينيين بشكل واضح، ودعمه للولايات المتحدة وأوكرانيا والكيان الصهيوني، فقد صرح حول الأخير، مثلاً «إنني أعتبر إسرائيل حليفاً لدرجة أنني قلت سأقوم بنقل السفارة من تل أبيب إلى القدس، تماماً كما فعل الرئيس الأمريكي السابق ترامب» ووصف روسيا بـ «الدولة الاستبدادية» معلناً أن بلاده لا تنوي العمل مع روسيا، بينما صرحت المرشحة لوزارة الخارجية الأرجنتينية ديانا موندينو «ستتوقف عن التعامل مع حكومتي البرازيل والصين» اللتان تعدان الشريكتان التجاريتان الأهم، وقد وصف ميلي الرئيس البرازيلي لولا دا سيلفا في وقت سابق بالـ «فاسد».

الأصداء الدولية

على المستوى الدبلوماسي، رحبت وهنأت معظم الدول ميلي بفوزه في الانتخابات الأرجنتينية، بما فيها البرازيل، بينما قام وزير ورئيس إدارة العلاقات العامة البرازيلية باولو بيمينتا بمطالبة ميلي الاعتذار عن تصريحاته الأخيرة حول دا سيلفا، وقال بيمينتا: «سأنتقل به بعد أن يعتذر لي فقط. لقد أهان الرئيس لولا بشكل غير مبرر. كرئيس منتخب، عليه أن يتصل ويعتذر. وبعد ذلك، سأفكر في إمكانية الحديث»

أبدى الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو قلقه من وصول من وصفهم بـ «نازيين جدد» يقودهم متطرف ذو ميول استعمارية» إلى الحكم في الأرجنتين. وقال: «كما تنبأت

إحصاءات الاستطلاعات، فاز في الأرجنتين يمينيون متطرفون ونازيون جدد. وهؤلاء هم يمينيون متطرفون يقترحون مشروعاً استعماريًا على الأرجنتين، ويعتزمون قيادة مشروع استعماري في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي بأسرها» معتبراً إياه بالـ «تهديد الكبير» وأن تيار ميلي خاضع للأمريكيين، وقال: «يريدون فرض مشروع ليبرالي جديد متطرف... مثلاً تم فرضه في السبعينات من خلال انقلاب بينوشيه في تشيلي وفيدلا في الأرجنتين والانقلاب في أوروغواي»، وكان الرئيس الكولومبي غوستافو بيترو قد أعلن عن «خيبة أمله» جراء فوز ميلي بالانتخابات الأرجنتينية، كما تعكس مواقف البرازيل وكولومبيا وفنزويلا وكوبا وغيرها من الدول حالة استياء طاغية في أمريكا اللاتينية.

من روسيا، أكد الناطق باسم الكرملين ديميتري بيسكوف احترام موسكو لإرادة شعب الأرجنتين، واستعدادها لمواصلة تطوير العلاقات، واعتبر أن روسيا ستركز على تصريحات ميلي بعد تنصيبه في العاشر من الشهر المقبل، بينما قال نائب رئيس مجلس الاتحاد الروسي قسطنطين كوساتشيف: «طرح ميلي وعوداً انتخابية في غاية الراديكالية، وهذا لا يمكن إلا أن يكون مثيراً للقلق. ومع ذلك، فإن المسؤولية عن السلطة في كثير من الأحيان تقلل بشكل كبير من التطرف الذي يظهر خلال الحملة الانتخابية. لذلك سنحكم بالأفعال، وليس بالأقوال [...]»

أرغب وأمل بأن الرئيس المنتخب سيعمل لصالح جميع شعب الأرجنتين، ولن يركز فقط على شريحة تركز حصرياً على القيم الليبرالية المتطرفة [...] بات واضحاً أن زمن مثل هذه القيم في السياق العالمي أصبح شيئاً من الماضي، ولا ينتمي إلى مستقبل البشرية» وتابع أن «مستقبل البشرية يكمن في التعددية القطبية، ولا ينبغي للأرجنتين أن تنزلق إلى العزلة الذاتية المتمثلة في أحادية القطبية».

إمكانية تنفيذ برنامج ميلي

تطبيق البرنامج المتطرف لميلي بعد تنصيبه رئيساً لا يرتبط بإرادة ميلي وتياره، بل سيكون خاضعاً لتوازنات القوى السياسية في الداخل والخارج، ولا يمكن تقديم تقدير دقيق للمشهد السياسي الداخلي بعد، لكن ما يبدو واضحاً أن خيارات الأرجنتين لن تكون مفتوحة، وسيكون ميلي وغيره مضطرين للتعامل مع هذه التوازنات، فحتى لو استطاع ميلي تطبيق بعض مفردات برنامجه، سيكون المشهد معقداً، ولا يمكن التنبؤ بمالات الأمور. لكن ما يمكن توقعه مستقبلاً، هو مضي الأرجنتين نحو حالة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي بسبب هذه السياسات، والتي من الممكن أن تتحول إلى أزمة سياسية حقيقية.

«الشعبوية» ولوم الأرجنتيين

يتفق العديد من المحللين على وصف ميلي بالـ «شعبي» نظراً لطبيعة خطابه وأحاديته التي تبدو بعيدة عن أي خطاب سياسي متوازن، دون أي محاولة لإثبات الجدوى من اتباع سياسات كهذه. إذ اعتمد ميلي في خطابه، على دغدغة مشاعر الناخبين بوعوده الرنانة بحل الأزمات الاقتصادية والمعيشية، وحملهم على الإيمان به فقط، وبفسح الوقت يحمل البعض الشعب الأرجنتيني مسؤولية وصول ميلي إلى الرئاسة، معتبرين أن إرادة الأرجنتيين، دون الأخذ بعين الاعتبار أن قرارات الناخبين تكون متأثرة بعدد كبير من العوامل، ولا تعني أن هؤلاء الناخبين يدركون مصالحتهم العميقة فعلاً، ويكون هذا النوع من الخطاب مؤثراً، كونه أقرب إلى المحافظة، ويدعي قدرته على حل المشكلات التي عانى منها الأرجنتينيون بالفعل، وتعب وسائل الإعلام دوراً كبيراً بالتأثير وصياغة الرأي العام حول مسألة معينة، ما يمكن أن يكون عاملاً حاسماً في خيارات الناخبين.

القضية الفلسطينية وأولويات «دول الجنوب»



وفي أثناء لقاء الوفد العربي والإسلامي مع وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، عبر الأخير عن ترحيب موسكو بالمبادرة العربية-الإسلامية حول غزة، وقال: إنه يجب حل المسائل العالقة، مثل وقف إطلاق النار الذي اعتبره أولوية، بالإضافة إلى إطلاق سراح الأسرى. وقال وزير خارجية روسيا إنه يجب التحضر لإطلاق عملية سلام على أساس حل الدولتين. منوهاً إلى الدور الرئيسي الذي تلعبه الدول العربية والإسلامية لحل الأزمة، وأشار إلى الجهود الجدية الكبيرة التي بذلتها قطر في ملف الأسرى، ما مهد الطريق لاحقاً للهدنة الحالية. ومن جانبه اعتبر وزير الخارجية السعودي أن «استمرار إسرائيل بانتهاك القانون الدولي يضعف شرعية هذا القانون، ويغذي العنف والتطرف» وأضاف إن المرحلة القادمة لا يجب أن تقتصر على إيجاد حل لغزة فقط، بل يجب الدفع بحل شامل على أساس حل الدولتين.

النار» ويهدف لإطلاق عملية سياسية «جادة وحقيقية» لتحقيق سلام دائم وشامل على أساس المرجعيات الدولية. وفي سياق متصل عبر وزير الخارجية المصري سامح شكري لنظيره الصيني وانغ يي عن تطلع بلاده إلى دور أكثر قوة من بكين لوقف الاعتداءات على الفلسطينيين في قطاع غزة. الزيارة بدت مقلقة بالنسبة للكيان الذي سارعت سفيرته لدى بكين بإطلاق تصريحات أملت فيها «ألا تصدر أي بيانات عن هذه الزيارة بشأن وقف إطلاق النار» وهو ما لم يؤثر أبداً على ما خرج عن هذا اللقاء.

موسكو المحطة الثانية

لم تختلف التصريحات الصادرة من موسكو، بل أكدت الهدف من هذه الزيارات، وهو الوصول إلى وقف دائم لإطلاق النار، بالإضافة إلى هدف نهائي للمجموعة، وهو الإسهام في حل الدولتين على أساس القرارات الدولية.

لم ينخفض الاهتمام الشعبي أو السياسي أو الإعلامي المرافق للعدوان الذي تعرض له قطاع غزة، وعملية حماس التي سبقته، ولم يعد من المستغرب القول أن الحثييات التي تطور فيها الملف الفلسطيني خلال الأسابيع القليلة الماضية كانت محط اهتمام جدي لكل دول المنطقة، وعدد من الدول المؤثرة في العالم، كون شكل حل هذا الملف بالتحديد سيلعب دوراً أساسياً في رسم مستقبل هذه المنطقة الإستراتيجية.

التعاون الإسلامي. ورغم أن تشكيل مجموعة الاتصال هذه قد لا يخرج عن محاولات إظهار رد فعل سريع وإن خلا فلياً من جوهر واضح وثابت، إلا أنها خطوة من الممكن البناء عليها في المرحلة اللاحقة، إذ تمثل اللجنة السباعية 57 دولة عربية وإسلامية، تتفق هذه الدول فيما بينها على جملة من المسائل الأساسية، أولها: وقف فوري لإطلاق النار، لكن الأهم، أنها تتفق على أن شكل الحل الدائم للقضية الفلسطينية، يكون على أساس مبادرة السلام العربية والقرارات الدولية الأخرى ذات الصلة، والمثير للانتباه أن «السباعية» بدأت تحركها على المستوى الدولي من الصين بدلاً عن الدول الغربية التي عملت على تعطيل الحل منذ عقود، وانطلق ممثلو الدول إلى بكين، ثم إلى موسكو، بغياب تركيا التي أكد وزير خارجيتها أنه سينضم لاحقاً للجولة الدولية.

وجود الكيان بشكله الذي عرضناه منذ تأسيسه أصبح معيقاً لهذا العالم ولذالك تحديداً تبدو الآمال كبيرة حول الدور اللاحق لدول الجنوب الصاعدة

من بكين نحو «عملية سياسية جادة» أعلن المسؤولون الصينيون منذ بدء المواجهات في الأراضي المحتلة عن موقف واضح داعم لحل القضية الفلسطينية، وتميز الخطاب الصيني بتحصيل المسؤولية للولايات المتحدة وسياساتها في المنطقة، ودعت بكين فوراً إلى عقد مؤتمر دولي عاجل لحل القضية الفلسطينية، على أساس حل الدولتين، بوصفه السبيل الوحيد القابل للتطبيق في الوقت الحالي. وعلى هذا الأساس يبدو اختيار مجموعة الاتصال لبكين كمحطة أولى بالغ الأهمية، فالصين تعمل بشكل علني على حل القضايا المتعلقة في المنطقة، وتظهر بوصفها صاحبة مصلحة حقيقية بإنهاء هذا الصراع بشكل عادل، ومن هناك أعلن وزير الخارجية السعودي، أن «التحرك يأتي باسم جميع دول أعضاء الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي باتجاه وقف فوري لإطلاق

علاء ابو فراج

بعد ان أعلن جيش الاحتلال عن إطلاق عملية عسكرية قصف فيها قطاع غزة بشكل وحشي، واقتحمت قواته أجزاء منه، مخلعة آلافاً من الضحايا، غالبيتهم الساحة من المدنيين، وبعد التهديد والوعيد ورفض أي هدنة أو وقف لإطلاق النار، اضطر الكيان إلى القبول بهدنة مؤقتة، بدأ سريانها من صباح يوم الجمعة 23 من شهر تشرين الثاني الجاري. الوصول إلى الاتفاق المؤقت لوقف إطلاق النار حمل معه جملة من القضايا السياسية، كان أبرزها أنه جاء معاكساً للرغبة الأمريكية والصهيونية التي عبر عنها مسؤولون كبار بشكل مستمر، كان آخرهم الرئيس الأمريكي جو بايدن في مقاله المنشور في «ذا واشنطن بوست»، لكن المقاومة الفلسطينية مدعومة بنشاط إقليمي ودولي، وبالرأي العام العالمي الكاسح، ونجحت في الوصول إلى هذه الهدنة، وبالشرط التي فرضتها حماس، ما يعني بداية لحصد ثمار سياسية كبرى كنتيجة متوقعة للنجاح العسكري الذي حققه «طوفان الأقصى». الهدنة وبالرغم من العثرات المتوقعة، والتي رافقتها منذ البداية، إلا أنها تعتبر فرصة جيدة لبحث المشهد السياسي الإقليمي والدولي المرافقين لها.

«قمة الرياض» ومجموعة الاتصال

كان المجتمعون في الرياض لحضور أعمال «القمة المشتركة» قد قرروا إنشاء مجموعة اتصال لتعمل على تنفيذ مقررات القمة حول فلسطين، وضمت هذه المجموعة كلاً من السعودية وتركيا ومصر والأردن وقطر وإندونيسيا ونيجيريا بالإضافة إلى فلسطين، والأميين العاميين للجامعة العربية، ومنظمة

دور اوضح لـ«دول الجنوب»

التغيرات التي كان يشهدها العالم في السنوات الماضية، كان لا بد لها أن تنعكس بشكل ملموس مع انفجار العدوان الصهيوني الجديد في الأراضي الفلسطينية المحتلة، إذ بدأ واضحاً منذ اللحظات الأولى، أن روسيا والصين تحمّلان الولايات المتحدة المسؤولية الأولى عما يجري، فواشنطن استخدمت الكيان منذ نشأته لتنفيذ سياساتها في المنطقة، وأوكلت له مهمة أساسية بتحويل الشرق الأوسط إلى نقطة توتر دائمة، لعب فيها الكيان دور المحرض الأساسي، وعصا واشنطن المرفوعة بوجه دول المنطقة، واليوم، ترى مجموعة من دول العالم الصاعدة، أن بقاء الوضع على حاله يعيق تشكل العالم الجديد، ويؤخر إنهاء الهيمنة الأمريكية، ولذلك تحديداً يظهر الآن وبشكل واضح أن «دول الجنوب» تسعى لسحب الملف من أيدي الغرب بهدف وضعه على طاولة الحل، ولعل الإشارة الأهم في هذا السياق كانت انعقاد قمة استثنائية لدول مجموعة بريكس على مستوى الرؤساء لنقاش الأوضاع المستجدة في غزة، وكان هذا الاجتماع هو الأول بعد قبول عضوية دول جديدة بينها دول عربية مؤثرة، مثل: السعودية ومصر، وبدا واضحاً في القمة الأخيرة، والكلمات التي قدمت ضمنها، أن القضية الفلسطينية لا تقدم بوصفها مسألة منعزلة، بل ترى هذه الدول أن حل القضية الفلسطينية بشكل عادل هو حجر أساس في منطقة الشرق الأدنى لبناء عالم جديد. فوجود الكيان بشكله الذي عرفناه منذ تأسيسه أصبح معيقاً لهذا العالم، ولذلك تحديداً تبدو الآمال كبيرة حول الدور اللاحق لدول الجنوب الصاعدة... وهذا الدور المشتق من توازن دولي جديد، هو دور طبيعي وموضوعي بل ويمكن القول إنه اضطراري خاصة بالنسبة لتلك الأنظمة التي ما تزال تلعب مع الغرب من فوق ومن تحت الطاولة...

العنصرية ليست فكرة بل نهج مرتبط بال رأسمالية والاستعمار



الإعلام وصناعة الترفيه والتكنولوجيا الكبرى وما إلى ذلك. لا يمكن اختزال التفوق الأبيض في المواقف والقيم الفردية بين الأشخاص الذين تم تحديدهم على أنهم من البيض فقط. وبدلاً من ذلك، ينبغي أن يُنظر إلى العنصرية باعتبارها بنية هيمنة متجذرة أيديولوجياً في كل جانب من جوانب المجتمع الأمريكي والأوروبي إلى الحد الذي أصبح فيه أمراً طبيعياً، وبالتالي غير مرئي باعتباره منطوقاً عاماً. إن التفوق الأبيض أمر جوهري بالنسبة للنظام الأبوي الاستعماري/الرأسمالي المتمركز أوروبياً، الذي بدأ مع غزو ما أصبح «الأمريكيين» في عام 1492.

يجب ألا يكون هناك أي لبس، ولا ميل ليبرالي للاعتقاد بأن المصنفين أدنى في أي سياق استعماري، سوف يرضون تطلعاتهم الوطنية في تقرير المصير والعدالة والتنمية، دون تغيير جوهري مرتبط بتوازن القوى الذي سيؤدي إلى ذلك. هذا التغيير الجوهري واضح المعالم، وهو أخذ السلطة من البرجوازية الإمبريالية العالمية الغربية، ومن خلفائها البرجوازيين الكومبرادوريين على المستويات الوطنية - ووضعها في يد جماهير الشعب على مستوى العالم. لن يكون هناك تحرير أو تنمية أو سلامة إقليمية طالما استمر النظام العالمي للنهب الرأسمالي الاستعماري في استخلاص القيمة وفرض العنف والبؤس على الإنسانية الجماعية. ولذلك، فإن هذا هو ضرورة عالمية للشعوب المضطهدة والمستعمرة.

عندما نفهم أن التفوق الأبيض ليس فقط ما يدور في رأس شخص ما، بل هو أيضاً هيكل عالمي للسلطة له تأثيرات مستمرة ومدمرة على شعوب العالم، فسوف نفهم بشكل أفضل لماذا البعض منا لديه قناعة تامة بأنه لكي يحيا العالم، يجب أن تموت السلطة الأبوية الاستعمارية/الرأسمالية ذات التفوق الأبيض والتي يبلغ عمرها 525 عاماً. إن هزيمة الهمجية المناهضة للشعب في هذا المشروع هي مهمتنا ومسؤوليتنا التاريخية، وستكون النتيجة الحتمية لنضالات الشعوب في العالم.

كضحايا؟ من خلال العنصرية ضد الفلسطينيين باعتبارهم «الآخرين»، ما أشار إليه إدوارد سعيد بالاستشراق، وهو مشروع يجرده الفلسطينيين من إنسانيتهم ويجعلهم تهديداً ويبرر معاملتهم بوحشية، بما في ذلك مصادرة الحق في الحياة نفسها. وعلى الرغم من أن الفلسطينيين هم الذين تم غزؤهم وتهجيرهم واستعمارهم واحتلالهم، فإن الرواية الإسرائيلية صنفتهم على أنهم المعتدين، و«الإرهابيين»، وتصنيفاتهم وتوصيفاتهم على أنها «طبيعية».

لقد تُرجمت هذه العنصرية التي جردت الفلسطينيين من إنسانيتهم إلى مذبحه تفجيرية يمكن من خلالها قتل آلاف الفلسطينيين دون عقاب - وهذا هو سلوك المستعمرين العنصريين. وما هو الهدف من هذا العنف - السيطرة الكاملة والكلية، وهو الهدف الذي يوصل الفلسطينيين إلى ما أشار إليه فرانز فانون بـ «منطقة اللاوجود» الدائمة. إن حقيقة الارتباط بين العنصرية والإبادة الجماعية والاستعمار هي التي تعطي الأولوية للعناصر الهيكلية التي نسميها التفوق الأبيض وأيديولوجية التفوق الأبيض التي يمكن غرسها في ذهن أي شخص يخضع لأيديولوجية التفوق الأبيض. وبعبارة أخرى، يمكن للمرء أن يكون أكثر سواداً من السود ويظل متعصباً للبيض أيديولوجياً. هذا ما يعرف باسم: «التعبير الأيديولوجي والبنوي المشترك عن القوة البيضاء». في تعبيرها الأيديولوجي، تفترض أن أحفاد الشعوب من المناطق التي يشار إليها الآن باسم أوروبا يمثلون أعلى المراتب في التنمية البشرية، وأن ثقافتهم ومؤسساتهم الاجتماعية ودينهم وأسلوب حياتهم متفوقة بطبيعتها وجوهرها. يتم دمج هذا الموقف مع ما يسمى بالهيكل والمؤسسات العالمية للتفوق الأبيض - التعبير الهيكلية. الوسائل المادية للحفاظ على القوة البيضاء العالمية وتعزيزها هي صندوق النقد الدولي (IMF)، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية، النظام المصرفي العالمي، الناتو، هيمنة الدولار، والجهاز الثقافي والأيديولوجي الرأسمالي الدولي، وسائل

لا ينبغي لنا أن ننظر إلى العنصرية على أنها مسألة مشاعر أو رأي شخصي، بل على أنها نظام استغلالي عمره مئات السنين. لا يمكن إدراك المفهوم الحديث للعرق وما أصبح يعرف فيما بعد بالعنصرية إلا في سياق المشروع الاستعماري الأوروبي الموجود في جوهر المشروع الأكبر المسمى «التحضر». عندما خرج الأشخاص الذين أصبحوا يعرفون في نهاية المطاف بالأوروبيين من «أوروبا» إلى ما أصبح «الأمريكيين»، كان لقاءهم مع الشعوب الأصلية في هذه المنطقة مستوحى بالفعل من الوعي العنصري، كما حلل المنظر الثوري الأسود العظيم سيدريك روبنسون.

■ اجامو باراكا ترجمة: قاسيون

البيض يحيوننا أم لا - فالهم هو بناء القدرة على تحرير أنفسنا وتطويرها، وهي المهمة الأكبر، فهي تعني تفكيك النظام الأبوي الاستعماري/الرأسمالي للعنصر الأبيض، وبناء قدرتنا على حكم وتطوير وتحويل أنفسنا وبيئاتنا - إنه بالفعل مشروع حياة لأنفسنا اسمحوا لي أن أقدم لكم مثالاً ملموساً ومعاصراً عن كيفية تشابك العرق والمشروع الاستعماري بشكل جوهري، الاعتداء الوحشي على الفلسطينيين الذي يقوم به المستوطنون في «إسرائيل». كانت القوة الدافعة للمشروع الاستعماري الاستيطاني الذي يعرف اليوم باسم «إسرائيل» هي اليهود الأوروبيين غير المتدينين، ومعظمهم من أوروبا الشرقية، الذين كانوا ببدقاً في يد المستعمر الغربي، البريطانيون أولاً ثم الإمبريالية الأمريكية، لفرض وترسيخ دولة التفوق اليهودي كاملة. إنه مشروع مع قوانين وممارسات الفصل العنصري، حيث يجد ملايين الفلسطينيين الذين أداروا تلك الأرض تاريخياً، أنفسهم عرضة لأبشع مظاهر الفاشية في العالم اليوم. إن حقوقهم الديمقراطية والإنسانية، فضلاً عن حقهم في تقرير المصير، يتم تجاهلها بالكامل، بل إن أئمن حق من حقوق الإنسان - وهو الحق في الحياة - لا يعترف به لهم المستوطنون الفاشيون «الإسرائيليون» قط، ويتم انتهاكه بشكل منهجي أمام أعين العالم!

العنصريون كضحايا

السؤال الذي يجب طرحه، كيف أفلت المستوطنون اليهود الأوروبيون من تطبيع وحشية الاحتلال وحتى تصوير أنفسهم

مسترشدين بهذا الوعي الذي جمع بين الميل نحو التجريد من الإنسانية على أساس العرق، وإطار ديني فظ وغريب وعنيف يسمى «التدين الأوروبي»، انخرط البرابرة الأوروبيون في هياج إبادة جماعية عبر هذه المنطقة والعديد من المناطق الأخرى في جميع أنحاء العالم. ومع السرعة الوحشية للأراضي من السكان الأصليين، إلى جانب إجبارهم على العمل القسري، وممارسة الوحشية التي أدت إلى الاستعباد وتخصيب ملايين العبيد الأفارقة، تم إنشاء القاعدة المادية التي تُرجمت إلى إمبراطورية عنصرية شاسعة - يشار إليها اليوم باسم «الغرب الجماعي».

وكما ذكر أنيبال كويغانو بوضوح، «إن فكرة العرق بمعناها الحديث ليس لها تاريخ معروف قبل استعمار أمريكا. وفي أمريكا، كانت فكرة العرق وسيلة لإضفاء الشرعية على علاقات الهيمنة التي فرضها الغزو. بعد استعمار أمريكا وتوسّع الاستعمار الأوروبي إلى بقية العالم، احتاج الدستور الأخلاقي اللائق لأوروبا كهوية جديدة إلى تطوير نفسه ليتحور حول ما بات يعرف باسم «المنظور المركزي الأوروبي للمعرفة Eurocentric perspective of knowledge»، وهو منظور نظري حول فكرة العرق التي تهدف إلى تطبيع الاستعمار، وتحديد شكل العلاقات بين الأوروبيين وغير الأوروبيين».

لذا، فإن الأمر لا يرتبط في التركيز على ما يدور في ذهن أي شخص فيما يتعلق بالعرق - ولا ينبغي لنا أن نهتم بما إذا كان الأشخاص

إن أئمن حق من
حقوق الإنسان
وهو الحق في
الحياة لا يعترف به
لهم المستوطنون
الفاشيون
«الإسرائيليون»
قط ويتم انتهاكه
بشكل منهجي امام
أعين العالم

ما هي تداعيات الصراع الحالي في فلسطين على أمريكا في الداخل والخارج؟



إنّ الصراع الذي تخللته الهدنة لأول مرة اليوم في فلسطين قد يستمر لبعض الوقت في المستقبل. لكن على الرغم من عدم اليقين بشأن النهاية، فإنّ العواقب على المستويين الإقليمي والعالمي أصبحت واضحة الآن، ويمكن القول، إن العالم لن يعود كما كان من قبل. وربما تكون إحدى الحقائق الواضحة له هي المزيد من التراجع الحاد للهيمنة الأمريكية في المنطقة والعالم. وعلى خلفية الأحداث الأخيرة في غزة، أظهرت الولايات المتحدة بشكل كامل عجزها التام عن لعب دور القوة المهيمنة بعد اليوم.

■ فيكتور ميخين
ترجمة: فاسيون

أولاً، سوف تعمل الأزمة على توسيع الفجوة داخل الولايات المتحدة نفسها بين الرأي العام الأمريكي وصنّاع القرار السياسي. لطالما كان لدى الولايات المتحدة خلافات حادة حول سياساتها تجاه «إسرائيل». في حين يدعم البيت الأبيض والكونغرس تل أبيب بقوة، فإن المثقفين والأكاديميين وأبناء الطبقة المتوسطة يعارضون أيضاً بشدة الحكومات الأمريكية التي تنفق بشكل متهور ثروة البلاد الوطنية على قضايا لا علاقة لها بمصالحهم الوطنية. لقد أظهر جون ميرشايمر وستيفن والت، في كتابهما الشهير بعنوان «اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية»، اختلاف العديد من الأكاديميين مع السياسيين الأمريكيين.

وتشير الأدلة إلى أن الاتصالات الأخيرة بين الساسة الأمريكيين و«الإسرائيليين» ستؤدي إلى صدع أكبر بين المجتمع الأمريكي العادي ومجتمع صنع السياسات. أشارت أزمة غزة رد فعل فوري من البيت الأبيض عندما زار بايدن «إسرائيل» وطلب في خطاب عام من الكونغرس منحها مليارات الدولارات من التمويل الجديد. لكن الرأي العام الأمريكي كان في الواقع على خلاف مع البيت الأبيض والكونغرس. يدرك المجتمع أنّ احتلال فلسطين هو السبب الرئيسي للأزمة، لذلك خرجت مظاهرات حاشدة ضد الاحتلال والسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في جميع المدن الأمريكية، بما في ذلك نيويورك وواشنطن.

شهد العقد الماضي انقسام الولايات المتحدة

بشكل رمزي، على سبيل المثال، عندما تعمد محمد بن سلمان إبقاء أنتوني بلينكن، وزير الخارجية الأمريكي، في الانتظار 8 ساعات للقائه، ورفض القادة العرب بالإجماع لقاء بايدن بعد قيامه برحلة جوية مدتها خمس عشرة ساعة إلى الشرق الأوسط بعد وقت قصير من بدء أزمة غزة.

ومن المتوقع أن تؤدي الفجوة الأخذ في الاتساع إلى تدمير العديد من الأحلام الأمريكية فيما يتعلق بالشرق الأوسط، بما في ذلك خطة إنشاء نسخة شرق أوسطية من الناتو، والاتفاقات الإبراهيمية، وبناء ممر اقتصادي من الهند إلى شبه الجزيرة العربية و«إسرائيل» وأوروبا. على الأقل، تم وضع كل هذه الخطط والأفكار على الرف لبعض الوقت وعلى الأرجح لن يتم تنفيذها أبداً. لا شك أن الإدارات الأمريكية فقدت الوحدة تلو الأخرى هيبتها واحترامها في الشرق الأوسط، ونفوذها يتضاءل مع مرور كل عام.

الفجوة في مناطق أخرى من العالم

ثالثاً، من شأن الأزمة أن تعمل على توسيع الفجوة بين الولايات المتحدة ومناطق أخرى من العالم. تترك دول العالم الأخرى تماماً مدى غطرسة الولايات المتحدة وحدود هيمنتها وأنانيتها، ونفاقها أيضاً. بوسع المرء أن ينظر إلى أوروبا اليوم، التي تعاني سياسياً واقتصادياً من الهيمنة الأمريكية ورغبتها في تحويل العبء الكامل للحرب التي تقودها في أوكرانيا ضد روسيا إلى عاتق الأوروبيين.

قد تكون أزمة غزة ذات أهمية كبيرة في العديد من النواحي، ولكن أبرز هذه النواحي لا بد أن يكون فصحاً كاملاً آخر لنفاق الولايات المتحدة. انتقدت واشنطن بشدة قضايا حقوق الإنسان في بلدان أخرى، بما في ذلك الصين وإيران وحتى الدول العربية، باسم النزعة الإنسانية التي اخترعتها هي نفسها. ولكن عندما اندلعت أزمة إنسانية حقيقية في قطاع غزة نتيجة للحصار والاحتلال «الإسرائيلي»، لم تكتفِ الولايات المتحدة بعدم انتقاد «إسرائيل»، بل دافعت وشجعت تصرفاتها الرامية إلى تفاقم الوضع من خلال

تزويدها بالمزيد من الشحنات من المساعدات والأسلحة الحديثة، وخاصة الطائرات والقنابل الجوية. سافر بعض القادة الأوروبيين إلى «إسرائيل» لإظهار انضباطهم بامرأة باين، لكن اتضح أن شوارع الولايات المتحدة والعديد من الدول الأوروبية «حكّت» جزءاً مختلفاً تماماً من القصة. تحدثت هذه الشوارع ضد عقود من الاحتلال، وحاصر غزة، وتدمير المنازل، والأزمة الإنسانية الأكبر.

تدخل هنا الولايات المتحدة المشهدة، مدعومة بـ«أتباعها الخجولين» حول العالم، خاصة في أوروبا وكندا وأستراليا. الطائرات والقنابل التي تستخدمها إسرائيل تأتي من الولايات المتحدة. كما أنّ الدعم المالي عبارة عن أموال يقدمها دافعو الضرائب الأمريكيون. وتقدم الولايات المتحدة الدعم السياسي لخلق الانتقادات الموجهة «لإسرائيل». استخدمت الولايات المتحدة حق الفيتو حوالي 100 مرة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للدفاع عن السياسات والإجراءات الفاضحة للقيادة «الإسرائيلية». إنّ هذا الفيتو يعزل الولايات المتحدة عن بقية العالم، الذي يشهد ما يحدث على الأرض. يمتدّ قمع حرية التعبير إلى شواطئ الولايات المتحدة.

الأمريكيون الذين ينتقدون «إسرائيل» وسياساتها يتم تصنيفهم على الفور على أنهم معادون للسامية. وقد فقد آخرون وظائفهم. وحتى في الجامعات، التي يفترض أنها معقل لحرية التعبير، يعبر المانحون الأثرياء عن استيائهم من انتقاد «إسرائيل» من خلال حجب الدعم المالي عن المؤسسات التي لا تقم انتقادات «إسرائيل». والأكثر فعالية هو الدور الذي تلعبه أموال الخبث في السياسة الأمريكية، حجب الدعم المالي عن السياسيين والحملات التي لا تلتزم بالخط «الإسرائيلي». يدرك العالم، بما في ذلك العرب والمسلمون والشعوب في الدول الغربية وغير الغربية، بهذا الشكل متزايد نفاق الحكومة الأمريكية. وهذا من شأنه أن يساهم إلى حد كبير في انحسار الولايات المتحدة، بل وسيعجل به، وسيبدأ العالم في العيش في ظل القواعد الجديدة لمجتمع متعدد الأقطاب.



من المتوقع ان
تؤدي الفجوة
الأخذة في الاتساع
إلى تدمير العديد من
الأحلام الأمريكية
فيما يتعلق بالشرق
الأوسط بما في ذلك
خطة إنشاء نسخة
شرق أوسطية من
الناتو

أيقونات المقاومة.. عز الدين القسام



«كنت على معرفة وطيدة بالشيخ عز الدين القسام، عرفته تقياً ورعاً، خطيباً دينياً صالحاً، اجتمعت به في مؤتمرات عدة في حيفا وغيرها، ولم يكن يدور في خلدي أو في خلد غيري، حتى من أصدقائه المقربين، أن هذا الشيخ المعمم، إمام الجامع، كان يهين نفسه لقيادة ثورة مسلحة ضد السلطات البريطانية مباشرة!».

■ إيمان الاحمد

الكلام السابق لأحمد الشقيريفي شهادته عن الشيخ عز الدين القسام، شهادة تبعها كثير من الشهادات، كلها تؤكد شيئاً واحداً أن هذا الشيخ كان مناضلاً بقدر ما كان شيخاً، تثبت ذلك مسيرة حياته الحافلة، وطريقته في النضال.

الواقع صادق وعيند

ثمة من يحاول خلع النضال الوطني عن شيوخ قادوا الناس ضد المحتل وضد الظلم، ومنهم الشيخ القسام الذي صادف ذكرى استشهاده الأسبوع الماضي، ويكتفون بإظهار لباس المشيخة فقط على هؤلاء. ولكن الوقائع عنيدة وصادقة، فما تثبتته تفاصيل الحياة التي عاشها هؤلاء وأعمالهم تثبت العكس، والمقاومة إذ تعرف ذلك، لم يكن اختيارها للتسميات والتكني بها عبثاً.

في أواخر سنة 1934م سأل القسام المصلين من على المنبر: «هل أنتم مسلمون؟» وأجاب: «لا أعتقد»، وسكت قليلاً، ثم تابع كلامه قائلاً: «لأنه لو كنتم مؤمنين لكانت لكم عزة المؤمن، فإذا خرجتم من هذا المسجد وناداكم جندي بريطاني فلا تطيعوا نداءه». كان القسام في كلامه هذا يدعو إلى التمرد، ويحرض البسطاء من أبناء جلده على ألا يسمعوا للعساكر البريطانيين، رداً على البعض الذي روج للاستماع إلى «أولي الأمر» حتى وإن كانوا من المحتلين أو المتعاونين مع الاحتلال.

حياة حافلة

وُلد القسام في بلدة جبلة السورية،

وتعلم في كتاتيبها، ثم أكمل تعليمه في الأزهر بمصر، وتتلذذ على يد محمد عبده، عاد الشيخ القسام إلى جبلة بلدته، واستخدم العلوم والمعارف التي حازها، للمطالبة بالمساواة بين الناس، وتوزيع الأراضي على الفلاحين المستغلين من طرف الإقطاعيين، بعد ملاحظته الظلم الواقع على الفلاحين، فوقف إلى جانبهم في مواجهة الإقطاعيين، وزار الأهالي، وراح يقنعهم بإرسال أولادهم لتعليمهم القراءة والكتابة ودعا إلى محاربة الأمية والجهل والخرافة، وافتتح مدرسة في جبلة عام 1912م.

وبعد احتلال الأسطول الفرنسي مدينة اللاذقية والساحل السوري في أكتوبر 1918، خرج القسام إلى الشوارع يقود الجماهير في بلدته وفي بعض مدن الساحل، وكان من أوائل من حمل السلاح في وجه المحتل. كان لحره بعدان، بعد فكري تنويري واجه به نظام «البكوات والافندية» الإقطاعي، وبعد كفاحي مسلح لطرده قوات الاحتلال الفرنسي. لكن قوة الجيش الاستعماري لم تترك له مجالاً، وبعد معركة ميسلون (1920)، انتقل القسام إلى دمشق، ومنها إلى فلسطين، ليواصل فيها مشواره، مدرساً حيناً ومأذوناً شرعياً حيناً آخر، يحرض الناس على مواجهة الاحتلال وتحرير الأرض والإنسان. وكان جل أتباعه من العمال والفلاحين والباعة الجوالين، أزال عن أكثرهم الأمية بجهد، وثقفهم في المساجد والبيوت والمضافات.

بعد انتقاله إلى فلسطين، قام القسام بجولة في المدن والقرى الفلسطينية، لفهم الواقع ومعرفته، واختيار مكان ملائم للبدء في بناء حركته المقاومة، فاستقر في مدينة حيفا وبدأ بتشكيل حركته على اعتبار أن المدينة كانت ملتقى للتجارة، وملاذاً للعمال والفلاحين المطرودين من أرضهم بسبب سرقتها منهم بالقوة من طرف المستعمرين الصهاينة وبحماية بريطانية صارمة. ويشير تنظيمه للعمال والفلاحين إلى الوعي الثوري الذي كان يمتلكه القسام، فلم تكن خطب القسام مُحفزة الفلسطينيين للجهاد فقط، بل كان ينتقد التقاليد والخرافات في زمانه.

وهو ما أكده محمد عزة دروزة، أحد تلامذة الشهيد القسام في «العصبة القسامية» قائلاً: «كانت حيفا مركزاً هاماً من مراكز العمال، الذين كان كثير منهم من مُشردي مزارعي القرى التي أجلاهم المستعمر عنها وكان لهؤلاء العمال حي خاص مساكنه من التلك والخشب، فأخذ يظهر من هذه الطبقة رجال جهاد منذ سنة 1930م، إذ أخذت تقع غزوات جهادية على المستوطنين ومستعمراتهم في قضاء حيفا، فهم فيما بعد أنها من جمعيات أو حلقات جهادية، سرية محكمة التشكيل».

«علنية الدعوة، وسرية التنظيم» أثبتت توجيهات القسام لأتباعه في العصبة بـ «علنية الدعوة، وسرية التنظيم»، أنه سياسي محنك وعسكري مُدرب، إضافة إلى كونه داعية ومعلم مؤثر.

فبعد جهود ثلاث سنوات استطاع القسام تكوين اثنتي عشرة حلقة عسكرية، كل واحدة مكونة من خمسة أفراد، وتعمل منفصلة عن الأخرى، أكثر أعضائها من العمال، ثم زاد عددهم لاحقاً لتضم تسعة أفراد، يخضعون لدورات تكوين وتدريب مكثفة، فكرية وعسكرية. كانت طريقة عملهم تقوم على مبدأ حرب العصابات، الذي استلهمه القسام من تجربة القائد عبد الكريم الخطابي.

أسس القسام «العصبة القسامية» لمواجهة الاحتلال البريطاني وعصابات المستوطنين الصهاينة، والهجرة الصهيونية التي تطرد الشعب الفلسطيني من أرضه، وتستوطنها. واستوحى في بني تنظيمه تجربة حرب العصابات الشعبية التي وضع أسسها الأمير عبد الكريم الخطابي. وكانت العصبة تضم «مسيحيين ومسلمين» بمناهجهم المختلفة، يقاومون الغزو الصهيوني والاستعمار البريطاني.

تعلمت منكم!

خلف عبد الكريم الخطابي وراءه تراثاً غنياً في حرب العصابات وتنظيم الجيش الشعبي القادر على حوض أطول المعارك بالاعتماد على التمرين الذاتي داخل بيئة حاضنة.

بعد سنوات من وفاة الخطابي، كانت

مفاجأة سعيد السبع «أحد مؤسسي منظمة التحرير الفلسطينية» كبيرة حين استمع لجواب الزعيم الصيني ماوتسي تونغ، أثناء استقباله لوفد فلسطيني في بيكين (1971)، فقد سأل عن إستراتيجية عملية ينصح بها الفلسطينيين الذين يخوضون ثورتهم التحريرية في ظروف قاسية، فأجاب ماوتسي، «رفاقي الأعزاء، جئتم تريدون أن أحدثكم عن حرب التحرير الشعبية، في حين أنه يوجد في تاريخكم القريب عبد الكريم الخطابي، الذي هو أحد المصادر الأساسية التي منحتها هذه الحرب».

اتباع الخطابي إستراتيجية تبادل التضامن في إطار وحدة المعركة مع عدو مشترك، تبادل التضامن بين أطراف يمثلون ضحية واحدة للظاهرة نفسها، ظاهرة الاستعمار والإمبريالية، التي يقول عنها الخطابي: «ستحسر كلما حقق شعب من الشعوب حلمه في الحرية، في أي مكان تعرض فيه الاستعمار لضربة من الضربات إلا ويحرض صدامها إيجابياً في مكان آخر يخوض الشعب فيه المعركة نفسها». كان هناك فهم مشترك لهذه المعادلة بين القسام والخطابي، معركة التصدي للاستعمار وتحقيق الحرية والكرامة واحدة مهما اختلفت أسماؤه أو البلدان التي يوجد فيها، فالقسام لم يميز بين الاحتلالين الفرنسي والإنجليزي. بل إنه كان صاحب رؤية ثاقبة، أثبتتها حياته الزاخرة التي واجه فيها ثلاثة أنواع من الاستعمار، الفرنسي في سورية، والبريطاني/الصهيوني المزدوج في فلسطين المحتلة، الإيطالي في ليبيا.

استشهاد الشيخ القسام

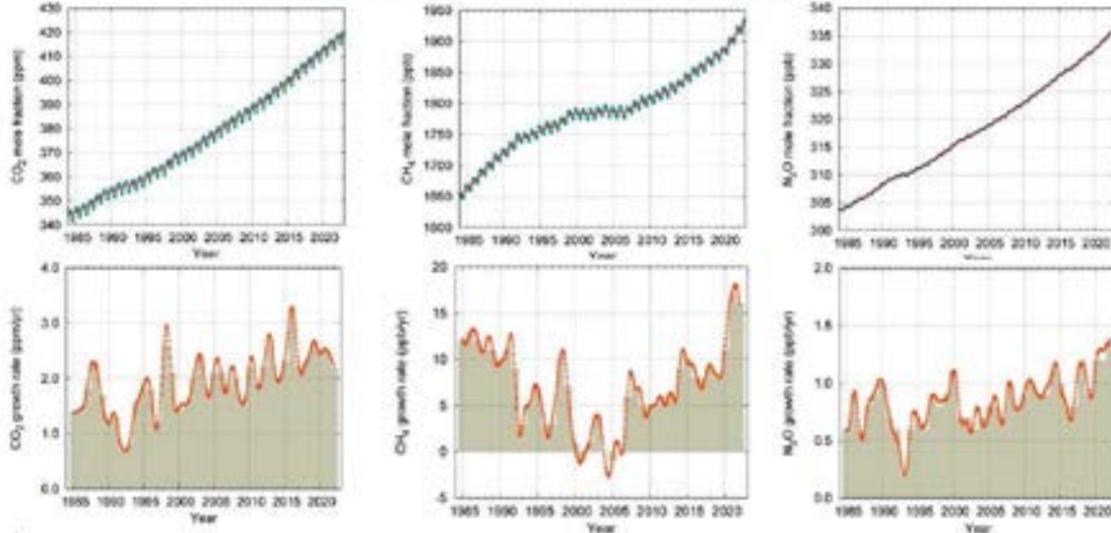
استشهد القسام في أحراش «يغبند» قرب مدينة جنين، خلال مواجهات مع قوات الاحتلال البريطاني والعصابات الصهيونية، يوم 20 نوفمبر 1935، شكل استشهاداه مع عدد من رفاقه، كما كانت حياته، لحظة فارقة في النضال الوطني الفلسطيني، وأثراً بالغاً في اندلاع الثورة الكبرى التي استمرت 3 سنوات (1936-1939)، وكانت نقطة تحول كبيرة في مسيرة الحركة الوطنية الفلسطينية بعد ذلك.

بعد انتقاله إلى فلسطين قام القسام بجولة في المدن والقرى الفلسطينية لفهم الواقع ومعرفته واختيار مكان ملائم للبدء في بناء حركته المقاومة

تركيزات غازات الدفيئة إلى مستوى قياسي

كانت آخر مرة شهدت فيها الأرض مستويات عالية من ثاني أكسيد الكربون قبل حوالي 3-5 ملايين سنة.

Main greenhouse gases (CO₂, CH₄, N₂O)



وصلت وفرة الغازات الدفيئة الحابسة للحرارة في الغلاف الجوي مرة أخرى إلى مستوى قياسي جديد في العام الماضي، ولا توجد في الأفق نهاية لهذا الاتجاه التصاعدي، وفقاً لتقرير جديد صادر عن المنظمة العالمية للأرصاد الجوية «WMO».

وكان المتوسط العالمي لتركيزات ثاني أكسيد الكربون، وهو أهم الغازات الدفيئة، في عام 2022 أعلى بنسبة 50% بالمقارنة مع عصر ما قبل الصناعة للمرة الأولى. ويستمر هذا المتوسط في النمو في العام 2023.

رغم أن معدل النمو في تراكيز ثاني أكسيد الكربون كان أقل قليلاً من العام السابق، ومن المتوسط العام خلال هذا العقد، وفقاً لنشرة غازات الدفيئة الصادرة عن المنظمة العالمية للأرصاد الجوية. لكن هذا كان على الأرجح بسبب التغيرات الطبيعية قصيرة المدى في دورة الكربون. واستمرت الانبعاثات الجديدة نتيجة

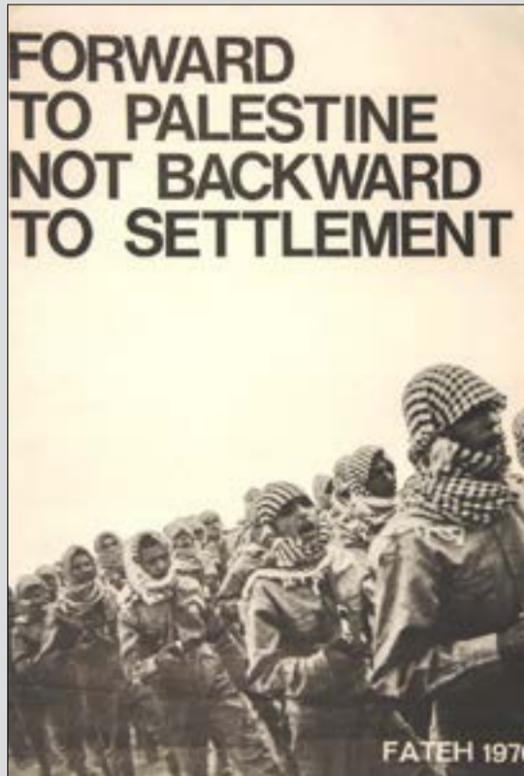
للأنشطة الصناعية في الارتفاع. كما زادت تركيزات غاز الميثان، وشهدت مستويات أكسيد النيتروز، وهو الغاز الرئيسي الثالث، وسجل أعلى زيادة على أساس سنوي على الإطلاق من عام 2021 إلى عام 2022، وفقاً لنشرة الغازات الدفيئة، التي يتم نشرها لإثراء مفاوضات الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، أو COP28 في دبي.

وما يقل قليلاً عن 30% يتم امتصاصه عن طريق النظم البيئية البرية مثل الغابات - على الرغم من وجود تباين كبير في هذا الأمر من سنة إلى أخرى. وطالما استمرت الانبعاثات، سيستمر ثاني أكسيد الكربون في التراكم في الغلاف الجوي مما يؤدي إلى ارتفاع درجات الحرارة العالمية. ونظراً للعمر الطويل لثاني أكسيد الكربون، فيبدو أن مستوى درجة الحرارة الذي تم رصده بالفعل سوف يستمر لعدة عقود حتى لو تم تخفيض الانبعاثات بسرعة إلى صافي الصفر.

من أهداف اتفاق باريس بحلول نهاية هذا القرن. وسيصاحب ذلك طقس أكثر تطرفاً، بما في ذلك الحرارة الشديدة والأمطار وذوبان الجليد وارتفاع مستوى سطح البحر وحرارة المحيطات وتحمضها. وقال البروفيسور تالاس: «سوف ترتفع التكاليف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. يجب علينا تقليل استهلاك الوقود الأحفوري بشكل مستعجل». يتبقى ما يقل قليلاً عن نصف انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي. وتمتص المحيطات ما يزيد قليلاً عن ربع هذه الكمية،

وقال الأمين العام للمنظمة «WMO»، البروفيسور بيتيري تالاس، «على الرغم من عقود من التحذيرات من المجتمع العلمي، وآلاف الصفحات من التقارير، وعشرات المؤتمرات المناخية، إلا أننا لا نزال نسير في الاتجاه الخاطئ». «إن المستوى الحالي لتركيزات الغازات الدفيئة يضعنا على طريق زيادة درجات الحرارة أعلى بكثير

كانوا وكنا



إلى الأمام إلى فلسطين وليس إلى الوراء إلى التسويات من بوسترات منظمة فتح 1970



اقترح لتنظيم جوائز «الأوسكار الأوراسي»

أعلن المخرج الروسي المعروف نيكيتا ميخالكوف رغبته مناقشة الرئيس فلاديمير بوتين في فكرة استحداث جائزة أكاديمية السينما الأوراسية «الأوسكار الأوراسي»، وتقديم الدعم اللازم لتنفيذها. وقال ميخالكوف في مقابلة له مع وكالة «تاس» الروسية على هامش منتدى «بترسبورغ» الثقافي الدولي التاسع: «أود أن أطلب من الرئيس الروسي أن يساهم في الإسراع في تنفيذ الفكرة». وأوضح أن جوائز الأوسكار الأوراسية يتوقع أن تمنح لأول مرة عام 2024، لكن هناك مشكلات تنظيمية قائمة تمنع تنفيذ المشروع. وأكد أنه: «سبق لي أن وجهت هذا الطلب إلى الرئيس الروسي في أثناء زيارته للصين، وأنه بحث هذا الموضوع مع الزعيم الصيني شي جين بينغ الذي أيد مبادرتنا حتى أنه اقترح إطلاق مسابقة «أوراسيا فيجن» التلفزيونية الموسيقية على غرار مسابقة «يوروبينج» الأوروبية. يذكر أن ميخالكوف قدم في ربيع عام 2022 مبادرة تأسيس أكاديمية السينما الأوراسية واستحداث جائزة سينمائية على غرار جائزة «الأوسكار» السينمائية الأمريكية. وهو يعتبر تأسيس الأكاديمية أمراً ضرورياً لتطوير «الفضاء الأوراسي».

أخبار ثقافية



إحياء «اليوم العالمي لإنهاء الإفلات من العقاب»

اختار «منتدى الإعلاميات التونسيات» الذي تأسس حديثاً بمبادرة من مجموعة من الصحفيات من أجيال مختلفة، إحياء «اليوم العالمي لإنهاء الإفلات من العقاب» من خلال تنظيم لقاء بين صحفيات تونسيات وفلسطينيات (من بعد) تحت عنوان «واقع وتحديات الصحفيات والإعلاميات العربيات في مناطق الحروب: غرة نموذجاً» شاركت في النشاط عدد من الصحفيات، من غرة، ورام الله، وتونس، واستعرضت الصحفيات الفلسطينيات تجاربهن أثناء تغطية الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة والاعتداءات الهمجية في الضفة الغربية. وأكدت الصحفيات أن الإعلاميين «مهذبون بفقدان أرواحهم وعائلاتهم ومقرات عملهم، والمطوب إيقاف الحرب، فالاحتلال لن يكتفي بالقليل من دماننا». وأن «شعبنا يعيش اليوم مجزرة إنسانية»، وأضافت الصحفيات: «الأدوار الاجتماعية والمزدوجة للمرأة الصحفية تعني أن هناك مسؤولية مضاعفة على الصحفيات. ولا مجال للباس ما دام الأمل موجوداً». وقالت آسيا عتروس، الصحفية التونسية المتخصصة في الشؤون العربية والدولية، للصحفيات الفلسطينيات: «يجب دفع السياسيين لتوحيد الصفوف وإعادة دعم العالم للقضية الفلسطينية لأن العدو الوحيد الذي يفترض محاربته هو الاحتلال».

ما كان لم يعد.. وما سيكون لم يصر بعد

٤ /

هل استنفدنا فعلاً مضمون طوفان الأقصى وما تلاه من أحداث حتى اليوم كميديان اختبار لفرضيات ما يتطور عالمياً وتحديداً حول ما تحتاجه المرحلة من تطوير للمشروع التحري للإنسانية. والظاهرة التي تستحق الانتباه ألا وهي تقدم الحدث نفسه في جانبه غير الرسمي عن البنية السياسية الثقافية الاجتماعية القائمة، إن كان في جانبها المناجع «وهذا ضروري» أو في جانبها المتقدم الصاعد كذلك. في هذه المادة سنحاول الإشارة إلى هذه المسافة بين مستوى التطور الاحتمالي ومستوى التطور المحقق فعلاً.

■ د. محمد المعوش

عن ضرورة اللغة المنهجية الصريحة

في المادتين السابقتين حاولنا مقارنة مسألة التطور الاحتمالي الذي تتضمنه المرحلة ومهمة تحويله إلى تطور محقق. ومن الضروري التوسع في الملامح التي يظهر فيها هذا التطور الاحتمالي، أي خط التطور الكامن في المرحلة. والمقاربة التي استندنا إليها، والتي من الضروري التوسع في الشرح حولها ولو قليلاً لما لها من دلالات تاريخية وسياسية وفلسفية، هي استعارة من ميدانين علميين درسا القضية. الميدان الأول هو المدرسة النفسية التي تستند إلى نظرية النشاط التاريخي-الثقافي التي طورها بشكل أساس علماء نفس سوفيات، وأولهم فيغوتسكي الذي طور بدوره مفولات من سبقه ولكن من موقع الماركسية والمادية التاريخية بشكل خاص.

واقترح فيغوتسكي قضية التطور الاحتمالي لكي يشير إلى أنه لا يجب دراسة التطور الذي وصل إليه الطفل-الفرد انطلاقاً من مستوى التطور الذي وصلت إليه الوظائف النفسية-العقلية، بل يجب دراسة تطور الفرد-الطفل من مستوى التطور الاحتمالي الذي بدأ بالتطور بشكل كامن ولكن لم يتشكل بعد، ويحتاج إلى مساعدة من المحيط. وبهذا، أكد فيغوتسكي على أن قضية التعليم هي قضية نمو وتطور وارتقاء في ذات الوقت. والميدان الثاني الذي استعرنا منه مسألة التطور الاحتمالي هو توسع في نظرية فيغوتسكي ولكن في إطار علم درس مسائل التطور، ويشير إليه بعلم التطور، والذي يحاول نمذجة التطور من موقع الجدلية والتناقض، وإظهار المنطق الداخلي للتطور. هذا المنطق الذي عادة ما نجده حاضراً بشكل ضمني في ميادين أخرى كالسياسة والتاريخ وغيرها عبر استعماله ولكن بلغة غير واضحة منهجية، ولكنه في هذا العلم تجري معالجته نفسه وبشكل صريح. وهذه الاستعادة ضرورية اليوم عملاً بملحمين رئيسيين في هذه المرحلة التاريخية، الأول هو ضرورة رد القضايا إلى جذرها وبالتالي ضرورة النطق بلغة نظرية ومنهجية صريحة، حول المرحلة التاريخية وظواهرها، لأن هذا الوضوح قادر على كشف الحركة العامة للمرحلة. والثاني هو التقارب الشديد بين ظواهر الواقع. هذا التقارب ناتج عن تناقض المسافات بين الظواهر ومستويات البنية الاجتماعية «إذا ما استعرنا ما يسمى باللغة الطبوغرافية في السياسة والتي أشار إليها غرامشي في غير مكان». ولهذا كانت هذه الاستعادة المنهجية باللغة الصريحة التي تحملها حول منقطة التطور الاحتمالي.

بين التطور الاحتمالي والتطور المحقق

لا نخرج عن التراث الثوري في هذه



المستوى السياسية والثقافي والعسكري»، فهو فرض ضرورة مهام جديدة لم تكن بعد مطروحة على الطاولة. هذه المسافة التي تفصل بين الحدث «الذي يحمل مضامين التطور الاحتمالي» وبين البنية الرسمية التي تمثل التطور المحقق، يجب الكشف عنها في الميل العام الذي يحمل الجديد وإن كان بشكل ضمني ومموه. من الأمثلة التي يعبر فيها الميل العام عن نفسه هي بكل بساطة الموقف الشعبي، والمبادرة الشعبية التي تجاوزت البنية الرسمية، وبقاء هذه البنية يخفق هذه المبادرة بالذات. ونقصد بذلك النزوع الكبير الذي أظهرته القوى الاجتماعية للمساهمة في الصراع، حتى ولو لم تتجاوز هذه المساهمة الأشكال الاحتجاجية أو الدفاعية. وهذا يعني أن هناك ميلاً لتجاوز كل الفضاء السياسي القديم كونه لم يعد صالحاً، ومعه تجاوز حدود قدرات الدول وأسباب قصورها على التأثير في الحدث نتيجة حساسية موازين القوى والتعقيد في شبكة المصالح الدولية «جرت الإشارة إلى حادثة إرسال الطائرات السوفيتية لمساندة مصر بشكل مباشر ضد الكيان الصهيوني». هناك مثال آخر هو محاولة إعادة تعريف لكل منظومة القيم المهيمنة عالمياً، كالديمقراطية والحريات والعدالة. المسافة بين ما أظهره حدث طوفان الأقصى وبين الواقع الحالي للنظام العالمي بكل مكوناته ليس إلا نموذجاً عما هي عليه المسافة بين الكامن نتيجة الأزمة الحضارية، وبين ما هو مطروح من مسارات تطور عالمياً. وهذه المسافة هي ما يجب بحثها والتوسع فيها لأنها هي نقطة انطلاق التطور الضروري، والمبادرة يجب أن تنصب على خلق خط تطور ملائم مع هذا الكامن، الذي لم يظهر منه إلا الشيء القليل في سياق طوفان الأقصى.

المتساوية، وتارة ما يسمى بعالم أكثر عدلاً. هذه كلها مفاهيم غير متعينة، لأنها نفسها لا تقدم نموذجاً جديداً عن القديم، بل ضيقاً له، وعلى قاعدة النمط الإنتاجي والحياتي الحضاري المحضّر نفسه. وإذا كان التحرر الوطني ضد الإمبريالية يعني الاستدارة ضد الرأسمالية، فهذا لا يمكن أن يكون إلا استدارة ضد النموذج الحضاري المحضّر الذي تمثله، وإلا فإن الرأسمالية ستوظف الاحتياطي المتعفن لصالحها، هذا الاحتياطي العابر للدول والمجتمعات ويتخطى الصراعات ما بين الدول، بل هو حصان طروادة، ليس على المستوى الاقتصادي، بل على مستوى تدمير قوى الإنتاج ومنها البشر «ليست الثورات الملونة إلا شكلاً مباشراً لهذا التوظيف، وأقصى شكل له هو الوجود الرث للأفراد ضمن كل دولة صاعدة كانت أم متراجعة».

ولهذا، فإن القوى الصاعدة لم تتخط بعد أدوات العمل التي تنتهي في غالبها إلى العالم القديم. ولكن هذا التوصيف ليس مطلقاً، فهناك مسارات جديدة لم تتبلور بعد «ترابط قضايا الدفاع الوطني وتعظيم الثقافة الإبداعية والمبادرة الاجتماعية، إلخ»، ولكنها لم ترق بعد لتجاوز النموذج الحضاري المنهار، الذي من خلال تجاوزه، أو البداية في التحضير لتجاوزه، يمكن حماية الحضارة البشرية وتطويرها، فحمايتها هو في تطويرها، أو ما يمكن أن نجده في المفولة الجدلية «الكيونة-الوجود هي الصيرورة».

المسافة بين التطور الاحتمالي

والتطور المحقق

إن طوفان الأقصى هو ميدان اختبار لما سبق. فالحدث فرض مشهداً يتخطى البنية الرسمية المؤسسية عالمياً ومحلياً «على

الاستعارة. وبشكل خاص مفولة غرامشي إن القديم يموت والجديد لم يولد بعد. فمفولة التطور الاحتمالي، وفي مرحلة من النضج الذي تكون قد وصلته العلاقات الداخلية للظاهرة نتيجة التناقضات التي تحكمها، تكون قد وصلت مرحلة انتقالية، وفي هذه المرحلة تفقد فيه تماسكها، فهي «الظاهرة» «لم تعد ما كانت عليه» و«لا هي صارت بعد». وفي هذه المرحلة نشهد تقيراً ونكوصاً للمستوى الذي وصله التطور السابق ونشهد انهياراً للعلاقات والروابط بين العناصر، وكان الفوضى تحكم الظاهرة المذكورة. هذا ما تم دراسته في التطور الاحتمالي للفرد، ويمكن إيجاده أيضاً وبشكل واضح في تطور المجتمعات. وفي المرحلة الراهنة، ولما كان النموذج الحضاري بشكل عام هو في حالة احتضار، فإنه ولا شك سنشهد «ونحن نشهد فعلاً» تفككاً شاملاً في مكونات هذا النموذج الحضاري، إن كان على مستوى البنية التحتية أو الفوقية على حد سواء. ومن أمثلة هذا التفكك هو تفكك السردية المهيمنة حول النظرة إلى العالم، وتفكك نموذج العلاقات السياسية التي حكمت العالم، وتعطل النشاط البشري نسبياً على أساس تفكك المشروع الاجتماعي وقيمه ومفاهيمه، وليس تفكك العقل إلا الشكل الأكثر حدة. ونتيجة هذا التفكك، والوجود الرث الذي يطبعه، أي البربرية ضمن مقولات «مرحلة ما بعد الرأسمالية» والمقصود فيها «مرحلة ما بعد المجتمع» مع كل ما تحمله من لا عقلانية وانحدار نحو الحيوانية، هذه النتيجة هي ما يراد الوصول إليها من قبل النخبة الغربية المالية الفاشية.

وفي قلب هذا التفكك وموت القديم هناك شيء لم يتكون بعد، تارة يسمى بعالم انتقالي متعدد الاقطاب، وتارة يسمى بعالم متعدد الحضارات

هناك ميك لتجاوز كل الفضاء السياسي القديم كونه لم يعد صالحاً ومعه تجاوز حدود قدرات الدول وأسباب قصورها على التأثير حساسية موازين القوى والتعقيد في شبكة المصالح الدولية